المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة



تصريف الأسماء

تأليف

محمد الطنطاوي
الأستاذ بكلية اللغة العربية

الطبعة السادسة
١٤٠٨هـ

أهم مراجع الكتاب

(١) الكتاب . لسيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ

(٢) أدب الكاتب . لابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ وشرحه للجواليقي المتوفى سنة ٥٤٠ هـ

(٣) الكامل . للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ وشرحه رغبة الآمل للمرصفي المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ

(٤) المفصل . للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وشرحه لابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

(٥) الكافية ، والشافية . لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ وشروحهما وحواشيهما

(٦) الألفية . لابن مالك المتوفى ٦٧٢ هـ وشروحها وحواشيها

(٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ وشروحهما وحواشيهما

(٨) المزهر ، وهمع الهوامع على جمع الجوامع ، والأشباه والنظائر . للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ

(٩) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب شرح شواهد الرضي للكافية ، وشرح شواهد شرحي الرضي والجاربردي للشافية . للبغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ

(١٠) مجلة مجمع اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى تقدست ذاته عن الند والمثال ، وتسامت صفاته عن التغير والزوال وتعالت أفعاله عن النقصان والإعلال

والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصدر الفضل والكمال ، وعلى آله وأصحابه الذين آزروه وعزروه بالأقوال والأفعال ، صلاة وسلاما دائمين ما تبادل الملوان ، وتعاقب فيهما النيران

أما بعد فان علم الصرف رفيع المكانة سنىّ المنزلة لا يستغنى عنه دارس اللغة العربية ، ولا يشغف بدونه المشغوف بآدابها . يقفه على كنه الكلمة مفردة ، وحقيقتها مزيدة ومجردة ، ويمده بزاد من المعارف موفور ، يقيه العثار فى المنظوم والمنثور . إذ لا فصاحة فى الكلام إلا بسلامة كلماته التى يحاك منها نسيجه ، وتزدهر بمحاسنها حلته

ولقد أدرك أئمة العربية خطر هذا الفن فأولوه عنايتهم وأكملوا بناءه، ودونوا فيه مصنفات تزخر بمسائله وقواعده . مابين وجيز ووسيط وبسيط ، بما لم يدع لمستزيد طلبة ولا لنهم رغبة ؛ حتى أنهم فصلوه بالتأليف عن النحو — مع أنهما ولدا توأمين ونشآ متحاضنين — ليبدو مستقلا ذا شأن ، ولتتوفر العناية به ، ويسامى أخاه فى الدراسة والتدوين .

موضوع علم الصرف

من البين الواضح أن الصرف إنما يبحث عن الكلمات العربية في ذاتها وجوهرها لمعرفة مافيها من التغييرات العارضة سواء أكان لداعي اللفظ أم المعنى

والكلمات تنحصر بالاستقراء والتتبع في ثلاثة: اسم وفعل وحرف، ولما كان الحرف غير متيسر الرجوع فيه إلى أصل له معلوم بوساطة التغير امتنع دخول الصرف فيه، ولذا قيل إن ألفات الحروف غير منقلبة عن غيرها ولا زائدة، وكذا ما أشبه الحروف: من الأسماء العريقة في البناء كالضمائر وأسماء الاشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الأفعال، ومن الأفعال الجامدة التي لم تتغير بنيتها لاختلاف الزمن كنعم وعسى و ليس .

فما ورد في الحروف من الحذف في سوف ، والإبدال في حاء حتّى عينا ، والحذف والإبدال في لعلّ ، والقلب في ألف إلى وعلى ياء عند اتصال الضمير بهما وما شاكل هذا - وما ورد في الأسماء المبنية من تثنية أسماء الإشارة والموصول و من في الحكاية - وما ورد في الأفعال الجامدة من قلب ألف عسى ياء عند اتصال الضمير ، وحذف عين ليس كذلك - فأنه نادر لا يعول عليه .

وقد تمحل بعض العلماء سبيلا آخر هو أن الإبدال والحذف في الحروف، والتثنية في المبنيات ليست إلا ظاهرية، والحقيقة أن كل كلمة مستقلة غير ناشئة عن غيرها، وأن القلب في الحرف والفعل، والحذف

فى الفعل لم يلحقا إلا لداعى اتصال الضمير بالفعل والحرف ، ولا ضير فى هذا إذ القياسى فى الصرف ما تستحقه الكلمة فى ذاتها من حذف وقلب دون توقفها على إلحاق شىء بها . ولا يخفى عليك ما فى هذا التمحل من وهن لأن فيه شيئا من التحكم .

وما عدا الحرف وشبهه مما سبق الكلام عليه فوضوع علم الصرف، وينحصر فى نوعين : فعل متصرف واسم معرب .

توزيع مسائله على نوعى موضوعه

معلوم أن مسائل هذا الفن بأسرها تدور حول النوعين المذكورين ، غير أنه إذا نظر إلى هذه المسائل باعتبار وقوعها فى هذين النوعين فأنها تنقسم إجمالا إلى ثلاثة أقسام : ـ

القسم الأول : ـ ما يختص بالأفعال ، وذلك كتقسيمها إلى جامد ومتصرف ، ومتعد ولازم ، ومبنى للمعلوم والمجهول ، ومؤكد وغير مؤكد ، وما إلى ذلك من تقسيماته المتشعبة ، وما يتصل بها من التغيير عند إسنادها إلى مختلف الضمائر .

القسم الثانى : ـ ما يختص بالأسماء كتقسيمها إلى جامد ومشتق ، ومذكر ومؤنث ، ومفرد ومثنى وجمع ، ومصغر ومكبر ، وغير هذا من تقسيماته الخاصة به .

القسم الثالث : ـ ما يعم النوعين كالتجرد والزيادة ، والحذف والإلحاق ، والإعلال بأنواعه والإمالة والإدغام والتقاء الساكنين والوقف .

مؤلفات هذا الفن

كانت مؤلفات القدامى لهذا العلم تحوى الأقسام الثلاثة فتستوعب ما يتعلق بالنوعين المذكورين ، ثم لم يلبثوا أن التفت بعضهم إلى جانب الأفعال فآثروها بالعناية ، فصنفوا فى تصريفها خاصة ، ومن هؤلاء الإمام ابن مالك ، فقد ألف لاميّة الأفعال المشهورة ، ونحن لا ننكر أهمية الأفعال فى هذا الفن فهى فيه صاحبة المحل الأول ، وكثيراً ما حمل الاسم عليها فى التغيير والتبديل ، لكن الاسم على كل حال عَدِيلها فى هذا العلم .

وإنا لنلمح من ابن مالك أنه كاد يستدرك حق الأسماء وتصريفها فى ألفيته ، بيد أنه مع هذا لم يُعن بالترتيب فيما تعرض له من تصريفها الخاص وجعله متصل الحلقات ، بل ذكر بعضاً منه فى خلال النحو ، وبعضاً عقبه ، وبعضاً آخر ممزوجا بتصريف الأفعال فى باب التصريف .

أما القسم الأول فهو ما يتعلق بأبنية الجوامد والمشتقات ؛ وفى هذا القسم شىء من الاضطراب لنقص بعض أنواعه من جهة وعدم التنسيق فى البعض الذى ذكره منها من جهة أخرى ـ ففى الجوامد عقد باباً لأبنية المصادر وذكر فيه اسمى المرة والهيئة وسكت عن المصدر الميمى والصناعى ، غير أن الأشمونى تلافى المصدر الميمى ـ وفى المشتقات عقد بابا لأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها وترك أبنية المبالغة لذكرها استطراداً فى باب عمل اسم الفاعل ، ثم ذكر بنيتى اسم التفضيل مع ما يتعلق بهما نحو يا فى باب واحد ثم أغفل الحديث عن المشتقات الثلاثة الباقية وهى : أسماء الزمان والمكان والآلة . غير أن الأشمونى ألم إجمالا باسمى الزمان والمكان فقط ، وإن كان العذر فى ترك هذه الثلاثة لابن مالك واضحاً ،

لأنها ليست مشتقات نحوية تعمل على الفعل وهو معنى فى هذا المقام بالجهة النحوية ، فإذا ما عرض للمسائل الصرفية فإنما يعرض لماله صلة بالنحو سابقة

وأما القسم الثانى: فهو ما يتعلق بالمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود ، والتثنية وجمعى التصحيح والتكسير ، والتصغير والنسب ، وقد ذكرت هذه الأحكام متوالية مرتبة .

وأما الثالث : فهو ما يرتبط بالمجرد والمزيد . وقد انطوى هذا النوع مع المجرد والمزيد من الأفعال فى باب التصريف .

ولسنا نقصد أن نتخذ ابن مالك غرضاً لسهام اللوم ، فإنه ألف كتابه فى علمى النحو والصرف وللمناسبات طبعاً حكمها ، إنما الذى نصمد إليه تعرف أسباب الشكاة من الطلبة الذين ضاقوا ذرعا من هذه المباحث المبعثرة لتلتمس لهم العذر فى رفع عقيرتهم والتبرم المحدق بهم ، وحقاً إنها لشكاة واضحة العذرة .

الباعث على وضع هذا الكتاب

اقتضى المنهاج الجديد لتصريف الاسماء إضافة مسائل ذات بال لم يرد عنها حديث فى الألفية وشرح الأشمونى عليها ، فضلا عن أن ما ورد فيهما من تصريف الأسماء قد رأيت ما فيه من تشتيت يرهق الطالب ويصدع مفكرته ، ويستنزف وقتاً ربما اهتبله فيما يجنيه دانياً سهلا سائغاً .

فلهذا استخرت الله فى وضع هذا الكتاب فى تصريف الأسماء خاصة جعلت فيه الأيجاز الوافى لى رائداً ، ليكون سفر الطالب لها قاصداً ، وأكثرت فيه من الأمثلة والشواهد ليمرن الطالب بعدها على القياس ،

وينقاد له العَصِى بعد إباء وشماس ، والتزمت فيه عزْو الأقوال ذات الأثر لأربابها ، والشواهد العربية لأصحابها . مع الإرشاد الصريح لموطن النقل من المراجع الوثيقة المعول عليها ، ليكون الناظر على بينة منها دون أن يجشم نفسه عناء البحث والتنقيب .

وسأكون مستشرفاً للألفية التى هى ملاذ الطلبة فأستأنس بها إذا مست الحاجة إليها ، معتقداً أن هذا الاتصال سيوثق المعلومات ويركزها فى ذهن الطالب من جهة ويعفيه من الكدّ حول ما قيل فى شروحها وحواشيها من جهة أخرى . فقد يعى بها حيناً إذا كان فيها إيجاز أو تطويل ، وتقديم أو تأخير ، وإحالة أو إعادة ، وما يقارب هذا مما يتبازخ ويتقاعس بالطالب عن الدأب على عمله ، والله نسأل السداد والتوفيق .

مباحث الكتاب

سيتناول الكلام فيه مقدمة يبين فيها أقل ما يكون عليه الاسم المتمكن فى الحروف وضعاً واستعمالا ، ثم تقاسيمه إلى مجرد ومزيد ، وإلى جامد ومشتق ، وإلى مذكر ومؤنث ، وإلى صحيح وشبهه ومنقوص ومقصور وممدود ، وإلى مفرد ومثنى وجمع . ثم خاتمة فى مسائل تتعلق بالجمع

ولا يغيب عن الذهن أن هذه التقاسيم للاسم باعتبارات مختلفة ، وسنذكر عند بيان كل تقسيم وجهة النظر فيه ، كما لا يغيب أيضاً أن هذه التقاسيم قد تتصادق على الكلمة الواحدة حتى يكون فيها من كل منها واحد من القسمين أو الأقسام . وعلى ضوء هذا القصد ستكون مباحثه فى مقدمة وخمسة أبواب وخاتمة .

مقدمة

الاسم المتمكن الذى يدخله الصرف لا يقل فى أصل وضعه عن ثلاثة أحرف ، إذ لا يقبل الوضع على حرف أو حرفين إلا الحرف وما شابهه من الاسماء المبنية .

وأما فى الاستعمال فقد ينقص عن ثلاثة ولا ضرر حينئذ لأن المعول عليه الوضع .

وقد ورد الاسم على حرفين فى الاستعمال : إما بحذف اللام نحو أب وأخ ويد ودم وحر وما شا كل هذا ، وإما بحذف الفاء كعدة وزنة وما على وتيرتهما ، وإما بحذف العين وهو قليل حتى لم يتفقوا عليه إلا فى كلمة واحدة هى (سه) إذ أصلها سته بدليل جمعها على أستاه ـ وورد على حرف واحد من ذلك قول العربى (شربت ما) بالقصر منوناً ، وقوله (م الله) عند من يقول أصله أيمن الله لا عند من يقول إن الميم حرف قسم كالواو .

وقد ورد الفعل كذلك ، فعلى حرفين والمحذوف منه العين كقل وبع ، أو الفاء كضع وذَر ـــ وعلى حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام كقِه نفسك وعِه كلامى ، والى هذا أشار ابن مالك بقوله .

وليس أدنى من ثلاثى يُرى　　　قابلَ تصريف سوى ما غُيّرا

الباب الاول

فى المجرد والمزيد

ينقسم الاسم باعتبار حروفه إلى مجرد وهو ما كانت جميع حروفه أصلية كشمس وجعفر وسفرجل ، ومزيد وهو ما كان بعض حروفه زائداً كأحمد ومحمد ومستعصم ـ والمجرد أصل للمزيد ولكن لا تلازم بينهما، فبعض أنواع المجرد كالخماسي لا تعرض عليه الزيادة إلا فى كلمات معدودة على ما سترى ، وبعض أنواع المزيد لا يكون له مجرد نحو كوكب وزينب ، فان الواو والنون مع زيادتهما لا يفارقان الكلمتين لجودهما ، والذى دل على زيادتهما نظيراهما فى كلمتين أخريين حكم بزيادتهما فيهما بسبب الاشتقاق، وذلك كجوهر وجَحَنْفَل « غليظ الشفة »

هذا ـ ولكل من المجرد والمزيد أبنية خاصة فلنذكرها فى فصلين

الفصـــل الأول

فى أبنية المجرد

يكون الاسم المجرد ثلاثياً نحو قمر، ورباعياً نحو جعفر، وخماسياً نحو سفرجل، وهو فى شهرة استعماله على وَفق هذا الترتيب .

وإنما كان أقل ما يبنى عليه المجرد ثلاثة لأنه لابد للفظ من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يحشى به جوفه إذ قد يحتاج إليه

فى بعض الأحيان ، فأن التصغير لا يصح فيما هو على حرفين لأن ياءه تقع ثالثة وحرف الإعراب يتلوها ، وكانت نهاية أبنيته خمسة لأنه لوكان سداسياً لكان ثقيلا أولا ، ولتوهم أنه مكون من كلمتين ثلاثيتين ثانياً

فأنواع الاسم المجرد ثلاثة : ثلاثى ورباعى وخماسى .

النوع الأول أبنية الثلاثى المجرد

لايخفى أن الفاء لاتقبل السكون لتعذر الابتداء به وتقبل الحركات الثلاث الباقية ، والعين تقبل الحركات الثلاث والسكون ، ولا عبرة بحركات اللام لأنها للإعراب ، فأذا ضربت حركات الفاء الثلاث فى أشكال العين الأربعة يكون من ذلك اثنا عشر بناء ، وهذا ما يقتضيه النظر لكنه تخلف من ذلك وزنان وهما :

فِعُل وفُعِل أعنى مكسور الفاء مضموم العين وعكسه . وسيأتى الكلام عليهما وحدهما ـ فالباقى عشرة متفق عليها :

الأوزان العشرة المتفق عليها

منها أربعة مفتوحة الفاء ، وثلاثة مكسورتها ، وثلاثة مضمومتها

فمفتوح الفاء إما ساكن العين اسما كصقر وفهد وعذق « النخلة » ، وصفة كسهل وصعب وضخم ـ أو مفتوحها اسما كقمر وجمل وحمل ، وصفة كبطل وعزب وحسن ـ أو مكسورها اسما كفخذ وكتف وكبد ، وصفة كحذر وفرق وخلط (أحمق) ـ أو مضمومها اسما كرجل وسبع وعضد ، وصفة كفطن وندس ويقظ .

ومكسور الفاء إما ساكن العين اسما كجذع وحمل وعذق (الكياسة)، وصفة كجلف ونكس (جبان) ونضو (مهزول) - أو مفتوحها اسما كضلع وعنب وطول (حبل تربط فيه الدابة)، وصفة قال الرضى (كسوى وعدا ولا غيرهما)[١]

قال تعالى مكاناً سوى، وقال خالد بن نضلة الأسدى

إذا كنت فى قوم عِدًا لست منهم   فكل ما عُلفت من خبيث وطيب[٢]

وأما رجل رِضًا، وماء رِوًى (كثير مرو) وماء صِرًى (طال مكثه) ولحم زِيَم (متفرق)، وسبى طِيَبة (منيل بلاغدر)، وقوله تعالى دينا قِيَما، فقد قيل إنها مصادر فى الأصل أو مكسورها اسما كإبل وإبط وإطل (الخاصرة)، نعم ليس منها عجِل ورجِل فى قول أبى سوار الغنوى

علها إخواننا بنو عجِلْ   شرب النبيذ واصطفاقا بالرجِلْ[٣]

لأن كسرة العين منقولة من اللام للوقف على طريقة النقل، وصفة قال الرضى (كأتان إبد أى ولود، وامرأة بلز أى ضخمة، ولا غيرهما)[٤]

ومضموم الفاء إما ساكن العين اسما كبرد وقفل وقرط، وصفة كمر وحلو وحر - أو مفتوحها اسما كصرد ونغر (طير كالعصافير حمر المناقير)

---

(١) شرح الشافية جمع التكسير للصفة الثلاثية جـ ٢ ص ١٢٣ مطبعة حجازى

(٢) عدا غرباء أى إن كنت غريبا فاحتمل المكروه، والبيت من مقطوعة فى الحماسة باب الحماسة، وأدب الكاتب: تقويم اللسان مالا يهمز والعوام تهمزه.

(٣) الاصطفاق: الاهتزاز. راجع شواهد العينى مبحث التصريف.

(٤) شرح الشافية المبحث السابق.

وهبع وربع قالت ليلى الأخيلية (لم تدع لنا هُبَعاً ولارُبَعاً)[1]، وصفة كخُتَّع (حاذق فى الدلالة) وحطم (يأتى على الزاد لشدة أكله) ولبد قال تعالى (مالا لبدا) ـ أو مضمومها اسما كطنب وأذن وجد (جبل بنجد)، وصفة كرجل شُجُح (لين سهل) وناقة سُرُح (سريعة) وروضة أنف (لم يرعها أحد) . هذه هى الأوزان المتفق عليها .

ما أهمل من أوزانه والسر فى الإهمال

أما الوزنان المتخلفان من القسمة العقلية فهما (فِعُل وفُعِل) أعنى مكسور الفاء مضموم العين وعكسه وذلك لاستثقال الخروج فيهما من ثقيل إلى ثقيل آخر يخالفه ، ولمـا كان فى الانتقال من الكسر إلى الضم خروج من ثقيل وهو الكسر إلى أثقل وهو الضم أهمل

الوزن الأول فى الأسماء والأفعال باتفاق لنبوه عن الذوق ، وماقيل من أنه قرأ به أبو السَّمَّال شذوذاً قوله تعـالى (والسماء ذات الحِبُك) فقد دفعت القراءة بأنها لم تثبت، وعلى فرض ثبوتها فقد خَرَّجُوها على وجهين:

الأول : أنها ملفقة من لغتين لا أنها لغة واحدة مستقلة ، وذلك لأن حُبُكاً وردت مضمومة الفاء والعين قطعاً ـ قيل ووردت مكسورتهما أيضاً، فلما ابتدأ القارىء بالكسر للفاء التفت إلى اللغة الثانية المشهورة فضم العين من غير رجوع إلى ضم الفاء ، ولكن فى هذا التخريج نظر . وذلك :

---

(١) الهبع الفصيل الذى ينتج فى الصيف . والربع الذى ينتج فى الربيع ، راجع الأمالى للقالى جـ ١ ص ٨٦ .

أن الْحُبُك مضموم الفاء والعين جمع الحِباك (الطريقة فى الرمل ونحوه) ومكسورهما إن ثبت فمفرد، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع

الثانى : أن الكلمة مضمومة الفاء والعين قطعاً وأن هذا الكسر الواقع فى الفاء إنما هو إتباع لكسرة تاء (ذات) السابقة عليها ، وفى هذا التخريج وهْن أيضاً، وذلك لأن أداة التعريف وإن كانت ساكنة إلا أنها مستقلة ومكونة من حرفين فى الحقيقة فهى حاجز حصين ولهذا لم يقع الإتباع فى مثل هذه الآية أبداً ـ وإذ قد تبين عدم نهوض التخريجين فلابد من الالتجاء إلى الطعن على القراءة بعدم الثبوت أو اعتبارها حائدة عن القياس

أما الوزن الثانى فاختلف فيه لأنه أخف من السابق إذ فيه انتقال من أثقل وهو الضم إلى ثقيل وهو الكسر ، فكثير منهم وفى طليعتهم سيبويه يمنعونه فى الأسماء ، قال سيبويه (واعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فُعِل ولا يكون إلا فى الفعل)[1] ووجهتهم فى ذلك وجود الثقيلين المختلفين فيه إذ تماثلهما يخفف الكلمة كالكسرتين والضمتين والاسم الثلاثى مبنى على الخفة لايتحمل هذا الثقل بخلاف الفعل المبنى للمجهول فأنه يقوى عليه لأن الفعل لم يراع فيه ماروعى فى الاسم، ولاسيما أنه فرع عن المبنى للفاعل كما يراه جمهور البصريين • على أن كثيراً من العرب كتميم وابنى وائل (بكر وتغلب) سكنوا عينه فى بعض الأحيان تخفيفاً ، قال أبو النجم العِجلى :

خَودٌ يُغطى الفرعُ منها المؤتَزر ... لو عُصْر منه البان يوما لانعصر[2]

---

(١) راجع الكتاب جـ ٢ ص ٣١٥ .

(٢) الخود للناعمة ، والفرع شعر الرأس بتمامه ، والمؤتزر المكان الذى يقع عليه الإزار وهو الكفل حيث يعقد الإزار ، والضمير فى منه يعود إلى الفرع ، والبان

فما ورد من الأسماء على هذه الزِّنة فأنه منقول عند هؤلاء ، وقد جاءت ثلاث كلمات هى : الدُّئِل (اسم جنس لدويبة شبيهة بابن عرس) قال كعب بن مالك الأنصارى

جاءوا بجيش لو قِيس مُعْرَسه   ما كان إلا كمعرس الدُّئِل (١)

وعلم شخص لقبيلة معروفة ، والرُّئِم (اسم جنس للاست) والوُعِل لغة فى الوعل (التيس الجبلى) تخلصوا من هذه الثلاثة بأنها منقولة عن الفعل المبنى للمجهول . وليست أصـــلية فى الأسماء كما هو رأى الفريق الآخر إذ يقال دئل (ختل وخدع) ورئم (عطف عليه) ووعل (ارتفع به) . فدئل علما منقولة من الفعل كشمَّر ويزيد ، ومعروف أن الأعلام غير معول عليها فى أبنية الأسماء لأنها وردت كثيراً منقولة من الأفعـال والحروف والجمل ، وإن كانت اسم جنس فكذلك ، كما تخلصوا فى كل من رئم ووعل ، وإن كان نقل أسماء الأجناس من الأفعال قليلا لكنه ورد فمن ذلك التَّنَوِّط (طائر) واليَنْجَلِب (خرزة)

نائب فاعل على تقدير مضاف أى دهن البان . والبيت من رجز له يصف فيه امرأة بكثرة الطيب وهو من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٨ ، وأدب الكاتب : كتاب الأبنية باب أبنية الأسماء ما جاء من ذوات الثلاثة وفيه لغتان ، والرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٧

(١) المعرس مكان النزول آخر الليل ، يصف جيش أبى سفيان فى غزوة السويق بالحقارة والقلة ، والبيت من شواهد أدب الكاتب كتاب الأبنية باب أبنية الأسماء شواذ الأبنية منها ، وابن يعيش على المفصل جـ ١ ص ٣٠ والرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٥ والقصيدة فى الأغانى جـ ٦ ص ٣٥٧ أخبار غزوة السويق طبع الدار .

وذهب الفريق الآخر ومعهم ابن مالك إلى ورود هذه الزنة في الأسماء مستقلة وإن كانت قليلة متمسكين بهذه الكلمات الثلاث غير ناظرين إلى ماسلف من تكلف ملاحظة النقل ومتلمسين نوع التخفيف فيها من جهة الانتقال من أثقل وهو الضم إلى ثقيل وهو الكسر ، وإن كانت غلبتها الاستعمالية في الأفعال .

ولا مراء أن محاولة المانعين لهذا البناء الثلاثى لا تطمئن الناظر الى الاقتناع بها وموافقتهم على إهمالها في الاسم ، فالنفس تركن إلى موافقة المثبتين له الذين عولوا عليه لكن مع اعترافهم بقلته فى الأسماء ، ولهذا أشار ابن مالك إلى الأوزان الاثنى عشر جملة حسب النظر ، ثم استثنى منها الأول المهمل باتفاق وحكم بالقلة فى عكسه حسب اختياره فقال :

وغير آخر الثلاثى افتح وضُم … واكسر وزد تسكين ثانية تَعُم
وفِعُل أهمل والعكس يقل … لقصدهم تخصيص فِعِل بِفُعِل

رد بعض أوزان الثلاثى إلى بعض

بعض الكلمات الثلاثيـة قد تستعمل على وزنين أو أكثر من الأوزان السابقة مثلا (فَخِذ) مفتوحة الفاء مكسورة العين أو ساكنتها وكذا تستعمل مكسورة الفاء على الوجهين أيضاً . لكن هذه الاستعمالات تختلف كثرة وقلة ، فأول هذه الأربعة كثير وغيره قليل ، فأكثرها شيوعا يعتبر أصلا لغيره والباقى متفرع عليه فدار الأصالة على الاستفاضة للاستعمال والفرعية على قلته . واعتبار أن أصل بعض أوزانها البعض الآخر هو معنى رد بعض الثلاثى إلى بعض .

وإنما وقع التفريع للتخفيف فى الكلمة ، فأن الثلاثى يتطلب التخفيف ما أمكن لابتناء وزنه على الخفة ولغلبته عن الرباعي والخماسى فى الكلام ، ولهذا لم يقع التفريع فى الثلاثى إلا إذا كان فيه ثقلٌ ما بأن كانت عينه مكسورة أو مضمومة سواء أكانت الفاء مفتوحة قبلهما أم كانت مكسورة قبل العين المكسورة أو مضمومة قبل العين المضمومة ، إذ عندما تكون الفاء مفتوحة يكون الاستكراه للانتقال من خفيف وهو الفتح إلى ثقيل وهو الكسر أو الضم ، والأفضل العكس لأن الكلمة يجب التخفيف فيها تصاعديا تسهيلا لها ، ولهذا كان الحرف الأخير أولى بالتخفيف فى الإعلال ثم ما قبله وهكذا ، وعندما تكون الفاء مكسورة قبل العين المكسورة يكون الاستكراه لوجود ثقيلين وكذا عند الضم فيهما ، أما إذا كانت العين مفتوحة أو ساكنة فلا تفريع ولا رد حينئذ لعدم المقتضى

واعلم أن هذا التفريع مطرد عند بنى تميم من مضر وابنى وائل : بكر وتغلب من ربيعة وأما الحجازيون فلا يغيرون البناء الأصلى ولا يفرعون منه

وإذ قد علمت أن التفريع إنما هو فيما حركة عينه الكسرة سواء أكان قبلها فتحة أم كسرة فقط ولا يمكن الضم لإهماله أو قلته فى الأسماء أو فيما حركة عينه الضم سواء أكان قبلها فتحة أم ضمة ولا تقع الكسرة قبلها لانعدامه فى الاسم والفعل فأنا نذكر تفصيله فى مطلبين :

المطلب الأول فى مكسور العين

مكسور العين إما أن يكون مفتوح الفاء أو مكسورها فهذان قسمان :

القسم الأول : مكسور العين مفتوح الفاء ، ويتنوع هذا القسم باعتبار نفس العين إلى نوعين :

النوع الأول : ما تكون عينه حرفا حلقياً نحو نهم ولَعِث ومَحِك[1] ، وفى هذه النوع ثلاثة تفريعات :

الأول ـ كسر فائه إتباعا لعينه وفى هذا تخفيف لأن اللسان يعمل حينئذ فى جهة واحدة ، وهذا التفريع خاص بذى العين الحلقية لأن حركة الحلق قوية يصح اعتمادها متبوعة لغيرها ، وربما يقال حيث كان الغرض التخفيف فهلا عكس الأمر ، فتفتح العين إتباعاً للفاء ولا سيما أن الفتحة المبدلة بها الكسرة تقع على حرف الحلق الذى يتلهف دائماً على الفتح ، إما عليه أو على ما قبله وبعد ذلك فتكون فتحتان خيراً من كسرتين ـ فيدفع هذا بأن الفعل الماضى الذى على حد هذه الزنة تماماً نحو سَئِم وفَهِم، مما كان مضارعه مفتوح العين أصلا كما هو الشأن فى الأفعال الثلاثية من المغايرة بين عينى الماضى والمضارع فى الحركة لم يتيسر فيه هذا النوع من التخفيف لأمرين (١) أنه لو فتح عينه لزم اتحاد الفتح للعين فى الماضى والمضارع وكان ذلك على القليل (٢) حصول اللَّبس بالماضى المفتوح عينه أصلا ومضارعه مفتوح عرضاً لحرف الحلق من نحو وهَب يهَب بدليل حذف الواو منه ، والواو لا تحذف إلا من المضارع المكسور العين ، وإذا امتنع فى الفعل هذا التخفيف فالاسم من باب أولى لأنه عالة على الفعل فى التخفيف .

---

(١) لعث ثقيل بطىء ، ومحك لجوج عسر الأخلاق

الثانى ـ تسكين عينه وفى هذا التفريع تخفيف لأن فيه انتقالا من خفيف وهو الفتح إلى أخف وهو السكون .

الثالث ـ كسر الفاء مع سكون العين وهذا إما أن يلاحظ على أنه تخفيف للتفريع الأول من السابقين لأنه أخف منه ، إذ فى الأول وجود ثقيلين أما هذا فان فيه انتقالا من ثقيل وهو الكسر إلى أخف وهو السكون فيكون فرعا للفرع ، وإما أن يلاحظ على أنه تخفيف للأصل بنقل كسرة العين إلى الفاء فتسكن العين ، فبعد أن كان الانتقال فى الأصل من خفيف إلى ثقيل انعكس الأمر .

ولتعلم أن هذه التفريعات الثلاثة وردت أيضاً عند التميميين وابنى وائل فى الماضى الذى على طراز الاسم المذكور تماماً كسَئِم وفَهِم ونَهِم ، لمثل العلل السابقة ، نعم قد وافقهم الحجازيون فى بعض التفاريع فى كلمتى (نِعْم وبِئْس) مقصوداً بهما الإنشاء خاصة ـ قال الرضى (والأكثر فى هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وإسكان العين إذا قُصد بهما المدح والذم عند بنى تميم وغيرهم)[1]

النوع الثانى : ما ليست عينه حرفاً حلقياً نحو كَبِد وحَذِر وفَرِق ، وفى هذا النوع تفريعان :

الأول ـ تسكين عينه ليكون الانتقال من خفيف وهو الفتح إلى أخف وهو السكون .

الثانى ـ تسكين عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وفى هذا انتقال من

---

(١) شرحه على الكافية باب أفعال المدح والذم جـ ٢ ص ٢١٢

من ثقيل إلى أخف ـ ولا يخفى أنه لا يتأتى فى هذا النوع التخفيف باتباع الفاء للعين كما وقع فى الحلق لما ذكرناه .

ولتعلم أيضاً أن الفعل الذى على غرار هذا النوع كلَبِث وسَلِم وغَرِق ، قد سُمع فيه التفريع الأول فقط ، قرىء قوله تعالى (لعَلْمَه الذين يستنبطونه) بسكون عين الكلمة ـ ومن التخفيف المستمر عند جميع العرب سكون عين (ليْس) فأنها فى الأصل مكسورة العين كهاب ، ولم تعل بالقلب مثلها إيذاناً بجمودها ، والدليل على كسرة عينها أن الفعل المفتوح من الثلاثى لم يسمع فيه تخفيف وأن المضموم لم يرد من الأجوف اليائى إلا فى هيُؤ «حسنت هيئته» .

القسم الثانى : مكسور العين والفاء كإبل وبِلز وإبد ، ورد فيه تفريع واحد وهو تسكين عينه ، وفى ذلك انتقال من ثقيل إلى أخف .

المطلب الثانى فى مضموم العين

مضموم العين إما أن يكون مفتوح الفاء أو مضمومها فهذان قسمان :

القسم الاول : مضموم العين مفتوح الفاء نحو عَضُد ويقُظ ، ورد فيه تفريع واحد وهو تسكين العين لما عرفت . ولم يفرعوا فيه بنقل الضمة كما وقع فى مكسور العين السابقة لثقل الضمة .

ولتعرف أن الفعل الذى على هذه الزنة إذا كان أصلا يجرى فيه هذا التخفيف كظَرُف وكَرُم ، أما إن كان محولا للمدح أو الذم فأن فيه تفريعاً آخر وهو نقل الضم إلى الفاء ، قال الأخطل :

فقلت اقتلوها عنكمُ بمزاجها وحُبَّ بهامقتولة حين تُقتَل [١]

وفي هذا التفريع شيء من الثقل إلا أنه أخف نسبياً من الأصل ، قال الرضي (ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب) [٢]

القسم الثاني : مضموم العين والفاء . كعُنُق وجُنُب وسُرُح ، ورد فيه تفريع واحد وهو تسكين العين . وفي هذا تخفيف لما تقدم مكررا

تكملة في أمرين

الأول: يُحكى عن الأخفش جواز تفريع (فُعْل) مضموم الفاء ساكن العين كقُفْل إلى (فُعُل) بضم العين إلا إذا كان صفة كحُمْر أو معتل العين كسوق فلا يصح إلا في الضرورة .

وكذا قال عيسى بن عمر لسماعه في (يسُر وعسُر) فأن استعمالها ساكني العين أشهر ، والشهرة علامة الأصالة فالضم فيهما فرع السكون ، ولايخفى أن في هذا التفريع عدولا عن الخفيف إلى الثقيل على خلاف المعهود في التفريع . فالحق عكس الامر واعتبار مضموم العين أصلا وساكنها فرعاً، ولا غرابة في غلبة استعمال الفرع ، لان خفته الزائدة عن الأصل هي التي استوجبت كثرة استعماله وقلة استعمال الأصل ، وإذا كان الاستثقال في الأصل قد يؤدي إلى ترك استعماله أصلا كما في نحو يَقْوُل ويَبْيِع وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله ؟

---

(١) قتل الخمر مزجها بالماء لتذهب حدتها ، والباء في بها زائدة ، والضمير فاعل حب ، ومقتولة حال منه — والبيت من شواهد المفصل (باب نعم وبئس) والرضي على الكافية كذلك راجع خزانة الأدب شاهد ٧٧١ والرضي على الشافية مبحث رد الأبنية وراجع شرح الشواهد رقم ٦

(٢) راجع شرحه على الشافية مبحث رد الأبنية .

الثانى : قد يُجمع فى فَعْل مفتوح الفاء ساكن العين الحلقية فتح العين كشَعَر ونَهَر وبَحَر ووَهَن . يرى البصريون أنهما لغتان فيما سمع فيه ذلك وليست إحداهما فرعا للأخرى ، ويرى الكوفيون أن المفتوح فرع الساكن وجعلوا هذا قياساً فى كل فَعْل لمناسبة حرف الحلق للفتح .

النوع الثانى أبنية الرباعى

كان مقتضى النظر أن تكون أبنيته ثمانية وأربعين حاصلة من ضرب صور الثلاثى الاثنتى عشرة فى أشكال اللام الأولى الأربعة للرباعى إذ لا عبرة بحركات اللام الثانية فيه لأنها موطن الأعراب . لكن تخلف معظمها لالتقاء الساكنين أو الثقل أو توالى أربع متحركات إذ لا بد فيه من إسكان ثانيه أو ثالثه ، والمستعمل خمسة باتفاق ، وزاد الكوفيون والأخفش سادسا .

الأبنية المتفق عليها :

١ - (فَعْلَلٌ) مفتوح الفاء واللام ساكن العين اسماً نحو جعفر وجندل ودغفل (ولد الفيل أو الذئب) وعرتن (نبت يدبغ به) - وصفة نحو سلهب (الطويل) ودلظم (الناقة الهرمة الفانية) ، وجاءت الصفة بالتاء نحو بهكنة (المرأة الضخمة الحسنة) .

٢ - (فِعْلِلٌ) مكسور الفاء واللام ساكن العين اسماً نحو زِبْرِجٌ (الزينة والسحاب والذهب) ودعبل (بيض الضفدع) وخرفع (جوز القطن الفاسد) وزئبر (ما يظهر من درز الثوب الجديد) وصئبل وضئبل (الداهية) وطحرب (الغثاء) ، وقد لحقت هذه الكلمة التاء فقالوا : طحربة (القطعة من الغيم) مثلثة بفتح الطاء والراء وبكسرهما وبضمهما فهى داخلة فى أبنية ثلاثة من أبنية الرباعى - وصفة نحو امرأة خِرْمِل (حمقاء) وقِنْفِص

(بذيئة) وناقة دِلْقِم (تأكلت أسنانها من الكبر)

٣ ـ (فِعْلَل) مكسور الفاء مفتوح اللام ساكن العين اسماً نحو دِرْهَم وضِفْدَع ـ وصفة نحو هجرع (الأحمق الطويل) وهبلع (الأكول)

٤ ـ (فُعْلُل) مضموم الفاء واللام ساكن العين اسماً نحو بُرْقُع وقُنْفُذ وجُؤْذُر (ذكر الحبارى) وخُرْفُع (تقدم معناه) ـ وصفة نحو جرشع (العظيم من الإبل والخيل) ورجل كُنْدُر (غليظ قصير) .

٥ ـ (فِعَلّ) مكسور الفاء مفتوح العين ساكن اللام اسماً نحو قِمَطْر وصِقَعْل (التمر اليابس ينقع فى اللبن الحليب) وهِزَبْر (الأسد) ، وفِطَحْل وله معان منها (زمن كانت الحجارة فيه رطبة) وبهذا فسر رؤبة قوله :

فقلت لو عمّرت سن الحسل أو عمر نوح زمن الفطحل[1]

وصفة نحو سِبَطْر (الطويل) وسِبَحْل (الضخم من الضب والبعير) ودِلَمْز (الصلب الشديد) .

البناء المختلف فيه :

(فُعْلَل) مضموم الفاء مفتوح اللام ساكن العين اسما نحو جُنْدَب « ذكر الجراد » وطُحْلَب « خضرة تعلو الماء عند طول مكثه » وبُرْقَع ـ وصفة نحو جُرْشَع « تقدم معناه » .

فالبصريون خلا الأخفش يقولون إن هذا البناء متفرع من فُعْلُل مضموم اللام والفاء جيء به للتخفيف إذ الفتح أخف من الضم وليس

(١) الحسل ولد الضب يضرب المثل به فى طول العمر ، وجواب لو فى بيت بعده وزعم المبرد وهم رؤبة فى تفسيره فذكره فى باب (تكاذيب الأعراب) راجع الكامل جـ ٥ ص ١٧٢ ، والبيتان مع غيرهما فى الأمالى للقالى جـ ١ ـ ص ٢٣٤ ، وتهذيب الألفاظ باب الفقر والجدب ، ولسان العرب مادتى حكل وفطحل .

بناء مستقلا من أبنية الرباعى ، ودليلهم على هذا أن كل مفتوح اللام ورد مضمومها دون العكس ، فما جاء مضموم اللام فقط بُرْجُد (كساء مخطط) وعُرْفُط (شجر بالبادية) وبُرْثُن (الكف مع الأصابع ومخلب الأسد)، وما ذاك إلا لأن المضموم أصل للمفتوح .

والكوفيون والأخفش يرون أن هذا البناء أصلى غير متفرع عن المضموم، وحجتهم على هذا أمران : الأول سماعه مفتوحا بدون سماع الضم وذلك كما فى جُؤْذَر (ولد البقرة الوحشية) . الثانى الإلحاق بهذا البناء المفتوح كالمضموم سواء فقد سمع مفتوحا كما سمع مضموما قولهم : مالى عن ذلك عُنْدَد (بُدّ) وعُوْطَط قالوا : عاطت الناقة عوططا (لم تحمل أول عام تطرق فيه) ودُخْلَله (نيته ودخيلته) وسُؤْدَد وقُعْدَد ، قال دريد بن الصِّمة الجشمى :

دعانى أخى والخيل بينى وبينه   فلما دعانى لم يجدنى بقُعْدَدِ[1]

والإلحاق بالوزن يدل على أصالة الملحق به واستقلاله . والدليل على أن هذه الكلمات ملحقة بهذا البناء عدم إدغام المثالين فيها مع توفر شروطه للمحافظة على وزن الملحق، لأن الإلحاق لغرض لفظى يجب مراعاته فى زنة الكلمة .

وقد أجيب عن هذين الأمرين . أما الأول فبنقل الاثبات الضم فى جؤذر كالفتح أيضا . وأما الثانى فيمنع أن عدم الادغام فى هذه الكلمات للإلحاق كما يقول الكوفيون والأخفش ، بل لأن المثلين فيها لم يستوفيا

---

(١) القعدد الجبان ، والبيت من قصيدة طويلة فى رثاء أخيه عبد الله مذكورة مع سببها فى الأغانى جـ ١٠ طبع الدار ، وذكر أكثرها مع الشرح له فى خزانة الأدب للبغدادى شاهد ٩٢٥

شروط الأدغام إذ من شروطه ألا يكون المثلان فى وزن يختص بالاسم نحو: صُفَف وذُلُل وكِلَل وإلا امتنع الإدغام حينئذ وذلك لأن الإدغام فرع الإظهار ، والأفعال فرع الأسماء فأعطى الفرع للفرع والأصل للأصل للتناسب، وتبع الفعلَ فى الإدغام ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازن . وبما لم يوازن تلك الأمثلة التى نحن بصددها . ولئن سلم أن عدم الإدغام للإلحاق ، فأن الملحق به لا يجب أن يكون أصلا مستقلا غير متفرع عن آخر هو الأصل ، ألا ترى أنهم ألحقوا بالفعل الرباعى المزيد بحرف كتَدحرج فقالوا : تجلبب وتشيطن إلى آخر ما هو معروف ، وبالرباعى المزيد بحرفين كاحر نجم نحو اقعنسس واحر نبى وغيرهما ـ مع أن الملحق بهما فى هذين النوعين فرعان عن المجرد بالزيادة فيهما ، فليس ثمة مانع من الإلحاق ببنية كل حروفها أصلية إلا أنها متفرعة عن غيرها لمجرد التخفيف فى الاستعمال ، بل إن الإلحاق حينئذ أولى وأجدر بالقبول .

وبعد فإن فى هذا النقاش شيئاً من التعصب تأباه طبيعة القواعد إذ مرجعها للمأثور من الكلام ، وملاحظة التخفيف الذى يراه البصرى خروج عن روح الرباعى الذى وضع على شىء من الثقل ، وورود الفتح كاف فى جعل المفتوح لغة ثانية لا فرعاً وإن كان قليلا فى الاستعمال، وليس لهذا الخلاف أثر، وقد أحسن ابن مالك صنعاً إذ وافق الكوفيين والأخفش فقال:

لاسم مجرد رُباعٍ فَعْلَل ‌ ‌ ‌ وفِعْلِل وفِعْلَل وَفُعْلُل

ومع فِعَلّ فُعْلَل ... ‌ ‌ ‌ . . . .

وقد زاد بعض الصرفيين أبنية ثلاثة أخرى استناداً لكلمات سمعت على مثالها ولم يعترف بها الجمهور .

الأبنية الثلاثة التي لم يعترف بها الجمهور :

١ـ « فِعْلُل » مكسور الفاء مضموم اللام ساكن العين ورد في خِرْفُع وزِئْبُر وصِئْبُل وضِئْبُل (١)

٢ـ « فُعَلّ » مضموم الفاء مفتوح العين ساكن اللام ورد في دُلَزْ « تقدم معناه »

٣ـ « فَعْلِل » مفتوح الفاء ساكن العين مكسور اللام ورد في طَحْرِبة « تقدم معناها »

رد الجمهور عليها

أما البناء الأول فان كلمته الأولى وردت على وزني فِعْلِل وفُعْلُل كما تقدم وكلماته الثلاث الأخرى عرف استعمالها على زنة فِعْلِل كما سبق التمثيل بها فورود الأربعة على زنة فِعْلُل شاذ لاينبغي أن يجعل أساساً لبناء جديد في أبنية الرباعي ، وأما البناء الثاني فكلمته وردت على زنة فِعَلّ كما سبق ، وأما البناء الثالث فقد تقدم ما ورد في كلمته من اللغات الثلاث ولامعول على هذه اللغة الواردة ـ هذا . وقد علمت أن الرباعي لابد من إسكان ثانيه أو ثالثه فلا عبرة بمن خالف من الصرفيين في إثبات بناء تحركت فيه العين واللام للاستثقال الشديد المؤدي إلى توالي أربع متحركات في الكلمة الواحدة ، وما سمع كذلك ظاهراً من الكلمات فانهم حملوها على أنها مختصرة من مزيد ـ والتي جاءت كذلك أربعة أبنية

(١) في القاموس (الضئبل كزئبر وقد تضم باؤها ... وليس فعلل غيرهما) لكن فاته أنه قد ذكر قبل في الصئبل ضم بائه أيضا ، فالوارد ثلاثة على هذا الوزن فقط ، ولكن ابن جني زاد عليها خرفعاً

الأبنية المنقوصة بحذف الزائد

١ ـ « فَعَلَل » مفتوح الأول والثانى والثالث نحو عَرَتَن (تقدم معناه) فأصله عَرَنْتَن

٢ ـ « فَعَلُل » مفتوح الأول والثانى مضموم الثالث نحو عَرَتُن فأصلها عَرَنْتُن [١]

٣ ـ « فَعَلِل » مفتوح الأول والثانى مكسور الثالث نحو جَنَدِل (موضع الحجارة) فأصله جنادل ، وذَلَذِل « مايلى الأرض من أسفل القميص » فأصله ذلاذل

٤ ـ « فُعَلِل » مضموم الفاء مفتوح العين مكسور اللام نحو عُلَبِط « الضخم » ودُوَدِم « شبه الدم يخرج من السمر » وهُدَبِد « الحامض من اللبن » ولبن عُثَلِط أو عُجَلِط أو عُكَلِط « ثخين خاثر » فكلها مختصرة من فُعَالِل قال سيبويه (والدليل على ذلك أنه ليس شىء من هذا المثال إلا ومثال فُعَالِل جائز فيه تقول عُجَالِط وعُجَلِط وعُكَالِط وعُكَلِط ودُوَادِم ودُوَدِم) [٢]

ولايخفى عليك أن الكلمتين : المزيدة والمختزلة فى الجميع تتواردان على معنى واحد .

---

(١) عافات فى البناء الأول من أبنية الرباعى المتفق عليها ، وفى البناءين المذكورين هنا تعرف أن هذه المادة رباعية الاصول وأن الحذف منها بعد الزيادة ، وراجع القاموس مادة (عرتن) ، وشرح الشافية للرضى مبحث الرباعى المجرد .

(٢) راجع الكتاب جـ ٢ ص ٣٣٥ .

النوع الثالث أبنية الخماسى

حق أبنية الخماسى أن تكون اثنين وتسعين ومائة ، وذلك بضرب الصور العقلية للرباعي البالغة ثمانيا وأربعين فى أشكال اللام الثانية الأربعة من الخماسى إذ لا نظر إلى لامه الثالثة لأنها محل الإعراب ، لكن تخلف أكثرها لالتقاء الساكنين أو الاستكراه أو لتوالى المتحركات . والمستعمل باتفاق أربعة ، وزاد ابن السراج (محمد بن السرى) خامساً

الأبنية المتفق عليها :

١ ـ « فَعَلَّل » مفتوح الأول والثانى والرابع ساكن الثالث اسما نحو سفرجل وفرزدق ـ وصفة نحو شَمَرْدَلٌ (الطويل) وجَنَعْدل (الرجل التار الغليظ) .

٢ ـ « فَعْلَلِلٌ » مفتوح الأول والثالث ساكن الثانى مكسور الرابع ولا يكون اسما ،قال سيبويه (ويكون على مثال فعللل فى الصفة قالوا: قهبلس وجحمرش وصهصلق، ولا نعلمه جاء اسما)[1]

٣ ـ «فُعَلِّل» مضموم الأول مفتوح الثانى ساكن الثالث مكسور الرابع اسما نحو خُزَعْبِلٌ (الباطل) ـ وصفة نحو قذعمل (الضخم من الإبل) وخبعثن (العظيم البدن من كل شىء)

٤ ـ (فِعْلَلٌ) مكسور الأول ساكن الثانى مفتوح الثالث ساكن الرابع اسما نحو قِرْطَعْب (الشىء التافه) ـ وصفة نحو جردحل (الضخم من الإبل) .

---

(١) راجع الكتاب جـ ٢ ص ٣٤١ والقهبلس المرأة الضخمة ، والجحمرش العجوز الكبير ، والصهصلق العجوز الصخابة .

البناء المختلف فيه

« فُعَلْلِل » قال ابن يعيش (وقد ذكر محمد بن السرى بناء خامساً وهو هُنْدَلِع لبقلة ، وأحسبه رباعياً والنون فيه زائدة ، ولو جاز أن يجعل هُنْدَلِع بناء خامساً لجاز أن يجعل كَنَهْبُل بناء سادساً ، وهذا يؤدى إلى خرق متسع) (١)

ولهذا قال ابن مالك مشيراً إلى أبنية الخماسي المتفق عليها فقط

. . . . وإن علا فمع فَعَلَّل حوى فَعْلَلِلاَ

كذا فُعَلِّل وفِعْلَلٌ . . . .

هذه ـ هى أبنية الاسم المجرد فهى أحد وعشرون بناء : أحد عشر للثلاثى ، وستة للرباعى ، وأربعة للخماسى .

ولا عبرة بالأبنية الثلاثة الشاذة التى لم يعترف بها الجمهور ، وقد سبق ردهم على الكلمات الواردة عليها

حصر الأسماء التى ليست على الأبنية السابقة فى ضربين

اعلم أن ما جاء من الأسماء على غير الأبنية السابقة لايعدو أن يكون واحداً من ضربين :

الاول : متفرع عن الأبنية السابقة بنقص إما لحرف أصلى كعدة وسه ويد ، أو لحرف زائد كعَمَرْتن وسائر ماذكر سابقاً فى الأبنية المنقوصة بحرف زائد

---

(١) شرحه على المفصل جـ ٦ ص ١٤٤ والكنهبل شجر عظام من العضاه .

الثانى : متفرع عن الأبنية السابقة بزيادة فيه نحو أحمد واحرنجام وسلسبيل

ولهذا قال ابن مالك :

. . . . وما   غاير للزيد أو النقص انتمى

ورب سائل يقول : كيف يصح الحصر فى ضربين لما سوى أبنية المجرد من أبنية الأسماء مع ورود سَرَخْس (بلد عظيم بخراسان) وبَلَخْش (جوهر معروف) ، ومن وما ، وبعلبك وحضرموت ؟ فيجاب بأن الحصر خاص بالاسماء العربية المتمكنة البسيطة ، وسرخس وبلخش أعجميان ، ومن وما مبنيان ، وبعلبك وحضرموت مركبان .

هذا ـ والمتفرع بنقص لا ضابط له ، وإنما العنايه بالمتفرع بالزيادة فهو المقصود بالذات

الفصل الثانى فى أبنية المزيد من الأسماء

أبنية المزيد من الأسماء كثيرة جداً فقد بلغت عند سيبويه ثمانية وثلثمائة ، واستدرك عليها الزُبَيدى نيفاً وثمانين ، ومعروف أن أقل مايكون عليه المزيد أربعة ، وغايته فى الزيادة سبعة

فالمجرد الثلاثى يزاد عليه حرف إلى أربعة ، والرباعى حرف إلى ثلاثة ، والخماسى حرف على الصحيح ، وندر زيادة حرفين عليه

فأنواع المزيد إجمالا ثلاثة : مزيد الثلاثى ، ومزيد الرباعى ، ومزيد الخماسى

وسنذكر أشهر أوزان الجميع غير أننا سنكتفى بالمثال عن الزنة رغبة فى الاختصار فنقول :

النوع الأول مزيد الثلاثى

يصير الثلاثى رباعياً بزيادة حرف إما قبل الفاء نحو أجْدَل (الصقر) وإثْمِد (الحجر الذى يكتحل به) وتِحْلِئ (وسخ ظاهر الأديم) وأبْلَم «خوص المُقْل» وتُرْتب «الشىء الثابت» وتَتْفل «ولد الثعلب» وتُدْرَأ «القوة» وتُجِيب «ابن كندة». ويدخل فى هذا النوع المصدر الميمى واسما الزمان والمكان من الثلاثى واسم الآلة الذى على وزن مِفْعَل فلا نطيل بالتمثيل. — وإما بعد الفاء نحو كاهل وخاتم وشأمل (ريح مهبها بين مطلع الشمس وبنات نعش) وعَنْسَل (الناقة السريعة) وضيغم وكوثر وجوهر من الجبارة «الحسن». ومن هذا النوع قياس اسم الفاعل من الثلاثى — وإما بعد العين نحو شمال وبين وقَعود وثَبِير «جبل» ومن القياسى فى هذا النوع مصدر الثلاثى من فَعَل اللازم دالا على داء أو صوت أو سير نحو زكام وبغام ورسيم — أو بعد اللام نحو عتلّ ورَعْشَن وبَرَدى «نهر بدمشق» وشَعَبى «موضع».

ويصير خماسياً بزيادة حرفين سواء أكانا مجتمعين إما قبل الفاء نحو منطلق وإنْقَحْل «شيخ يابس الجلد على العظم»، أو بعدها نحو دُ واسر (الجمل الضخم) — أو بعد العين نحو خُطاف طائر (صغير) وعُوّار (مرض العين) وزُمّيل (جبان) — أو بعد اللام نحو صفراء وسِيَراء (ثوب خز مخطط) وغُلَوّاء «ازدياد أول الشباب وسرعته» — أم كانا مفترقين إما بالفاء نحو مساجد ومُقاتل ونحوهما وألَنْدَد (شديد الخصومة)، أو بالعين نحو عاقول (نبت شائك ترعاه الإبل) وقيصوم «نبت»، أو باللام نحو قَرَنْبى قال الفرزدق يهجو عطية أبا جرير:

قرنبي يحك قفا مقرف   لئيم مآثره قعدد[1]

وتنوفى «جبل عظيم»، أو بالفاء والعين نحو إعصار وأملود (غصن ناعم) ويربوع ومفتاح وتمييز ومضروب ونحوها ـ أو بالعين واللام نحو خيزلى (مشية بها تفكك كشية النســاء) أو بالفاء والعين واللام نحو أجفلى «الدعوة العامة».

ويصير سداسياً بزيادة ثلاثة أحرف سواء أكانت مجتمعة ـ إما قبل الفاء نحو مستخرج، أو بعد العين نحو سلاليم «جمع سلم»، أو بعد اللام نحو كبرياء وعنفوان ـ أم كانت متفرقة نحو أفعوان وأربعاء وقلنسوة وإهجيرى (العادة) وقاصعاء ونافقاء (جحرى اليربوع)[2].

ويصير سباعياً: بزيادة أربعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهابّ من الشهبة (بياض يخالطه سواد).

النوع الثاني مزيد الرباعي

يصير الرباعي على خمسة أحرف بزيادة حرف: إما قبل الفاء ولا يكون إلا في نحو مدحرج، أو بعدها نحو كنتأل «القصير»، أو بعد العين نحو سميذع (السيد الكريم) وحلاحل (السيد) وشمخز وضمخز قال رؤبة

---

(١) القرنبى دويبة على هيئة الخنفساء منقطة الظهر ضعيفة المشى، والمقرف خسيس الأب، وقعدد لئيم. والبيت من قصيدة شرح معظمها في الكامل ورغبة الآمل ج ٤ ص ٢١٥ وما بعدها.

(٢) إلا أن القاصعاء يدخل منه، والنافقاء يستره ويرققه فإذا هجم عليه من القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج منه.

أنا ابن كل مصعب شمخز سامٍ على رغم العدا ضُمخز [1]

أو بعد اللام : إما الأولى نحو قنديل وقَرَبُوس وغُرْنَيق (طائر) وشِرداح « الناقة الطويلة » وقُرْناس « شبه الأنف يتقدم الجبل » . ولا تنس هذين الوزنين الأخيرين فلهما شأن في ألف الإلحاق الممدودة ، كما يجيء إن شاء الله تعالى ، وإما الثانية نحو حَبَرْكى « القراد » وطُرْطُب « الثدى الضخم المسترخى » .

ويصير على ستة أحرف بزيادة حرفين سواء أكانا مجتمعين إما بعد اللام الأولى نحو قَنْدَويل « العظيم الرأس » وطِرِمّاح « طويل » ، أو بعد اللامين نحو عقرباء وعنكبوت وقَمْطرير وبَرْنَساء « الناس » . أم كانا متفرقين بينهما إما الفاء والعين نحو مُخْرَنجِم « مجتمع » أو العين واللام نحو خَيْتَعُور « غير دائم » قال حُجر بن عمرو الكِندى .

كل أنثى وإن بدالك منها آيةُ الحب حبُّها خيتعور [2]

أو اللام الأولى نحو كُنَابيل (موضع) . أو اللامان نحو حَبَوْكَرى « الداهية » .

ويصير على سبعة أحرف بزيادة ثلاثة نحو احْرنجام . وعَرَنْقُصَان (تقدم معناه) وبَرْناساء (تقدم معناه)

---

(١) المصعب الفحل العظيم ، وشمخز الطامح النظر ، وضمخز ضخم ، والبيت من شواهد شرح المفصل راجع ج ٦ ص ١٣٨ ، ومذكور فى لسان العرب مادة شمخز

(٢) البيت من شواهد الجاربردى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ١٨٣ ، وحجر جد جد امرىء القيس ، والبيت من قصيدة راجع الأغانى (أخبار ذات الخال) ج ١٥

النوع الثالث مزيد الخماسى

ويصير الخماسى على ستة بزيادة حرف مد قبل الآخر نحو سلسبيل وعَلَطْميس « المرأة الشابة » ودَرْدَبيس « الداهية » وعضرفوط « ذكر العظاء » وقرطبوس « الداهية » - أو بعد الآخر مجرداً عن التاء نحو قبعثرى وضبغطرى « الجمل العظيم » ، أو مشفوعا بها نحو قبعثراة - وندر مجيئه على سبعة نحو قرعبلانة « دويبة عريضة محبنطئة » .

قواعد وتطبيقات

١ - ما الحكمة فى أن الاسم المتمكن لا يقل فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف ؟ وإلى كم ينقص فى الاستعمال ؟ مثل بمثالين للنقص فى الاستعمال مع التخالف بين المثالين فى عدد المحذوف

٢ - ما البناء المهمل من الثلاثى فى الاسم والفعل معاً وما سر إهماله ؟ وما وجه منع بعض الصرفيين بناء فُعِل فى الأسماء ؟ وبم يخرجون ما جاء منها على هذه الزنة ؟

٣ - ما أوزان الاسم الثلاثى التى ثبت فيها التفريع ؟ وما فروع كل وزن ؟ ولماذا اعتبرت هذه الفروع فروعا مع أنها لم تخرج عن الصيغ الأصلية للاسم ؟ وهل التفريع قياسى ؟

٤ - ماذا يقصد الصرفيون من قولهم (بعض أوزان الاسم الثلاثى يرد إلى بعض) ؟ ومتى يكون هذا الرد ؟ وبماذا تميز الأصلى من الفرعى مع الاشتراك فى الاستعمال ؟

٥ ـ فى كلام مَنْ مِنَ العرب ورد التفريع فى الثلاثى ؟ وما سره ؟
وإذا ورد اسم على زنة « فَعْل » مفتوح الفاء ساكن العين أو « فِعِل » مكسور الفاء والعين أو « فِعْل » مكسور الفاء ساكن العين أو « فُعْل » مضموم الفاء ساكن العين . فكيف تحكم بأصالته أو فرعيته ؟

٦ ـ ما وجه الاختلاف بين الجمهور المانعين من التفريع لمضموم الفاء ساكن العين الثلاثى والأخفش المجوز ـ وهل هذا الخلاف عام فيما كان ساكن العين أصالة أو تفريعاً ؟ وما ثمرة هذا الخلاف ؟ ولِمَ اقتصر الخلاف بينهما على ساكن العين دون مضمومها ؟ اشرح هذا بالتفصيل .

٧ ـ قِرد ، ونِمر ، وذِئب ، ورِخْل « الأنثى من ولد الضأن »
نطق التميمى بهذه الكلمات مكسورة الفاء ساكنة العين . فما وجهة الصرفى فى جعل الأولى أصلاً والثانية فرعا مع توافقهما فى البناء ، وفى جعل الثالثة أصلا دون الرابعة مع الاشتراك بينهما فى البناء وحلقية العين ؟

٨ ـ أجب بمثل ما أجبت به سابقاً عن هذه الكلمات الأربع المرتبة على النمط السابق وهى: الحِسْل ولد «الضب» والضِلْع والسِحْر والرِحْم

٩ ـ نَحر رَغد نَعم نَغم شَعر .
وردت هذه الكلمات الثلاثية الحلقية العين مفتوحة الفاء مع سكون العين وفتحها ، فأى الوزنين أصل ؟ وما نظرية مانع التفريع فى مثل هذا ؟ وهل يجرى هذا الخلاف فى مثل هذا النوع إذا ورد مفتوح العين فقط نحو لعَث (ثقل وبطء) ورَهق (سفه) ولعس (سواد مستحسن فى الشفة) ونحَر مصادر ، أو ساكنها فقط كنحل ونخل ورحل وبعل ـ وضح ما تقول مع التوجيه .

١٠ ـ عمْر سلْم قرْح رشْد وصْل (عظْم لا يكسر ولا يختلط بغيره) ـ استعملت هذه الكلمات ذات وجهين فقد ضمت فاء الأولى ثم فتحت فى القَسم للتخفيف مع سكون العين فيهما ، وفتحت وكسرت فاء الثانية مع سكون العين أيضاً ، وفتحت وضمت فاء الثالثة مع سكون العين أيضاً ، وفتحت فاء الرابعة مع فتح عينها وضمت مع سكونها ، وضمت وكسرت فاء الخامسة مع سكون العين فيهما . فهل أحد الاستعمالين فرع عن الآخر ؟ وإن لم تر الفرعية فاذكر السبب بالتفصيل

١١ ـ فى اللغة مثلثات معروفة ومنها مقدار من الثلاثى المجرد ـ بعضه متحد المعنى نحو كفء (نظير) وشنء (بغض) وجرو (ولد الكلب) ـ وبعضه مختلف نحو الزق فالمفتوح إطعام الطائر فرخه والمكسور الجلد والمضموم الحز خاصة ، ونحو الجحد فالمفتوح الإنكار والمكسور الشحيح والمضموم شظف العيش ، فهل يعتبر أحد الأوزان الثلاثة أصلا ؟

١٢ ـ اذكر خلاف الصرفيين فى بناء (فُعْلَل) مع بيان حجة كل فريق ومناقشتها ورجح ماتختاره ، وهل لهذا الخلاف ثمرة

١٣ ـ منع الصرفيون وزن (فِعْلُل) مكسور الأول ساكن الثانى مضموم الثالث من أبنية الرباعى ، فأورد عليهم خِرْفع وضِئْبل وكان جوابهم أن الأولى كانت مضمومة الفاء أو مكسورة اللام والثانية كانت مكسورة اللام فقط ـ فما سر هذه التفرقة؟ وهلا رجعا إلى وزن واحد ؟

١٤ ـ كيف يجزمون بعدم توالى أربع متحركات فى الكلمة مع ورود نحو هُدَبِد وعُلَبِط وعَرَتن ؟

١٥ ـ لم اكتفوا فى الحكم على دُلَمِز بالشذوذ ، وقالوا فى جَنَدِل

إنه مختزل من غيره مع اشتراكهما فى أنهما غير واردين على بناء من أبنية الرباعى .

١٦ ـ مثل لمجرد يقبل الزيادة ، ولمجرد لا يقبل الزيادة ، ولمزيد يتحمل التجرد ، ولمزيد لا يتحمله .

١٧ ـ مثل للثلاثى مزيداً بحرف وبحرفين وبثلاثة وبأربعة ـ وللرباعى مزيداً بحرف وبحرفين وبثلاثة مع اطراد الزنة للمثال الذى تذكره .

الباب الثانى

فى تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق

ينقسم الاسم بالنظر إلى أخذه من غيره وعدم أخذه من غيره إلى جامد وإلى مشتق ـ فالجامد ما لم يؤخذ من غيره والمشتق بخلافه ، ولا يغيب عن الذهن قبل كل شىء أن المشتق والمشتق منه منحصران فى دائرة الكلم العربية قال الجواليقى (قال ابن السراج فى باب ما يجب على الناظر فى الاشتقاق : مما ينبغى أن يَحْذر منه كلّ الحذر أن يشتق من لغة العرب لشىء من لغة العجم . فيكون بمنزلة من ادعى أن الطيرَ ولدُ الحوت)[1] :

والتعريف المذكور لكل من الجامد والمشتق يمكن تطبيقه على المذهبين : البصرى القائل بجمود المصدر واشتقاق غيره منه ، والكوفى القائل باشتقاقه من غيره .

نعم المشهور فى الكتب الصرفية تعريفهما بما يتجه نحو المذهب البصرى

(١) راجع المعرب مقدمة الكتاب ص ٣ وما بعدها طبع دار الكتب .

فأنهم يقولون : الجامد ما دل على ذات أو معنى ، والذات ما تقوم بنفسها كأسماء الأجناس نحو رجل وأسد وحجر ، والمعنى ما قام بغيره كالمصادر نحو العلم والضرب والشجاعة ـ والمشتق ما دل على حدث وذات يرتبط بها الحدث على وجه مخصوص كفاهم ومفهوم إلى آخر المشتقات .

وليس بخاف عليك أن تعريف المشتق هذا ملاحظ فيه أن المقسّم الاسم ، ولو نظر إلى المشتق فى ذاته من غير مراعاة أصل المقسم لقيل فيه: هو ما دل على حدث وذات أو زمان ليشمل الأفعال كما شمل الأسماء .

وكل هذا مراعى فيه المذهب البصرى كما نبهنا فلو عدلوا فى اتجاههم نحو المذهب الكوفى لتبدل ذلك كله ، على أن كل هذا ليس له من نتيجة إلا الملاءمة لروح المذهب البصرى المشهور .

وقبل أن نتكلم على كل من الجامد والمشتق على حدة ينبغى أن نمهد لها بمسائل عامة نتناول فيها تعريف الاشتقاق ، وأنواعه الثلاثة ، والخلاف فى المشتق منه فى الاشتقاق الصغير ، وتحقيق أنه المصدر ، والفرق بينه وبين اسمه ، ومشاركة اسم العين للمصدر فى الاشتقاق منه ، والتغييرات العارضة عند الاشتقاق . ثم نفرغ بعد هذا للكلام على كل من الجامد والمشتق على انفراده فى فصلين .

تعريف الاشتقاق

الاشتقاق فى الاصطلاح : أخذ كلمة من أخرى بينهما ارتباط فى اللفظ والمعنى ـ على ما يوضح قريباً ـ ليعرف رجوع إحداهما إلى الأخرى . فيدخل فيه نحو فَهْم وفهِمَ ويفهم وافهم وفاهم إلى آخر المشتقات ، ونحو يئس وأيس، ونحو نعق ونهق . وبذلك صار التعريف جامعاً لأنواعه الثلاثة

أنواع الاشتقاق الثلاثة

ينقسم الاشتقاق إلى ثلاثة : صغير وكبير وأكبر .

الاشتقاق الصغير : أخذ كلمة من أخرى بينهما تناسب فى المعنى واتفاق فى الحروف الأصلية وترتيبها مثل فَهْم وفَهِم إلخ ما تقدم - وسمى صغيرا لانه لايحتاج فى إدراكه إلى تأمل - ومعرفة الأصل فيه من الفرع سنعرض لها بالتفصيل قريباً - وعند اختيار المذهب البصرى من أن الأصل المصدر سنشرح الاشتقاق الصغير ثانياً على أساسه إن شاء الله تعالى .

والاشتقاق الكبير : هو أخذ كلمة من أخرى مع الاتحاد بينهما فى المعنى واللفظ دون الترتيب فى الحروف ، وذلك نحو رأى وراء ، والواحد والحادى ، والقووس والقسى ، والوجه والجاه ، وأمثلته كثيرة ، وهو المعروف بالقلب المكانى ، وسمى كبيراً لاحتياجه إلى تأمل فى معرفته للتغيير فيه بالتقديم والتأخير - والتمييز بين المشتق منه والمشتق منوط بالأصل من مصدر إن كان الاشتقاق بين فعلين كالرؤية فى المثال الأول والثانى ، أو بين اسمين مشتقين كالوحدة فى المثالين الثالث والرابع . أو من مفرد إن كان الاشتقاق بين جمعين كالقوس فى المثالين الخامس والسادس ، كما يكون التمييز بكثرة تصاريف المشتق منه كالوجه فى المثالين السابع والثامن ، فلا دخل لكثرة الاستعمال وقلته فى معرفة الأصل من الفرع فى هذا الاشتقاق إذ قد يكثر المقلوب فى الاستعمال كالحادى بل قد ينفرد فيه كالقسى .

والاشتقاق الأكبر : هو أخذ كلمة من أخرى مع التناسب فى المعنى والاتحاد فى أكثر الحروف على أن يكون الباقى منها من مخرج متحد

أو مخرجين متقاربين نحو فسطاط وفسناط وثلب وثلم ، وأمثلته كثيرة وهو المعروف بالإبدال ، واختص بالأكبر لتطلبه كلفة أكثر لتبدل الحروف . ومعرفة الأصل فيه من الفرع راجعة إلى كثرة الاستعمال للمشتق منه ، ولذا حكموا في لعلّ ولعن ، وإياك وهياك ، وخامل وخامن بأن الأولى في كل من هذه أصل للثانية .

تلك أقسامه الثلاثة التي قد عادت على اللغة بأجزل الفوائد فكثرت موادها وتشعبت كلماتها فنهضت بالإفادة مع الإجادة .

لا سيما الأول فانه قياسي وأما الأخيران مع كثرة ورودهما فسماعيان ، وقد كان العلماء من القُـدامى يستروحون إليهما ويلجأون إليهما عند الضرورة ، وممن أكثر فيهما من المتأخرين أبو على الفارسي ، وأربى عليه تلميذه أبو الفتح بن جني في كتابه الخصائص غير أنه سمى القسم الأول الأكبر وأغفل تسمية الثاني لجعل الحديث عنه تابعاً للأول . فتكلم على الأول في الأبواب الآتية : (باب القول على الفصل بين الكلام والقول ، باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير ، باب في الاشتقاق الأكبر) . وعلى الثاني في (باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه) [1] . ثم جاء من بعدهما الزمخشري الذي اعتمد عليهما كثيراً في كشافه . وهما في الحقيقة بعلم اللغة ألصق منهما بعلم الصرف .

بقي علينا أن نتم ما يتعلق بالقسم الأول من الثلاثة وهو الاشتقاق الصغير في معرفة الأصل فيه من الفرع ، فدونك تفصيل الكلام فيه .

---

(١) راجع الأبواب السابقة في الخصائص جـ ١ على هذا الترتيب ص ٤ وما بعدها وص ٤٦٧ وما بعدها وص ٥٢٥ وما بعدها وص ٤٧٨ وما بعدها .

الخلاف فى المشتق منه

فى الاشتقاق الصغير

ذهب جمهور البصريين إلى أن المصدر مأخذ المشتقات من الأفعال والأسماء، وقال الكوفيون: إن الفعل مأخذ المصدر والأسماء المشتقة، وقال السيرافى والفارسى: إن المصدر أصل للفعل والفعل أصل لباقى المشتقات، وقال السيوطى: (وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل وليس منه شىء اشتق من غيره)[1].

هذه هى جملة الأقوال المشهورة وليس يعنينا منها إلا الأولان ـ أما الأخيران فضعفهما ظاهر، إذ الثالث يمنع بأن مشتقات الأسماء لاتتضمن الزمن المعين الذى فى الفعل، واشتقاقها منه قاض باحتوائها عليه فكيف تعتبر فرعاً له ـ والرابع يدفع بأن الصلة بين الكلم العربية محسّة وثيقة فى اللفظ والمعنى فلا بد من اعتبار الأصالة فيها والفرعية، والتعويل على هذا القول قاض بانفكاكها وعدم ارتباطها، فالحق أنه فى غاية الهزال.

ولنرجع إلى المقصود فنقول: يرى جمهور البصريين أن المصدر أصل للجميع فكلمة مصدر عندهم اسم مكان، وعلى هذا فيعرف المصدر بأنه اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل وسائر مشتقات الأسماء ـ ويرى الكوفيون أن الفعل أصل للأمرين فكلمة مصدر عندهم مصدر ميمى

---

(١) راجع همع الهوامع الكتاب السابع فى التصريف (الاشتقاق) جـ ٢ ص ٢١٣ وما بعدها، والمزهر النوع الثالث والعشرين (الاشتقاق) جـ ١ ص ٣٠٢

أريد به اسم الفاعل فمعناه الصادر من غيره ، ويعرف بأنه اسم الحدث الذى اشتق من الفعل ـ واستدل كل من الفريقين لتأييد مذهبه بأدلة :

أشهر أدلة البصريين :

للبصريين أدلة كثيرة أقواها ما قال الرضى (وقال البصريون : كل فرع يؤخذ من أصل ويصاغ منه ينبغى أن يكون فيهما فى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ والاشتقاق كالباب من الساج والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب إلى زيد ، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر ، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حرفه على المصدر وبوزنه على الزمان)[1] ومثل الفعل الأسماء المشتقة فأنها مصوغة للمصدر والذات ، فتدل بحروفها على الحدث ووزنها على الذات .

أشهر أدلة الكوفيين ثلاثة :

الأول : دوران المصدر وراء الفعل إعلالا وصحة . فأعل نحو عدة بحذف الواو لحذفها من مضارعه ، وأعل نحو قيام بقلب الواو ياء لإعلال فعله بالقلب فى قام ـ ولم يعل بالحذف نحو وجل لصحة يوجل ، ولم يعل بالقلب نحو قوام لصحة فعله قاوم . وهذا يدل على أصالة الفعل للمصدر .

ويدفع هذا الدليل بأن هذا الدوران للمناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى لا لأصالة الفعل فى الوجود التى هى محل النزاع بدليل وجود المتابعة

---

(١) شرحه على الكافية باب المصدر جـ ٢ ص ١٩٢

المذكورة بين الأفعال أنفسها . فقد حذف الواو من المضارع المبدوء بغير الياء نحو أعد ونعد وتعد حملا على المبدوء بها إذ هو الذى انفرد بوجود المقتضى للحذف ، وحذفت الهمزة من المضارع الرباعى المبدوء بغير الهمزة كيُكرم وتُكرم ونُكرم حملا على المبدوء بها لأنه المختص بالعلة المقتضية للحذف ، وليس بمعقول أصالة فعل لآخر من نوع واحد ، على أنه قد صح المصدر مع إعلال فعله نحو رمى رمياً وأعل مع تصحيح فعله نحو اعشوشب اعشيشابا

الثانى : وقوعه تأكيداً له نحو ضربت ضرباً والمؤكد فرع المؤكَد ، وينقض هـــذا الدليل أيضاً بأن المصدر فى الحقيقة تأكيد للمصدر المضمون فى الفعل قال الرضى (لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضرباً ، فلما ذكرت بعده ضرباً صار بمنزلة قولك أحدثت ضرباً ضرباً ، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل) [1]

الثالث : عمل الفعل فيه كالمثال السابق والعـــامل قبل المعمول . ويزيف هذا الدليل أيضاً بما قال الرضى (وقولهم قبل المعمول فيه مغالطة . إن أرادوا أن مرتبته وقت العمل أن يتلفظ به قبل المصدر فسلم ولا ينفعهم لأن النزاع فى كون الفعل مقدماً وضعاً على وضع المصدر مأخذا له لا فى تقدمه عليه عند عمله فيه ، وينتقض ماقالوا بنحو ضربت زيداً ويزيد ولم يضرب ، فأنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول) [2] فثبت من هذا أن المصدر أصل المشتقات .

---

(١) راجع شرحه على الكافية فى المفعول المطلق جـ ١ ص ١١٤

(٢) شرحه على الكافية باب المصدر ، والمبحث كله مستوفى فى الأشباه والنظائر الفن الأول للهمزة (الاشتقاق) ، وشرح مراح الارواح (الاشتقاق)

المصدر أصل المشتقات

الحق رأى البصريين وهو أن المصدر أصل المشتقات كلها أفعالا وأسماء ، وقد ركن إلى هذا الرأى المتأخرون ، ومنهم ابن مالك إذ يقول فى باب المفعول المطلق :

. . . . . . ∴ وكونه أصلا لهذين انتُخِب

على أنه ليس للخلاف ثمرة فى الاستعمال . هذا . ولم يقع الخلاف بين العلماء فى العمل والإعلال ، فالفعل أصل فيهما للمصدر •

وبعدئذ يحسن كما سلف بيان الفرق بين المصدر واسمه حتى لا يكون ثمّة اشتباه بينهما •

الفرق بين المصدر واسمه

يفترقان من جهة اللفظ ومن جهة المعنى •

أما اللفظ فهو أن المصدر يجب اشتماله على حروف فعله لفظاً أو تقديراً أو مع التعويض ، فاشتماله لفظاً نحو إكرام ، وتقديراً كقتال فأن أصله قيتال بدليل النطق بها فى بعض الكلام ، ومع التعويض نحو عدة وتعريف ، فالتاء فى الأولى عوض عن فاء الفعل ، وفى الثانية عوض عن الراء المكررة قال الصبان (وأما المدة التى قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها فى المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج ، فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخراً وقد يكون أولا) [1] ـ واسم المصدر يخلو حتما لفظاً وتقديراً من بعض حروف الفعل دون عوض نحو عطاء من أعطى ،

---

(١) حاشيته على الأشمونى باب إعمال المصدر (ولاسم مصدر عمل)

وغسل من اغتسل ، وكلام من كلم ، وعون من أعان ، وهكذا

وأما المعنى فدلول المصدر الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر من حيث معناه . نعم قال بعضهم : إنهما سواء فى الدلالة على الحدث . وعلى هذا فالفرق بينهما إنما هو بالصيغة فقط على ماتقدم .

الاشتقاق من اسم العين

قد وقع الاشتقاق كثيراً من أسماء الأعيان ، فمن ذلك الاشتقاق من الذهب والفضة والدينار والدرهم والحجر والتراب والرمل واللجام والتيس والفيل والناقة والأتان ـ فقالوا : مُذهَب ومفَضّض ومدنّر ومدرهم ، واستحجر ، وتَربت يداه ، وأرمل ، وألجم فرسه ، واستيست الماعز ، واستفيل الجمل ، ومن أمثالهم (استنوق الجمل ، وكان حماراً فاستأتن) [1] ومن ذلك فاعل فى العدد مرادا به البعض قال خالد (الاشتقاق من أسماء العدد سماعى لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس) [2]

وسيرد عليك فى آخر اسمي الزمان والمكان اشتقاق (مَفْعلة) من اسم العين على خلاف فيها بين القياسية والسماعية ، وينبغى أن تعرف أن الاشتقاق فى أسماء الأعيان قد حَذَوا فيه حذو الاشتقاق من أسماء المعانى على وَفق المعروف فى الاشتقاق الصغير .

ومع كثرة الاشتقاق من أسماء الأعيان لم يصرح المتقدمون فيه

---

(١) يضرب المثل الأول للرجل يكون فى حديث ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه راجع القاموس (الناقة) . والثانى للرجل يهون بعد العز راجع مجمع الأمثال (الكاف)

(٢) شرحه على أوضح المسالك لابن هشام باب العدد (حكم فاعل فيه)

بالقياسية ، وحملهم على ذلك أمران (الأول) قلة ما ورد من المشتقات من الأعيان بالنسبة إلى ماورد من المشتقات من المعانى (الثانى) أن المشتق يحمل دائما الحدث إما مع الذات أو الزمان أو المكان ، والذى يفيد الحدث وحده حتى يكون مناطاً للاشتقاق إنما هو المصدر ، لكن لما كانت كثرة المشتقات من الأعيان فى ذاتها مطمئنة وحاجة العلم لا الأدب ماسة إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان رأى مجمع اللغة العربية اعتباره قياسياً فيها وقراره .

(اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم) [1]

وهنا وجب أن نفى بوعدنا السابق فى شرح الاشتقاق الصغير بعد أن عرفت الأصل فيه والفرع ، لتفهمه وتقف على التغيرات العارضة فيه .

الاشتقاق الصغير والتغيرات العارضة فيه

الاشتقاق الصغير : صوغ لفظ من آخر ولو مجازاً تناسبا فى المعنى واتفقا فى الحروف الأصلية وترتيبها مع تغيير فى الهيئة ولو تقديرا ـ والمصوغ منه المصدر والمصوغ الأفعال ومشتقات الأسماء ـ مثاله فهم مصدر يدل على الحدث وحده ـ يصاغ منه الأفعال الثلاثة دالة على الحدث والزمان المعين ، ومشتقات الأسماء السبعة دالة على الحدث والذات . فبينها وبين المصدر اتفاق فى الحروف الأصول وترتيبها وتناسب فى المعنى لأنها دلت على معناه مع زيادة كما رأيت ناشئة من تغيير الهيئة ـ وقولنا

---

(١) هذا القرار فى مجلة مجمع اللغة العربية جـ ١ ص ٣٦ والأسباب المبنى عليها فى ص ٢٣٢ وما بعدها وفى جـ ٢ ص ١٢ وما بعدها .

(ولو مجازا) ليدخل فيه نحو النطق بمعنى الدلالة فان المشتقات منه تدل على معناه المجازى مع الزيادة المطردة فيها إذ ليس الاشتقاق، قاصرا على المعنى الحقيق - وقولنا (فى الحروف الأصلية) لأنه لا عبرة بالزائدة ولا يرد نحو (خف) من الخوف لأن المحذوف لعلة كالثابت - وقولنا (ولو تقديرا) ليدخل الفعل - فى نحو طلَب ومصدره طلَب. فلولا التقدير لكان اللفظ عين اللفظ. وبالجملة فالتغيرات بين الأصل والفرع جمعها أبو حيان فى تسعة نقلها عنه السيوطى فقال:

(قال أبو حيان واعلم أنه قد يعرض فى اللفظ المشتق مع المشتق منه تغيرات تسعة: الأول زيادة حركة كضَرَب من ضرْب، الثانى زيادة حرف كطالب من طلَب، الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرْب، الرابع نقص حركة كغرْس من الغرَس (اللزوم)، الخامس نقص حرف كنبَت من النبات وخرج من الخروج، السادس نقص حركة وحرف كنزا من النزَوان، السابع نقص حركة وزيادة حرف كغضبى من الغضب، الثامن نقص حرف وزيادة حركة كحرَم من الحِرْمان، التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استنْوق من الناقة فالعين فى الناقة ساكنة وفى استنوق متحركة والفاء فى الناقة متحركة وفى استنوق ساكنة والتاء فى الناقة موجودة وفى استنوق مفقودة والسين فى الناقة مفقودة وفى استنوق موجودة)[1]

وإذ انتهى الكلام على كل ما فى التمهيد فلنعد إلى الحديث عن كل من الجامد والمشتق فى فصلين:

---

(١) راجع الهمع. الكتاب السابع فى التصريف. مبحث فى الاشتقاق جـ٢ ص ٢١٣

الفصل الأول

فى الجوامد

تقدم أن الجامد على المذهب البصرى مادل على معنى أو ذات ، وأن الدال على معنى هو المصدر ، والدال على ذات هو اسم العين .

والمقصود فى مبحثنا هذا إنما هو المصدر لأنه مبحث الاشتقاق الاصطلاحى المطرد ، والمصدر متى أطلق إنما ينصرف إلى المصدر العام المعروف، وقد يقيد بالميمى ، أو الصناعى ، كما قد يسمى باسم المرة إذا أريد من الحدث الوحدة ، واسم الهيئة إذا أريد نوع الحدث ـ وهذه الأربعة مأخوذة من المصدر العام لأنها تدل على الحدث مع زيادة وصف للمصدر فى الأول للتوسع فى اللغة، ومع زيادة شىء مرتبط بالحدث فى الثلاثة الباقية[1] لكنها ليست من المشتقات الاصطلاحية ، لأن المشتق الاصطلاحى يتضمن الذات مع الحدث وهى لاتدل على الذات ، إنما أخذها من المصدر العام على معنى مطلق الاشتقاق اللغوى فهى من أنواع الجوامد ، وبذلك تكون أنواع الجوامد خمسة :

النوع الأول المصدر

عندما يراد الكلام على معرفة قياسه فلا نجد معدلا عن الرجوع إلى فعله حتى عند البصرى الذى يراه أصلا للفعل ، ولا يعود هذا عليه بالنقض لرأيه قال الرضى (وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجىء المصدر قياساً لمن اتفق له سبق علم بالفعل)[2] .

---

(١) إلا أن ذلك فى الصناعى إذا كان مأخوذا من اسم المعنى

(٢) شرحه على الكافية ـ باب المصدر جـ ٢ ص ١٩٢

ومعلوم أن المصدر فعله إما ثلاثى أو غير ثلاثى ، ولما تمايز مصدر الثلاثى من غيره بالخلاف فى قياسية الثلاثى والإجماع على قياسية غيره ، ثم بالتغاير فى معنى القياس نفسه فيهما ، جعلنا الكلام عليهما فى مطلبين :

المطلب الأول فى مصدر الثلاثى

لا جدال بين الصرفيين فى كثرة الأوزان الواردة من مصدر الثلاثى كثرة تعاصت عن الضبط والتحديد . وقبل الكلام على أوزانه التى ينقاس فيها نذكر كلمة نبين فيها الاختلاف بينهم فى قياسيته ، ومعنى القياسية عند من يقول بها .

كلمة فى قياسية مصدر الثلاثى

إن مصادر الثلاثى لم تجر على أوزان معينة شأنها فى هذا شأن أفعالها الماضوية والمضارعية التى مدار النطق فيها على ما يسمع من حملة اللغة وينقل عن معاجمها ، وما ضوابط الصرفيين التى دونوها فيها إلا للتقريب والرجوع إليها عند الحاجة ، بخلاف الأفعال الزائدة على ثلاثة فأنها تسير على نظام معين مستقر لا يتبدل ولا يتغير فى كل من الماضى والمضارع ، فكانت مصادرها جارية على قاعدة ثابتة مثلها

فمن هذا كانت مصادر الثلاثى على أوزان شتى مع التفاوت بينها فى الكثرة والقلة والندرة والشذوذ ، مما أدى إلى اختلاف الصرفيين فى القياسية والسماعية ، فرأى بعضهم عدم القياس على (فَعْل) الذى اعتبره الجمهور قياسياً للفعلين (فَعَل وفَعِل) المتعديين والتزم السماعية . قال السيوطى (ومنع ابن جودر قياسهما) [1] ولا يخفى ما يستلزمه هذا المذهب من العنت

---

(١) فى همع الهوامع الكتاب السادس فى الأبنية، وابن جودر (خلف) راجع بغية الوعاة

لكثرة مواد هذين الفعلين في الكلام ، ولهذا عول الجمهور على القياس فيهما اكتفاء بغلبة هذا المصدر للفعلين كما هو رأيهم في باقي المصادر لباقي الأفعال، فقد جعلوا كثرة استعمال بناء أي مصدر لأي فعل مصححة للقياس عليه قال سيبويه « ولكن الأكثر يقاس عليه »[1] وتبعهم ابن مالك غير أنهم لا يقصدون من القياس هنا معناه المتبادر من لفظه كما هو الحال في مصدر المزيد على ثلاثة . بدليل أنهم لا يعولون عليه هنا إلا حيث يعوزهم السماع، ويتركونه عند ورود السماع المخالف له قال الأشمونى (والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فأنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والأخفش)[2]

وما ذاك منهم إلا لأن الكثرة لم تصل في نظرهم حدا يقطع باطراد القياس المبنى عليها دواماً . فهذا أرجح القولين لأن فيه مراعاة الحقين : النظر إلى المسموع عند الورود ، واللجوء إلى القياس عند انعدامه ، ونتيجة هذا الخلاف ظاهرة .

أبنية مصدر الثلاثى

من المعلوم أن للفعل الماضي الثلاثى بقطع النظر عن تنوع مضارعه ثلاثة أوزان لا رابع لها :

الأول (فَعَل) مفتوح العين متعدياً كنصر ، ولازماً كجلس

الثانى (فَعِل) مكسورها متعدياً كفهم ، ولازماً كفرح

الثالث (فَعُل) مضمومها ولا يكون إلا لازماً كظرف

---

(١) راجع الكتاب باب بناء الافعال التي هي أعمال إلخ جـ٢ ص ٢١٥ وما بعدها .

(٢) شرحه على الألفية ، أبنية المصادر

وسيدور الكلام على أبنية مصادر هذه الأفعال الثلاثة وراء التعدي واللزوم : ومعلومٌ أن الأولين فيهما التعدي واللزوم بخلاف الثالث .

وعلى هذه التقدمة سيكون الكلام على مصادرها فى ثلاثة مباحث

المبحث الأول : مصدر المتعدى (من فَعَل وفَعِل)

قياس مصدرهما (فَعْل) بسكون العين مطلقاً سواء أكان الفعل صحيحاً بأنواعه الثلاثة : سالما ومضاعفاً ومهموزاً ، أم كان معتلا بأنواعه الأربعة: مثالا وأجوف وناقصاً ولفيفاً ـ فصدر مفتوح العين نحو : ضرْب وأكل ، ورد ، ووعد ، وقول ، وبيع ، ورمى ، وغزو ، ووقى ـ ومصدر مكسورها نحو : لَقِم ، وفهم ، ومس ، وأمن ، ورأم (حَبَّ) ، ووطء ، وخوف ، وقنو (لزوم الحياء) ـ هذا إذا لم يدلا على حرفة أو مافى معناها ، وإلا فقياس مصدرهما فِعالة ـ فثال مفتوح العين نحو : كتابة ، وحجامة ، وحياكة ، وخياطة ، وقصارة (تبييض الثياب) ، وتجارة ، ومساحة (ذرع الأرض) ، وصياغة ـ ومثال مكسور العين نحو : ولى أمرهم ، ولاية ، وإلى هذا القسم يشير ابن مالك بقوله :

فَعْل قياس مصدر المُعَدَّى   من ذى ثلاثة كردّ ردّا

المبحث الثانى : مصدر اللازم منهما

يختلف قياس مصدرهما

فصدر « فَعِل » مكسور العين قياسه « فَعَل » بفتحها سواء أكان الفعل صحيحاً أم معتلا : كبطر ،وأشر، وبرج (سعة العين) ،ووجل، وصدى، وأسى (حزن) ، وفرح ، وجوى ، وشلل ـ ويستثنى من هذا القياس أربعة :

١ ـ مادل على مايشبه الحرفة فقياس مصدره فِعالة كولى عليهم ولاية

٢ ـ مادل على لون فقياسه الفُعْلة كحمرة ، وخضرة ، وزرقة ، وصفرة وسحمة (السواد)، وشهبة ، وعيسة (بياض مشوب بشقرة)[1]

٣ ـ مادل على علاج والوصف منه على فاعل فقياسه فُعُول كقدوم ، وصعود ، ولزوق .

٤ ـ مادل على معنى ثابت فقياسه فُعولة كيبوسة ، ورطوبة .

ومصدر « فَعَل » مفتوح العين قياسه « فُعُول » لا فرق بين الصحيح والمعتل غير الأجوف كقعود ، ومرور ، وخلوف (تغير رائحة الفم) ، ووصول ، وزهو . قال تعالى (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب، ومن الليل فسبحه وأدبار السجود . لايريدون علواً فى الأرض) ـ وإذا كان الناقص يائى اللام فيجب إعلاله بقلب الواو ياء وإدغامها فى يائه كهُوِىّ ، وثوى، ومضى ، وأوى إلى المكان ، ويستثنى من القياس سبعة .

١ ـ مادل على حرفة فقياس مصدره فعالة كتجارة ، وعرافة (قيام بالشئون) ، وإمارة (على القبيلة) ، وسفارة (سعى بين المتنازعين) وسعاية (جباية الصدقات) .

٢ ـ ما كان أجوف فالكثير إما فَعْل كصوم ، وفوز ، وموت ، وميل ، ومين (كذب) ـ أو فِعال كصيام ، وقيام ـ أو فِعَالة كنياحة ـ وقل فيه فُعول كغابت الشمس غيوبا .

٣ ـ مادل على امتناع فقياسه فِعال كشراد ، وإباء ، وجماح ، ونفار ، وإباق ، وفرار ، وشماس .

---

(١) أصلها بضم العين وكسرت للياء بعدها .

٤ ـ مادل على تقلب واضطراب فيهما تحرك شديد فقياسه فَعَلان كجولان ، ونزوان، وطوفان ، ودوران ، وميدان (اضطراب) . وطيران، وغليان ، وخفقان ، وغثيان (خبث النفس) ـ لا مطلق التحرك حتى ينتقض بنحو قيام ، وقعود ، ومشي ـ وقد جاء (فَعلان) غير مصدر نحو رمضان فى ألفاظ معدودة [1]

٥ ـ مادل على داء فقياسه فُعال كسعال ، ودوار ، وزكام ، ومشاء

٦ ـ مادل على صوت فقياسه فُعال كبكاء ، وحداء الإبل ، وخوار ، ومكاء (صفير بالفم) ، وبغام (للظبي) ، وضباح (للثعلب) ، وعواء (للكلب والذئب) ، وثغاء (للغنم) ـ أو فَعيل كحفيف (صوت الفرس عند ركضه) وزئير ،ووجيب(خفقان القلب)، وصهيل(للفرس)، وصخيد (للصُرَد) ونئيم (صوت ضعيف) ، وهدير (للحمام) ـ وقد اجتمعا فى بعض الأفعال كأُزاز وأزيز (للقِدْر عند غليانه) وشحاج وشحيج (للبغل) ، ونباح ونبيح (للكلاب) ، ونعاب ونعيب (للغراب) ، ونعاق ونعيق (للراعي) ونهاق ونهيق (للحمار) وصراخ وصريخ (للمستغيث) [2]

ولايخفى على حسب ما تقدم فى قياس الثلاثى أنك مخير فى أحد الوزنين السابقين عند ورودهما أو انعدامهما ، أما إن ورد أحدهما فقط فأنه يقتصر عليه

---

(١) مجموعة فى ثلاثة وثلاثين نظمها ابن مالك ، راجع المزهر النوع الأربعين (ضوابط واستثناءات فى الأبنية وغيرها)

(٢) راجع فقه اللغة للثعالبي الباب العشرين فى الأصوات وحكاياتها ففيه الكفاية

٧ ـ مادل على سير فقياسه فعيل كذميل (السير اللين)، ورسيم (ضرب من سير الإبل)، ووجيف (ضرب من سير الخيل والإبل)، ودبيب، ودليف (مشية الشيخ)

ومما تقدم يستنتج أمور ثلاثة: (الأول) أنه لو ورد فعل ثلاثى متعد ولازم مع تنوع معناه عند اللزوم فأن ما تقدم على التفصيل يعتبر قياسياً فيه على طبق المراد منه، فمن ذلك (صدّ) فأنه استعمل متعدياً بمعنى منع فمصدره الصد، كما استعمل لازماً بمعنى أعرض فمصدره الصدود، أو بمعنى صوّت فمصدره الصديد (الثانى) أن مادل على حرفة أو مايشبهها من القسمين المذكورين فى المبحثين قياسه فِعالة [1] (الثالث) أن وزنى فُعال وفَعيل من مصدر فَعَل اللازم يجتمعان فى الصوت، وينفرد فُعال فى الداء وفَعيل فى السير، فالنسبة بينهما العموم والخصوص الوجهى. وإلى قياس مصدر اللازم للفعلين المذكورين وبعض مستثنيات الفعل الثانى أشار ابن مالك بقوله:

وفَعِل اللازم بابه فَعَلْ كفرح وكجوى وكشلل
وفَعَل اللازم مثل قعدا له فُعول باطراد كغدا
مالم يكن مستوجباً فِعالا أو فَعَلان فادر أو فُعالا
فأول لذى امتناع كأبى والثانى للذى اقتضى تقلبا
للدا فُعال أو لصوت وشمل سيرا وصوتا الفَعيل كصهل

﴿ تنبيـــه ﴾

ماسلف من التفصيل فى مصدر (فَعَل) عند فِقدان السماع من أن

(١) على ان الرضى فى شرحه للشافية جعل هذا الوزن قياسيا فى الحرفة حتى لو كان الفعل من باب فعل الآتى فى المبحث الثالث راجع الشرح أبنية المصدر جـ١ ص١٥٣

قياس المتعدى منه (فَعْل) واللازم (فُعُول) رأى الجمهور ـ وخالفهم الفراء إذ جعل القياس عند عدم السماع غير منوط بالتعدى واللزوم ، بل جعله مطلقاً فَعْلا عند الحجازيين وفُعولا عند النجديين ، قال ابن الحاجب ؛ وقال الفراء إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلا للحجاز وفُعولا لنجد) [1]

المبحث الثالث مصدر (فَعُل) مضموم العين

قال ابن يعيش (وأما ما كان مما لا يتعدى مختصاً ببناء لا يشركه فيه المتعدى فهو فَعل ، وذلك لما يكون خصلة فى الشيء غير عمل ولا علاج ، ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها وهى : فَعَال وفَعَالة وفُعْل ، فالأول جمل جمالا وبهو بهاء ، والثانى قبح قباحة وبهو بهاءة وشنع شناعة ووسم وسامة . والثالث حسن حسناً ونبل نبلا ، وفَعَالة أكثر) [2]

نعم قد وافقه على هذه الثلاثة الرضي ، لكن ابن مالك اقتصر على بناءين فقط للقياسى فقال :

فُعُولة فَعَالة لِفَعُـــلا   كسهل الأمر وزيد جزلا

مع أن أولها ينبغى أن يكون فى صف المسموع ، فقد خالفهما فى أمرين كما ترى ـ وبالجملة فتلك مصادر الثلاثى التى يعمل بها إذا لم يرد للفعل مصدر مخالف لها وإلا وجب الوقوف عنده على ماعرفت ، ولنذكر هنا طائفة مما خالفت القياس .

---

(١) متن الشافية (باب المصدر)

(٢) راجع شرحه للمفصل أبنية المصدر فى الثلاثى جـ ٦ ص ٤٦

المخالف لقياس مصدر الثلاثى

مما سمع مخالفاً لقياس مصدر المتعدى فلم يجىء على فَعْل من (فَعَل) مفتوح العين نحو غلَب ، وشُكر ، وحلَب ، وغفران، وسؤال ، وحِرمان وهُدى ، ومن (فَعِل) مكسور العين نحو علم ، ولزوم ، وركوب

ومخالفاً لقياس مصدر اللازم من (فَعِل) مكسور العين نحو رضا ، وبخل ، وسُخط ، ورغبة ـ ومن (فَعَل مفتوح العين نحو فسق ، وذهاب ومشى ، وتَهلُكة ولا نظير لها ، وسُرى .

ومخالفاً لمصدر (فَعُل) مضموم العين نحو ظَرْف ، وَشرَف ، وعِظَم ، وسهولة ، وكثرة ـ هذا ولايفوتك أن المصدرين السابقين : هدى وسرى لا ثالث لها على زنتهما ، قال ابن يعيش (وليس فى المصادر ما هو على فُعَل إلا الهدى والسرى) [1]

ولنكتف بذكر الأمثلة الماضية للمخالف قياس مصدر الثلاثى لأنه كثير جداً . فقد ذكر ابن الطيب فى حاشيته على القاموس مادة (شنأ) ثمانية أفعال ورد لكل منها أربعة عشر مصدرا ، وهى (شىء ، ولقى ، وقدر ، ورد ، وهلك ، وتم ، ومكث ، وغلب) ـ وسأكتفى بذكر مصادر لقى على مافى القاموس فقط قال (لقيه كرضيه لِقاء ، ولِقاءة ، ولِقاية ، ولِقِيّاً ، ولِقْيانا ، ولِقْيانة بكسرهن ، ولُقْياً ولُقْياناً ولُقِيّا ولُقْيَة ولُقى بضمهن ، ولَقاءة مفتوحة : رآه)

ولقد أشار ابن مالك إجمالا إلى المخالف للقياس بقوله :

وماأتى مخالفاً لمـا مضى فبابه النقل كسُخط ورضا

(١) راجع شرحه للمفصل مصدر الثلاثى ، وكذا قال الرضى فى شرح الشافية

المطلب الثانى فى مصدر الزائد على ثلاثة

تقدم لك أن مصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف لها أقيسة ثابتة لم يختلف فيها الصرفيون ، وأن معنى القياس فيها الاطراد الدائم ـ ومن المعلوم أن الأفعال المتجاوزة ثلاثة أحرف بالنظر إلى الحروف المنطوق بها وعدم ملاحظة التجرد فيها والزيادة تكون رباعية وخماسية وسداسية ، ولكل منها مصادر قياسية خاصة به ، فاقتضى هذا أن نتكلم عليها فى ثلاثة مباحث

المبحث الأول مصدر الفعل الرباعى

لايخفى أن الأفعال الرباعية تنقسم بحسب الوزن إلى أربعة : واحد مجرد وهو (فَعْلَل) ويدخل معه فى قياس مصدره الملحق به كما يجىء لمسايرته له فى المعاملة ، وثلاثة مزيدة بحرف واحد وهى (أفعَل وفعّل وفاعل) وهاك بيان قياس المصدر لكل منها بالتفصيل .

الأول : فَعْلَل قياس مصدره فَعْلَلة سواء أكان مجرداً مضاعفاً نحو زلزل وقعقع ووسوس ودمدم ، أوغير مضاعف نحو دحرج وبعثر وعربد (ساء خلقه) وبرطم (عَبَس وجهه وانتفخ غضباً) ـ أم كان مزيداً للإلحاق نحو جلبب وسيطر وهرول وقلنسه (ألبسه القلنسوة)

وينقاس فى المجرد المضاعف أيضاً فِعْلال فيكون للمضاعف مصدران قياسيان فيقال مثلا : زلزل زلزلة وزلزالا وهكذا . نعم قد سمع فِعْلال فى غير المضعف منه نحو سرهاف قال العجاج :

ناءٍ عن الأهلين والألآفِ   سرعفته ما شئت من سرعافِ[1]

وفى المزيد للإلحاق نحو سِلْقاء مصدر سلقيته (ألقيته على ظهره)، وحيقال مصدر حوقل (كبر وضعف عن الجماع) قال الراجز

أقول إذ حوقلت أو دنوتُ   وبعد حيقال الرجال الموتُ[2]

أما حوقل (قال لا حول ولا قوة إلا بالله) المجردة فلم يسمع لها فِعلال. والمعروف فيها فَعْللة كسائر الأفعال الرباعية المنحوتة

هذا وقد أجازوا فى فعْلال مصدر المجرد المضاعف القياسى فتح فائه تشبيها له بالتَّفْعال كما يجيء، وتخفيفاً للثقل الناشيء من التضعيف، ولهذا لم يرد الفتح فى الأسماء غير المضاعفة إلا نادراً. قال فى القاموس (وناقة بها خَزْعال ظَلْع، وليس فَعلال من غير المضاعف سواه، وقسطال وخَزْطال)[3]

وما تقدم من أن المضاعف المكسور الفاء والمفتوحها منه مصدران أحد أقوال ثلاثة، وثانيها أنهما اسما مصدر، وثالثها أن المكسور مصدر والمفتوح وصف، وهذا أرجح الأقوال الثلاثة بشهادة الاستعمال العربى قال تعالى (من شر الوسواس الخناس)

---

(١) الألاف جمع آلف، وسرعفته أحسنت غذاءه، والبيت من شواهد الخصائص (باب فى الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعانى) جـ ١ ص ٢٢٠، والمفصل (أبنية المصدر)، والبيت من أرجوزة بمن فيها على ابنه رؤبة ويرد على أرجوزته لما نابذه. راجع تهذيب ألفاظ ابن السكيت الباب الحادى والخمسين فى صفات النساء، والخزانة شاهد ٨٩

(٢) البيت فى شرح المفصل لابن يعيش باب الأفعال، أصناف الفعل الثلاثى (أبنية المزيد فيه) جـ ٧ ص ١٥٥، وبعد البيت آخر مذكوران فى الأمالى للقالى جـ ١ ص ٢٠

(٣) راجع مادة خزعل والقسطال الغبار، والخزطال حب معروف

الثانى : أَفْعَلَ . قياس مصدره إفعال متى كان غير مُعَل العين سواء أكان سالما كأعلن إعلانا وأقبل إقبالا وأدبر إدبارا ، أم مضاعفا كأسرّ إسرارا وأمرّ الدهر إمرارا ، أم كان معل اللام نحو أحلى إحلاء . وقد ذكرت هذه المصادر الستة فى قول الخنساء ترثى صخراً أخاها من أبيها :

وما عجول على بوّ تُطيف به   لها حنينان إعلان وإسرار

ترتع مارتعت حتى إذا ادّكرت   فإنمـــا هى إقبال وإدبار

يوما بأوجدَ منى حين فارقنى   صخر وللدهر إحلاء وامرار[1]

أم مُعتل العين وقد وجب تصحيحها لمانع صرفى نحو أحيا إحياء ، وأقوى إقواء ، وذلك المانع هو إعلال اللام .

أما إن أعلت عينه فصدره كذلك لكن يجب إعلال عينه بالتسكين ونقل حركتها إلى الفاء قبلها وقلبها ألفا ثم الحذف على الخلاف الآتى فى المحذوف ثم التعويض عن المحذوف ، وذلك كإقامة ، وإصاخة ، وإعانة ، وإجادة . فأصل إقامة مثلا إقوام نقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها لثقل الحركة على حرف العلة وخفة السكون على الصحيح ، ثم يقال تحركت العين بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفا لمجانسة الفتحة قبلها .

هذا . ولا يقال كيف يسوغ قلب العين ألفا مع وجود الساكن وهو الألف بعدها . لأن ذلك الشرط فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل أما المصدر فبطريق الحمل عليه . على أنه إذا لوحظ مذهب سيبويه الآتى

---

(١) العجول الناقة الوالهة التى فقدت ولدها لعجلتها فى جيئها وذهابها ، والبو جلد ولدها يحشى تبنا بعد موته ، وتطيف به تلم به وتقاربه ، وأوجد أحزن .

من أن الألف الثانية ستحذف خف الأمر إذ هى فى معرض الزوال .

ونعود إلى ما كنا فيه فنقول: لما التقى ألفان (المنقلبة عن العين والزائدة) وجب التخلص بحذف إحداهما ، فالخليل وسيبويه يريان أن المحذوفة الثانية ووافقهما على ذلك ابن مالك فى الألفية وذلك لزيادتها ، وقربها من الطرف الذى هو محل التغيير ، ولأن الثقل حصل بها ـ ويرى الفراء والأخفش أن المحذوفة الأولى ووافقهما على هذا الزمخشرى فى المفصل [1] وذلك عملا بقاعدة التخلص من الساكنين إذا كان أولها مدا ، ولوجود التاء فى المصدر عوضا ، وبهذين الدليلين رجح العلماء مذهب الفراء والأخفش. فللدليل الأول قال الرضى (وقول الأخفش أولى قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنان)[2] وللثانى قال خالد (ولكن المعهود فى التاء أنها تعوض من الأصول وهذا يقوى ما اختاره الأخفش)[3]

على أنه ليس لهذا الخلاف من أثر فى الكلمة ، وإنما يظهر فى ميزانها إذ على الأول وزنها إفَعْلة والثانى إفالة. وأيّاما كان المحذوف عوض عنه التاء.

إلا أن سيبويه أجاز حذفها مطلقاً إذ يقول (وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل قال الله عز وجل لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ... وقالوا أريته إراء مثل أقته إقاما لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا)[4]

---

(١) راجع باب المصدر المزيد وشرح المفصل جـ ٦ ص ٥٨

(٢) راجع شرحه على الشافية . الإعلال مبحث الإعلال بالحذف جـ ٣ ص ١٥١

(٣) راجع التصريح على أوضح المسالك . باب نقل حركة المتحرك المعتل الخ

(٤) راجع الكتاب جـ ٢ ص ٢٤٤

أما الفراء فمنع الحذف فى غير الإضافة قال الرضى (وخص الفراء ذلك بحال الإضافة ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء . وهو أولى لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة)[1] ـ وليس بخاف عليك أن اختلاف سيبويه المجوز حذف التاء مطلقاً والفراء الموجب ذكرها فى غير حال الإضافة مبنى على اختلافهما السابق فى المحذوف ـ بقى أن تعليل الرضى الأخير فى عبارته يتنافى مع نقل سيبويه فى آخر كلامه كما ترى .

هذا ـ وقد سمعت بعض أفعال لمصادر هذا النوع غير معلة مع استحقاقها الإعلال منها : أغيمت السماء (صارت ذات غيم) وأخيلت السماء (تهيأت للمطر) وأغيلت المرأة (أرضعت ولدها حاملا أو مغشية) وأعول (كثر عياله أو رفع صوته بالبكاء) وأعيل (كثر عياله) وأخيف (نزل الخيف مكانا بمنى) وأخوص النخل (ظهر خوصه) ـ فالجمهور على أنها شاذة مطلقاً . وبعض العلماء على جواز القياس عليها مطلقاً ، وبعضهم على التفصيل بين ماله فعل ثلاثى كالخمسة الأولى فمنع القياس عليه وما ليس له فعل ثلاثى كالأخيرين فأجاز القياس عليه ، ولهذا التفصيل حظ من النظر[2]

ولا يعزب عن البال أن المصدر وراء فعله فى الصحة والإعلال قياسا وشذوذاً . ولذلك قال الصبان لمناسبة الكلام على أفعل السابق وعلى استفعل

---

(١) راجع شرحه على الشافية باب المصدر جـ١ ص ١٦٥

(٢) القول بالتفصيل منسوب إلى أبى زيد فى شرح الرضى مبحث الإعلال (قلب الواو والياء ألفا اذا تحركتا وانفتح ما قبلها) وإلى ابن مالك فى الأشمونى (الإعلال بنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله إلخ مصدر الإفعال والاستفعال)
ولم أعثر على ما يرجح أحد النقلين على الآخر .

فى الفعل السداسى من جريان الأقوال الثلاثة فيهما : (والظاهر أن أفعل واستفعل ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل)[1]

الثالث : فعّل . ينقاس مصدره على التفعيل متى كانت لامه صحيحة سواء أكانت عينه صحيحة كقدس تقديساً قال تعالى (وكلّم الله موسى تكليما ، وليتبروا ماعلوا تتبيرا ، ومهدت له تمهيدا) أم حرف علة كبين تبيينا ، فأنت ترى أنه قد حذف من المصدر الحرف المكرر الموجود فى الفعل وجعلت المدة مكانه وعوض عنه التاء أول الكلمة - وقد ورد قليلا فى غير المهموز حذف المدة وتعويض التاء عنها فى الآخر فصار وزنه (تفعلة) كتجربة وتكملة قال تعالى (تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ، فالهم عن التذكرة معرضين ، تحلة أيمانكم) - وكثيراً فى المهموز كتجزئة وتوطئة وتعبئة وتهنئة حتى جعله بعضهم قياساً فيه .

أما فعل اللام فمصدره كذلك لكن يجب فيه حذف إحدى الياءين (ياء التفعيل ولام الكلمة) ويعوض عن المحذوف التاء آخر الكلمة كزكى تزكية قال تعالى (تسمية الأنثى ، فلايستطيعون توصية) ووزنه تفعلة أو تفعية على خلاف فى المحذوف .

هذا وقال بعض الصرفيين إن مصدر المعتل وزنه تفعلة من أول الأمر بدون ملاحظة أن أصله التفعيل فلاحذف ولاتعويض لأنه تعسف بلاضرورة - فلمصدر المعتل وزن خاص هو تفعلة كما أن الصحيح وزنا خاصاً هو تفعيل لكن المشهور القول الأول، ويؤيده ورود المعتل شاذا فى الضرورة على تفعيل ، ففى ذلك بيان لأصله قال الشاعر :

---

(١) حاشيته على الأشمونى المبحث السابق

باتت تُنَزِّى دلوها تنزيًا ... كما تُنَزِّى شهلة صبيًا [1]

وعلى هذا نقول إن المصدر المعل أصله التفعيل كالصحيح فاستثقل اجتماع ياءين فى آخره مكسور ماقبلهما فلا مناص من التخلص بحذف إحداهما . وقد اختلف الصرفيون فى الياء المحذوفة منهما فالجمهور على أنها مدة التفعيل لأنها زائدة ، ولأنها مدة لاتقبل الحركة مع أن الياء المنطوق بها فى تفعِلة محركة ، ولأن المحذوف فى المصدر الصحيح إذا ورد على تفعلة هو المدة الزائدة قطعاً فليحمل المعل عليه . ويرى بعضهم ومعهم الزمخشرى فى مفصله على وَفْق ما تقدم له فى حذف عين الإفعال [2] أن المحذوف هنا اللام لأنها الطرف الذى هو محل التخفيف ، ولأن التعويض بالتاء إنما عهد عن الحرف الأصلى . لكن الراجح رأى الجماعة لأن وقوع اللام طرفا لايناقض الأصالة ، والتعويض لايتنافى مع الزيادة فى هذا الوزن للحاجة الشديدة إليه كما سيجىء . وليس لهذا الخلاف أيضاً أثر إلا فى الوزن . وأيًاما كان فلا بد من التعويض عن الياء المحذوفة من الياءين بالتاء سواء أكانت الأصلية أم الزائدة .

ورب سائل يقول مابالهم قد ابتنى خلافهم فى وجوب التعويض وعدمه فى باب الإفعال على اختلافهم فى المحذوف أصالة وزيادة ، وهنا قد أجمعوا على وجوب التعويض مع وجود الاختلاف فى المحذوف هنا أيضاً على حد

(١) تنزى تحرك والشهلة العجوز ، والغرض بيان ضعفها فى تحريك دلوها ، والبيت من شواهد المفصل والرضى على الشافية راجع الشواهد رقم ٢٨ ، وتهذيب الألفاظ باب العجائز . ولسان العرب مادة (نزا) .

(٢) راجع الموضع السابق وشرح المفصل جـ ٦ ص ٥٨

سواء. فيدفع هذا السؤال بأن عدم التعويض في باب الإفعال لايجر على الكلمة ضعفاً بخلاف التفعيل لأن الياء الباقية من اليائين من غير تعويض بعدها بالتاء مهددة بالزوال عند عدم الإضافة أو الإضافة إلى مافيه أل ، إذ يصير كالمنقوص وفي ذلك إجحاف بالكلمة ، ولهذا لم يسمع خالياً من التاء أبداً .

﴿ تنبيــه ﴾

كثر في لغة اليمن (فِعّال) لفعّل قال تعالى (وكذبوا بآياتنا كذابا) ومن ذلك قول الأعور بن براء الكلابي :

لقد طال ما ثبطتني عن صحابتي　　وعن حوج قضّاؤها من شفائيا[1]

قال الرضي (ولم يجيء فِعّال في غير المصدر إلا مبدلا من أول مضعفه ياء نحو قيراط ودينار وديوان وأما المصدر فأنه لم يبدل فيه ليكون كالفعل)[2]

الرابع فاعَل - قياس مصدره المفاعلة وجاء فيه الفِعال أيضاً وذلك نحو ناقش مناقشة ونقاشا ، وطالب مطالبة وطلابا ، ولاوذ ملاوذة ولواذا ، وراءى مراءاة ورئاء ، ولاحى (نازع) ملاحاة ولحاء ، وساب مسابة وسبابا ، ومارى مماراة ومراء ، وغالب مغالبة وغلاباً ، قال قيس بن زهير العبسي (جريُ المُذكّيات غلاب)[3] ، وغالى مغالاة وغلاء ، وقد ورد في المثل الماضي غلاء بدل غلاب . ولايخفى أن هذين المصدرين إذا كانا من الناقص

---

(١) راجع تهذيب ألفاظ ابن السكيت (باب الحوائج) (٢) راجع شرحه الشافية مصدر المزيد على ثلاثة (٣) المذكيات جمع المذكية وهى من الخيل ما أتى عليها بعد قروحها سنة أو سنتان ، والغلاب أن يكون ثاني جريها أكثر من باديه وهكذا ، والمثل قاله في حرب داحس والغبراء ، راجع الكامل جـ ٤ ص ٨٨ ومجمع الأمثال (الجيم) ، والعقد الفريد الجوهرة في الأمثال.

فأنهما يعلان بقلب لام الأول ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ولام الثانى همزة لتطرفها أثر ألف زائدة

بقى أن ننبهك إلى أمرين يتعلقان بالمصدر الثانى وهما : (١) أنه قليل الورود بالنسبة للأول فلم ينطقوا به فى جالس وقاعد ، بل قد يتعين تركه فيما فاؤه ياء للاستثقال نحو ياسر مياسرة ، ويامن ميامنة ، وشذ ياوَمه يواما (٢) أنه فى الحقيقة مختصر من فِيعال بحذف الياء المنقلبة عن ألف الفعل لما هو معروف من أن المصدر يجب اشتماله على جميع حروف الفعل ، ولهذا قد نطق بأصله فقالوا فى قتال : قيتال .

(فائدة)

قد تتحد صورة كل من الفعلين (أفعَل وفاعَل) إذا كان ثلاثيهما المجرد مهموز الفاء فلا يتعين حينئذ مصدرهما إلا بعد معرفة وزنهما الموقوفة على وزن مضارعهما . فأن كان المضارع على وزن يُفْعِل كان الماضى من باب أفعَل وإن كان على وزن يُفاعِل كان الماضى من باب فاعَل . فمتى علم المضارع عرف نوع الماضى ، وإذا علم نوع الماضى عرف مصدره على نهج ما تقدم فى كل من الفعلين ـ فالذى على أفعَل نحو آلى ، وآمن ، وآوى ـ وعلى فاعَل نحو آخذ وآخى ـ والذى يصلح لهما نحو آتى ، وآجر (أفعل) بمعنى أكرى و (فاعل) عقد الإجارة ، وآلف ، وآنس ـ والمرجع فى ذلك للمضارع .

المبحث الثانى مصدر الفعل الخماسى

الفعل الخماسى إما أن يكون مبدوءاً بهمزة وصل أو بتاء زائدة ولا ثالث لهذين فأن كان مبدوءاً بهمزة وصل وينحصر فى ثلاثة أوزان لاغير وهى :

افتعل كاقترب ، وانفعل كانطلق ، وافعلّ كاحمرّ ، والأوزان الثلاثة من الثلاثي المزيد بحرفين ـ فقياس مصدره على وزن ماضيه بعد كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره ـ فمصادر هذه الأفعال الثلاثة على ذلك اقتراب وانطلاق واحمرار .

وإن كان مبدوءاً بتاء زائدة وينحصر في أربعة أوزان : وزنين من الثلاثي المزيد بحرفين وهما تفعّل كتعلّم ، وتفاعل كتشاور ، ووزن واحد من الرباعي المزيد بحرف واحد وهو تفعلل كتدحرج وتبهدل (خف وأسرع) ووزن ملحق بالرباعي المذكور إلا أن هذا الوزن يتبع بناء الملحق فيكون على تفعلل كتشملل ، وتفوعل كتجورب ، وتَفعْول كتسرول ، وتَفعْيل كتشريف ، وتفيعل كتشيطن ، وتفعْلى كتسلقي ـ فقياس مصدره على وزن ماضيه غير أنه يضم رابعه نحو تعلم تعلما وهكذا قال تعالى (والله يسمع تحاوركما ، ألهاكم التكاثر) ـ سواء أكانت تاء الفعل للمطاوعة كتعلم وتباعد وتدحرج أم لا كتكبر وتقاتل وتبيطر ، وإنما يبقى ضم رابع المصدر إن كان فعله صحيح الآخر . أما إن كان معل الآخر سواء أكانت ألفه منقلبة عن ياء كتمنى أم عن واو كتداني فأن ضمة رابع المصدر يجب قلبها كسرة لسلامة الياء في اليائي وقلب الواو ياء في الواوي ، إذ لو بقيت الضمة لقلبت الياء واواً في اليائي ولسلمت الواو في الواوي ، وأدى ذلك إلى عدم النظير في اللغة العربية ، لأنه لا يوجد فيها اسم معرب آخره واو قبلها ضمة أصلية لفرط الثقل

﴿ فائدة ﴾

تبين لك أن الاختلاف بين مصادر الخماسي منوط بأول الفعل من همزة الوصل أو التاء ـ والعبرة بأصل الوضع حتى لو طرأ على الفعل تغيير

بالإدغام أذهب كلا من الهمزة والتاء فأن المصدر وإن انسحب عليه ماجرى في فعله من الإدغام وما يستلزمه لكن مايزال محتفظاً بصيغته بعد .

وبيان ذلك في النوعين السابقين :

١ ـ المبدوء بهمزة الوصل إذا كان على وزن افتعل وكانت عينه تاء نحو اقتتل يجوز إدغام تائه في عينه . فعندئذ يجب تحريك فائه إما بالفتح على اعتبار نقل حركة أول الحرفين المدغمين ، وإما بالكسر على ملاحظة أصل التخلص من الساكنين بغض النظر عن حركة أول المثلين ، وعلى كل فتحذف همزة الوصل وجوباً لعدم الحاجة إليها فيقال قَتّل وقِتّل ، وقد أجازوا هذا الإدغام أيضاً إذا كانت عين افتعل دالا أو صاداً بعد انقلاب التاء إليها نحو اعتدى واعتصم على نمط ماتقدم ـ فمصدر هذه الأفعال ، يسايرها في التغيير السابق كبقية المتصرفات لكن مع بقاء صورته المرشدة إليه والمخالفة مصدر فعل وضعا ، فتقول في مصادر الأفعال المذكورة قتال وعِداء وعِصام وقد جاء في القرآن الكريم هذا الفعل مع التغيير السابق قال تعالى (أم من يَهِدى ، تأخذهم وهم يخِصمون) .

٢ ـ المبدوء بالتاء إذا كان على وزن تفعل أو تفاعل وكانت فاؤه حرفا من اثني عشر وهي: التاء والثاء والجيم والدال والذال والزاى والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء يجوز إدغام تائه في فائه بعد انقلاب التاء إليها وتجلب حتما همزة الوصل للنطق بالساكن حينئذ ، وذلك نحو تتبع وتصدع وتشاجروا ، فتقول فيها اتبع واصدع واشاجروا وهكذا ـ ومصدر هذه الأفعال يوافقها في ذلك الإدغام وما يستتبعه كبقية المتصرفات . لكن مع احتفاظ المصدر بضم رابعه صونا لصيغته فتقول في مصدر الأفعال

السابقة اتَّبعا واصَّدعا واشَّاجرا وهكذا . وقد ورد فى القرآن الكريم مقدار صالح من هذين الفعلين مع الإدغام قال تعالى (وإن منها لما يشقق ، وليدبروا آياته ، فادارأتم فيها ، اثاقلتم إلى الأرض)

المبحث الثالث مصدر الفعل السداسى

من المعلوم أن الفعل السداسى لابد أن يكون مبدوءاً بهمزة الوصل وله سبعة أوزان : أربعة من الثلاثى المزيد بثلاثة أحرف وهى استفعل كاستغفر ، وافعالّ كاحمارّ ، وافعوعل كاخشوشن ، وافعوّل كاجلوذ (جد به السير وأسرع) . واثنان من الرباعى المزيد بحرفين وهما : افعللّ كاطمأن وافعنلل كاحرنجم ، والسابع ملحق بافعنلل نحو اقعنسس . فقياس مصدره فى الجميع يكون على وزن ماضيه بعد كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره على وفق نظام مصدر الخماسى المبدوء بالهمزة فيقال فى مصادر هذه الأفعال استغفار واحمرار واخشيشان وهكذا . نعم إن وزن استفعل يجرى فى مصدره التفصيل المتقدم فى مصدر أفعل الرباعى على حد سواء ، ففيه إن كانت غير معلة سواء أكانت صحيحة نحو استغفر أم كانت معتلة ولكن لم تقلب لمانع صرفى نحو استحى واستحور فالمصدر ماتقدم . أما إن كانت معلة بالقلب فالمصدر كذلك لكن يدخله النقل والقلب والحذف والتعويض نحو استقام واستقامة ، واستبان استبانة .

وقد سمعت فيه أيضاً بعض أفعال غير معلة كأفعل مع استحقاقها الإعلال نحو استحوذ واستروح (شم الريح) واستصوب واستنوق واستتيس ، وفيها الأقوال الثلاثة الماضية فى أفعل المصححة عينه ، وتنسحب هذه الأقوال على مصادر تلك الأفعال كما تقدم ذلك مفصلا

وبالجملة فما تقدم تفصيله فى أفعل الرباعى حول الإعلال والخلاف فى المحذوف والتعويض والمصادر المصححة حملا على أفعالها يجرى هنا على حد سواء . والسبب فى التشارك بين الوزنين فى الأحكام توافقهما فى وقوع السكون على الحرف الصحيح قبل العين المعتلة المحركة فاتحد المقتضى فيهما للإعلال ، ولا يشاركهما وزن آخر فى هذا

تلك أقيسة مصادر غير الثلاثى المجرد . فما خالفها شاذ يوقف على المسموع فيه وهو قليل

المخالف لقياس مصدر غير الثلاثى

من ذلك تِحِمَّال لتَحمَّل وتِمِلَّاق لتملّق قال الشاعر :

ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تِمِلَّاق وحب هو القتل[1]

و (تَنْزِىٌ) فى البيت السابق عند مصدر الرباعى . هذا وإلى مصادر غير الثلاثى المجرد المذكورة فى المطلب الثانى بأنواعها الثلاثة ، وإلى ما حاد فيها عن القياس أشار ابن مالك بقوله :

وغيرُ ذى ثلاثة مقيس	مصدره كقُدِّس التقديسُ
وزكّه تزكية وأجمـلا	إجمال من تجمّلا تجمّلا
واستعذ استعاذة ثم أقم	إقامة وغالباً ذا التا لزم
وما يلى الآخرُ مُدَّ وافتحا	مع كسر تلو الثانى مما افتتحا

---

(١) البيت من شواهد المفصل ويروى بعدم التنوين فى حب الأولى والثانية على ملاحظة الإضافة فيهما وبالتنوين على عدمها فيهما . قال ابن يعيش : « يريد أنه قد جمع أنواع المحبة حب علاقة وهو أصل المودة وحب تملاق وهو التودد وحب هو القتل يريد الغلو فى ذلك » راجع شرحه جـ ٦ ص ٤٨ واستشهد به ثانيا الشارح فى جـ ٩ ص ١٥٧

بهمز وصل كاصطفى وضم ما يربَعُ فى أمثال قد تلملما
فِعْــــلال أو فعْللة لِفَعْللا واجعل مقيساً ثانياً لا أوّلا
لفاعَل الفِعال والمفاعلهْ وغيرُ ما مر السماع عادله

والحق أن ابن مالك وإن استوفى إجمالا مصادر الزائد على ثلاثة فى هذه الأبيات إلا أنه ترك الترتيب لأنواعها . فقد ذكر بعض الرباعى أول الكلام وأتمه فى آخره ، وأغفل التخصيص عندما تعرض لما بدىء به الفعل من تاء أو همزة مع أن المبدوء بالتاء يتعين أن يكون خماسياً ، وبالهمزة يحتمل أن يكون خماسياً أو سداسياً ، وأهمل التقييد عند اعتباره فِعْلالا لفعْلل سماعية . مع أن سماعيتها فى غير المجرد المضاعف ، وأوهم فى التسوية بين الفِعال والمفاعلة فى القياسية لفاعَل مع أن فِعالا قليلة بالنسبة إلى المفاعلة ، وممنوعة إذا كان الفعل مبدوءاً بالياء . وبعد هذا كله ترى تكراراً فما الحاجة إلى قوله (تجملا تجملا) مع قوله بعد (وضم ما يربع فى أمثال قد تلملما) ، وكيف يهدر التمثيل لما خالف القياس فيه مع التمثيل له فى الثلاثى؟ لكن هذا لا يغض من جليل صنعه فللشعر ضروراته

تذييـــــل

قد ورد المصدر كثيراً على زنة التَّفْعال والفِعّيلى

فالتَّفْعال نحو الترداد والتـذكار والتشراب والتصهال والتعاب والتطواف والتسكاب والتسآل والتذراف والتلعاب والتهيام قال كثير

وإنّى وتَهْيامى بعزة بعد ما تخليتُ مما بيننا وتخلت[1]

(١) خبر إن فى البيت بعده . استشهد به الحريرى فى الدرة عند الوهم ١٣٤ ، والبيت من قصيدة فى الأمالى ج ٢ ص ١٠٧ ومابعدها ، وفى الخزانة شاهد ٣٧٢

وقد اختلف الفريقان فى نوع هذا المصدر : فذهب البصرى إلى أنه مصدر (فَعَل) المخفف أتى به على هذا الوزن للمبالغة والتكثير لمعنى مصدرها العادى ، فالترداد مثلا لكثرة الرد وهكذا ـ وذهب الكوفى إلى أنه مصدر (فَعّل) المضعف العين المفيد للتكثير محولا عن مصدره القياسى وهو التفعيل بقلب يائه ألفاً بعد فتح ما قبلها ، فالترداد مثلا فرع الترديد وهكذا . فهذا المصدر مخالف فى المعنى فعله الثلاثى عند البصرى ومساو فعله المضعف عند الكوفى ـ ويقوى المذهب البصرى وجود التفعال بدون التفعيل فقد قالوا تلعاب ولم يسمع تلعيب كما يقوى المذهب الكوفى توافق المصدر وفعله فى المعنى كما هو الشأن فيهما . ولعل المذهب البصرى أرجح وليس لهذا الخلاف أثر ـ ولم يرد هذا المصدر مكسور التاء إلا فى كلمتين وهما : تبيان وتلقاء قال تعالى (تبياناً لكل شىء) وقال الراعى النُّميرى

أمّلْتُ خيرك هل تأتى مواعدُهُ فاليومَ قصّر عن تِلقائك الأمل[1]

وإنما ساغ الكسر فيهما بالحمل على فِعْلال المضاعف ، كما فتحت فاء فِعلال المضاعف بالحمل على تَفعال ، فتقارض المصدران وقد سبق التنويه عن ذلك ـ نعم قد وردت أسماء غير مصادر أنهوها إلى ستة عشر منها تمساح وتمثال وتِهواء (القطعة من الليل) وتبراك وتعشار وتِرباع (مواضع)

---

(١) من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ٢٤٥ ، وأدب الكاتب كتاب الأبنية أبنية الأسماء شواذ التصريف . واختلف شارحا الكتابين فى الغرض من البيت فجعله الأعلم مدحا والجواليقى هجاء ، قال الجواليقى (يقول رجوت خيرك هل تصدق فيه مواعيدك فقد عجز الأمل حين لقيتك أى خاب) وهذا التفسير أشبه بالصواب

وتنبال (القصير) وتقصار (القلادة) وتمراد (بيت صغير للحمام) [1]

والفِعِّيلَى يصلح هذا المصدر للمبالغة فى معنى مصدر الثلاثى وغيره ، فالثلاثى نحو الدليلي والنميمى والقتيتى والفخيرى والحليفى ، قال سيدنا عمر (لولا الخِلِيفى لأذنت) فالدليلى مثلا كثرة الدلالة وهكذا ـ ولغير الثلاثى نحو الخصيصى والحجيزى والخليطى ، فالخصيصى مثلا كثرة الاختصاص وهكذا ـ ولهما معاً حسب الإرادة نحو الحثيثى والرميا ، فالحثيثى لكثرة الحث أو التحاث وهكذا . ولم يستعمل هذا المصدر إلا مقصوراً خلافاً للكسائى الذى أجاز مده قياساً [2]

ولتعلم أن المصدرين المذكورين على استفاضتهما فى الاستعمال ليسا بقياسيين على الصحيح خلافاً للزمخشرى

النوع الثانى المصدر الميمى

اختص هذا المصدر بوصف الميمى لأنه تميز بميم زائدة فى أوله وإن شارك المصدر العام فى مجرد الدلالة على الحدث . فيقال فى تعريفه : هو مادل على الحدث وبدىء بميم زائدة على غير بناء مفاعلة . والقيد الأخير لإخراج مصدر فاعل العام . وصيغته من الثلاثى المجرد تخالف صيغته من غيره

فصيغته من الثلاثى المجرد قياسها (مَفْعَل) بفتح الميم والعين متى كان فعله غير المثال الواوى الصحيح اللام . سواء أ كان الفعل بعد هذا

---

(١) الأسماء كلها مذكورة فى شرحى المفصل لابن يعيش ، والشافية للرضى : باب المصدر ، ودرة الغواص الوهم ١٣٤ ، والمزهر النوع الأربعين ما جاء على تفعال ، ونظمها بعضهم راجع الأشباه والنظائر الفن الثانى (باب المصدر)

(٢) انظر المراجع السابقة وأيضاً سيبويه جـ ٢ ص ٢٢٨ والكامل جـ ٥ ص ١٥١

صحيح اللام أم معلها وسواء أكانت عين مضارعه مفتوحة أم لا ، وذلك نحو مطلع ومرد ومتاب ومنام ومساق ومحيا وممات قال تعالى (حتى مطلع الفجر ، وأن مردنا إلى الله ، يتوب إلى الله متابا ، ومن آياته منامكم ، إلى ربك يومئذ المساق ، سواء محياهم ومماتهم) ، ومعشق قال الأعشى

أرقتُ وما هذا السهاد المؤرق ‏ ‏ ‏ ‏ وما بى من سُقْم ولا بى معشق[1]

أما إن كان فعله مثالا واويا صحيح اللام فقياسه (مَفْعِل) بكسر العين مطلقاً فى الأنواع الثلاثة الآتية أى سواء أكانت عين مضارعه مضمومة كيوضؤ ، أم كانت مكسورة لفظاً كيعد (قال تعالى إن موعدهم الصبح) أو تقديراً كيضع ،أم كانت مفتوحة فتحاً أصلياً كيوَجل ويوحَل ويوصب (يمرض) غير أن كسر العين فى النوع الأخير لغة الأكثر ، أما الأقل فقياسه عندهم (مفعَل) بفتح العين ـ وستعرف بمشيئة الله تعالى فى اسمى الزمان والمكان أن هاتين اللغتين تجريان فيهما أيضاً ، ولهذا قد وجههما سيبويه فى الأنواع الثلاثة قال الرضى (قال سيبويه عن يونس: إن ناساً من العرب يقولون من يوَجل ونحوه مَوْجَل وموْحَل بالفتح مصدراً كان أو غيره، قال سيبويه إنما قال الأكثرون موْجِل بالكسر لأنهم ربما غيروه فى يوَجل ويوحَل فقالوا يَيْجَلُ وياجَلُ فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يوعد المعل بالحذف فكما قالوا هناك موعد قالوا هنا موجل ومن قال الموجَل بالفتح فكأنهم الذين يقولون يوجَل فيسلمونه ، والأسماء المتصلة

---

(١) أرقت سهرت ، والبيت مطلع قصيدة فى مدح المحلق الكلابى مذكورة فى الأغانى جـ ٩ ص ١١٤ ومابعدها ، ومشروحة فى رغبة الآمل جـ ١ ص ٤٠ ومابعدها

بالأفعال تابعة لها فى الإعلال ، وإنما قالوا موددة بالفتح اتفاقا لسلامة الواو فى الفعل اتفاقاً)[1]

ولتعلم أن التفصيل السابق بين المثال الواوى وغيره إنما هو عند غير الطائيين ، أما هم فحكم المثال عندهم حكم غيره فالمصدر الميمى عندهم مفتوح العين مطلقاً ـ هذا قياس المصدر الميمى من الثلاثى، فما خرج عنه فشاذ .

مخالف قياس الثلاثى

وورد مكسور العين شاذا مجىء ، ومسير ، ومبيت ، ومشيب ، ومظلمة ، ومرثية ، ومحمية (أنفة) ، ومرزئة (نقص) ، ومعرفة ، ومصير ، ومرجع ، ومزيد ، ومغفرة ، ومعصية ، قال تعالى (ربنا وإليك المصير ، إليه مرجعكم ، هل من مزيد ، واسع المغفرة ، ومعصية الرسول ومنطق ، وفى المثل (إن البلاء موكل بالمنطق)[2]

ومكبر قال الأُقيشر

تقول ياشيخ أما تستحى   من شربك الخمر على المكبر[3]

وورد مكسوراً مع الفتح محيض ، ومعيب ، ومقيل (من القيلولة) ، ومميل، قال الراعى النُميرى :

---

(١) شرحه على الشافية المصدر الميمى . والنقل عن سيبويه فى الكتاب جـ ٢ ص ٢٤٩

(٢) أول من قاله سيدنا أبو بكر لحوار بينه وبين دغفل راجع مجمع الأمثال (الهمزة)

(٣) المكبر مصدر كبر من باب علم أى أسن ، والبيت أول ثلاثة أنشأها بعد السكر وسقوطه على الأرض وبدو عورته مع نظر المرأة وضحكها ولومها بقولها (أما تستحى ياشيخ) راجع الأغانى جـ ١١ والخزانة شاهد ٣٢٠

أزمانَ قومى والجماعةَ كالذى لزم الرحالة أن تميل مميلا [1]

ومحمدة ومذمة ومعجزة ومحسبة (بمعنى الظن) ومعتبة ، وعلق مَضِنة (شىء نفيس) ، ومع الضم معذرة - ومضموما مع الفتح ميسرة - ومثلثة مهلك ومهلكة ومقدرة قال الرضى (فذو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين) [2]

وصيغته من غير الثلاثى المجرد على زنة اسم المفعول من غير الثلاثى تماما نحو مُكرم والفرق بينهما بالقرائن فى الكلام ، فمن المصدر قوله تعالى (وقل ربى أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق ، إلى ربك يومئذ المستقر ، أىّ منقلب ينقلبون ، ومزقناهم كل ممزق ، وأن إلى ربك المنتهى ، ولقد جاءهم من الأنباء مافيه مزدجر) ، ومستعتب قال ﷺ (ما بعد الموت من مستعتب) ، ومجرّب قال الشاعر من بنى مازن

وقد ذقتمونا مرة بعد مرة وعلمُ بيان المرء عند المجرب [3]

---

(١) من شواهد سيبويه فى المفعول معه جـ ١ ص ١٥٤ قال الأعلم (وصف ما كان من استواء الزمان واستقامة الأمور قبل قتل عثمان رضى الله عنه وشمول الفتنة وأراد التزام قومه الجماعة وتركهم الخروج على السلطان ، والمعنى أزمان قومى والتزامهم الجماعة وتمسكهم بها كالذى تمسك بالرحالة ومنعها أن تميل فتسقط . والرحالة الرحل وهى أيضا السرج ضربها مثلا) - وكذا الرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ١٨٣ ، والبيت من قصيدة فى مدح عبد الملك والشكاية من سعاة الزكاة .

(٢) راجع شرحه على الشافية باب المصدر الميمى

(٣) من شواهد المفصل ومن قصيدة فى الحماسة (باب الحماسة) قالها الشاعر لتهديد بنى عجل الذين خبروا قوة بنى مازن

ومصاب فى قول الحرث بن خالد المخزومى

أظُلَيم إن مصابكم رجلا   أهدى السلام تحية ظلم [١]

والمشتكى والمعوَّل فى قول الأخطل

لقد أوقع الجَحاف بالبِشْر وقعة   إلى الله منها المشتكى والمعول [٢]

ومُسَرَّح فى قول جرير

ألم تعلم مُسَرّحِيَ القوافى   فلا عِياً بهن ولا اجتلابا [٣]

النوع الثالث المصدر الصناعى

لاريب أن أسماء الأجناس سواء أكانت مصادر كالرجولة والطفولة والخصوص ، أم أسماء أعيان وجواهر كالإنسان والأسد والحجر إنما تدل وضعاً على حقائقها المطلقة لا على ما يمكن أن يقوم بها من الهيئات والأحوال التى لاتتناهى ، والتى أقلها هو حال وجود هذه الحقائق أو عدمها ، وحال امتيازها من غيرها ، وحال قلة نوعها أو كثرته ، وشدته أو ضعفه ،

---

(١) أظليم منادى مرخم بحذف التاء اسم امرأة شبب الحرث بها ثم تزوجها بعد وفاة زوجها عبدالله بن مطيع ، ومصاب مضاف إلى فاعله ورجل مفعوله . وظلم خبر إن ، والبيت من شواهد المغنى الباب الخامس (آخر الجهة الأولى) ، ومن قصيدة فى الأغانى أخبار الحرث ج ٩

(٢) الجحاف بن حكيم السلمى ، والبشر اسم ماء ، والبيت من قصيدة يستعدى فيها عبدالملك على الجحاف الفاتك ببنى تغلب ، راجع الشعر والشعراء ، والخزانة شاهد ٧٨٣

(٣) مسرحى تسريحى القوافى وإطلاقها من عقالها ، وفلاعيا بهن إلخ أى لا أعيا بهن ولا اجتلبهن من شعر غيرى ، والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١١٩ ، والكامل ج ٢ ص ٢٥٩ والخصائص ج ١ ص ٣٧٢ ومن قصيدة فى هجاء العباس بن يزيد الكندى

والتعبير عن هذه الأحوال والعوارض الدقيقة التي تطيف بحقائق الأجناس إنما يقتضيه التوسع في تحقيق المعاني ، والتعمق في البحث العلمي ، وتعرف الحقائق بخواصها . ففي مجلة مجمع اللغة العربية (ولم يك من طبيعة العرب في جاهليتها وصدر إسلامها الاستقصاء والتغلغل في البحث ، وكانوا إذا أعوزهم التعبير عن حال تتعلق بأي اسم كان ، عبروا عنه بوسائط أخرى غير هذا الاسم . ولما زاولوا العلوم وتعمقوا في البحث ، اضطروا إلى وضع صيغة تدل في جملتها على معنى زائد على اسم الجنس ، مصدرا كان أو غير مصدر ، فوجدوا صيغة النسب بالياء إلى اسم الجنس كفيلة بهذا ، وهي تدل على الحال الزائدة على أصل الحقيقة ، لأن النسبة ربط بين المنسوب والمنسوب إليه في الجملة ، والتخصيص الدقيق تفيده القرائن . وإذا كان النسب بالياء يجعل المنسوب في قوة المشتق ، وهم يريدون المعنى المصدري أو المعنى الحاصل بالمصدر ، أضافوا إلى ياء النسب تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ليتمحض اللفظ لمعنى المصدر أو الحاصل به)[1]

وعلى هذا المنهاج قد وردت كلمات كثيرة عن العرب فمن ذلك الجاهلية والألوهية والربوبية والرهبانية والعروبية والأعرابية واللصوصية والعُنجهية (العجرفة والغطرسة) والرجولية والفروسية ، وغير ذلك مما حمل العلماء منذ آخر القرن الثاني إلى الاطمئنان إلى هذا الصنيع بعد ما ترجمت العلوم واتسعت آفاق المصطلحات العلمية ، وحاذاته في أسماء الأعيان فقالوا في الذهب والخشب وغيرهما : الذهبية والخشبية وهكذا ، وفي المشتقات قالوا في القابل والمفهوم وغيرهما : القابلية والمفهومية وهكذا ، وفي الأسماء

(١) راجع مجلة المجمع جـ ١ ص ٢١٢

التي تؤدى مؤدى الأدوات فقالوا في كم وكيف وما : الكمية والكيفية والماهية وهكذا [1]

نعم إن التسمية الشاملة لهذا الصنيع في الأنواع الأربعة السابقة بالمصدر الصناعي جاءت متأخرة ، لكن لا غبار على التسمية بالمصدر الصناعي أي المنسوب إلى الصناعة من ناحية من نواحيها فهو بمعنى المصنوع، فيكون نظير قولهم المصدر القياسي بمعنى المقيس، والسماعي بمعنى المسموع ، وعلى هذا فتعريفه

المصدر الصناعي : هو اللفظ المصنوع بزيادة ياء نسب وتاء على الاسم للدلالة على حقيقته وما يحيط بها من الهيئات والأحوال . وتوضيح هذا التعريف بمثالين من النوعين الأولين : (الأول) الرجولية مثلا فهذا اللفظ يضم في ثناياه المعنى الأول للفظ الرجولة « ضد الأنوثة » ثم لوازمه من الشهامة وحماية الذمار وما إلى ذلك مما لا يتحمله لفظ الرجولة و (الثاني) إنسانية مثلا فهذا اللفظ يحمل في طياته المدلول الأصلي للفظ إنسان « الحيوان الناطق » ، وشيئا آخر مما يتصل به من المعاني الدقيقة ككونه ألوفا مرهف الإحساس أسير الإحسان إلى غير هذا من المعاني التي لا يتناولها لفظ إنسان . ويقاس على هذين النوعين النوعان الآخران . ولما رأى مجمع اللغة كثرة الوارد عن العرب من المصدر الصناعي ، وارتياح علماء اللغة لهم

---

(١) الكمية عدد الشيء المعين المجاب به عن السؤال بكم ، والكيفية وصفه المعين المجاب به عن السؤال بكيف ، والماهية حقيقته المعينة المجاب بها عن السؤال بما ، وقد تكلم على هذا النوع الرضي على الكافية أول باب العدد ، وأبو البقاء في كلياته عند الكلام على الكيفية

فى محاكاته ، وأن وسيلته من زيادة الياء والتاء قياسية ، وأن حاجة العلم ماسة إليه . أصدر قراره باعتماده وهو :

(إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء) [1]

النوع الرابع اسم المرة

المصدر العام وضع ليدل على مجرد الحدث غير ملاحظ معه كمية معينة فيصدق على القليل والكثير شأن أسماء الأجناس فاذا قصد التنصيص على مرة واحدة من هذا الحدث صيغ منه اسم المرة فيفيد الحدث ووقوعه مرة واحدة.

فاسم المرة هو اسم مصوغ من المصدر للدلالة على حصول الحدث مرة واحدة ، ولا يصاغ إلا بشروط ثلاثة (الأول) أن يكون فعله تاما (الثانى) ألا يكون قلبياً (الثالث) ألا يدل على صفة ثابتة ، فلا يؤخذ من كاد وعسى ، ولا من فهم وعلم ، ولا من حسن وخَبُثَ

وتختلف صيغته من الثلاثى عن غيره :

فصيغته من الثلاثى المجرد قياسها (فَعْلة) كضربة وخرجة ونفحة وحلقة ومرة وفعلة ونفخة ودكة قال تعالى : (وفعلت فعلتك ،نفخة واحدة فدكتا دكة واحدة) ، سواء أكان المصدر العام على فَعْل أم لا ، وكأنهم آثروا فَعْلا من بين أوزان مصدر الثلاثى لكثرته عن غيره وخفته ، فاعتمدوه أصلا وألحقوا التاء بآخره دالة على الوحدة ، وشذ حجة كما شذ إتيانة ولقاءة ، ويجوزان على القياس، قال المتنبى .

---

(١) راجع القرار فى المجلة جـ ١ ص ٣٥ وأسبابه بالتفصيل ص ٢١١ وما بعدها

لقيتُ بدرْب القُلة الفجر لَقْيَة   شَفَتْ كمدى والليلُ فيه قتيلُ[1]

وإذا كان المصدر الأصلى على (فُعْلَة) مضموم الفاء نحو كدرة ، أو على (فِعْلَة) مكسورها كنشدة وخيفة وبلة ، أو على الوجهين نحو خفية فأن الفاء تفتح للدلالة على المرة ، وإن كان على (فَعْلَة) مفتوح الفاء كدعوة وجيئة وبغتة ونجاة ورحمة فيدل عليها بالقرينة لرفع اللبس: لفظية كالوصف بوحدة أو فردة ، أو معنوية.

وصيغته من غير الثلاثى المجرد قياسا يحصل بأضافة التاء إلى المصدر الأصلى فيقال فى انطلاق واستخراج : انطلاقة واستخراجة ، فأن كان بناء المصدر العام على التاء كإقامة وتوصية ومشافهة واستقامة فيدل عليها بالوصف كإقامة واحدة وهكذا

واعلم أنه إذا كان للفعل مصدران فالعبرة بالأشهر ، فتقول فى المرة من دحرج دحرجة واحدة لا دِحراجة ، ومن كذب تكذيبة لا كِذابة ، ومن قاتل مقاتلة واحده لا قِتالة وهكذا .

النوع الخامس اسم الهيئة

لا يقتضى المصدر العام بوضعه الدلالة على هيئة خاصة للحدث

---

(١) البيت من شواهد الرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٢٤ والمقصود التمثيل لا الاستشهاد لعدم صحته بالمتنبي ، ومعنى البيت ما قال العكبرى (درب القلة موضع ببلاد الروم ، والكمد الحزن ، والمعنى يقول لقيت بهذا الموضع الفجر لقية على حال من البهجة وسبيل من الغبطة ، شفت حزنى بتطاول الليل ، وأظهرتنى عليه بالخروج منه . وهو كالقتيل الذى تقضت مدته وسقطت عن عذره مؤنته) والبيت من قصيدة فى مدح سيف الدولة .

وإن لزمته فى الوجود ، فأذا أريد فيه بيانها صيغ منه اسم الهيئة ليدل على الأمرين .

فاسم الهيئة اسم مصوغ للدلالة على الصفة التى يكون عليها الحدث عند وقوعه ـ وتبين الصفة إما بالذكر نحو حسن الركبة ؛ وجلسة حسنة ، أو بقرينة الحال نحو إنها لقتلة ، وعذرة فى قول النابغة الذبيانى

ها إنّ تا عذرة إن لم تكن قبلت فأن صاحبها قد تاه فى البلد [1]

أى عذر بليغ . ولا يصاغ اسم الهيئة إلا من المستوفى الشروط الثلاثة المتقدمة فى اسم المرة ـ وصيغته من الثلاثى تخالف صيغته من غيره .

فصيغته من الثلاثى المجرد قياسها (فِعْلَة) بكسر الفاء للفرق بينها وبين اسم المرة وذلك نحو قتلة وذبحة قال ﷺ : (إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة) ، وكِيلة وفى المثل (أحشفا وسوء كِيلة) [2]

فلو كان المصدر العام على (فعْلة) بضم الفاء أو فتحها كسرت ، وإن كان مكسورها فالقرينة واجبة إما لفظية أو معنوية . والأمثلة تقدمت فى اسم المرة من الثلاثى . ويستفاد مما هنا وما تقدم أنهما لايحتاجان إلى قرينة إذا كان المصدر الأصلى على (فُعْلة) مضموم الفاء ويحتاج اسم المرة إليها إن كان مفتوحها واسم الهيئة إن كان مكسورها ، فأذا كان المصدر وارداً على الوجهين معاً : الفتح والكسر كخدمة ومهنة

---

(١) اسم الاشارة (تا) راجع لما ذكر فى قصيدته من يمينه على أنه لم يأت بشىء يكرهه . وتاه ضل والمراد لازمه وهو الهلاك ، والبيت من شواهد الرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٣٥ وهو آخر القصيدة من القصائد التى يعتذر فيها للنعمان

(٢) يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين راجع مجمع الأمثال (الجاء)

احتاج كل منهما إلى القرينة كما لايخفى .

وصيغته من غير الثلاثى المجرد على نظام اسم المرة منه تماما والفرق بينهما حينئذ بالقرائن هذا رأى الجمهور ، ورأى ابن مالك شذوذ صوغه من غير الثلاثى ، ولعله رأى السبب فى ذلك لزوم الإبهام المستمر بين الاسمين حينئذ عند بنائهما من المصدر الخالى من التاء ، وبينهما أيضاً وبين المصدر المأخوذين منه إن كان مختوماً بالتاء . ويبعد فى النظر اعتبار صيغة قياسية فى باب ولا تؤدى معناها أبداً إلا بمعونة القرائن ، بخلاف باب الثلاثى فاختصاص اسم الهيئة بفِعْلَة هيأه لجعله قياسياً فيه . فأذا أريد معنى الهيئة من غير الثلاثى عند ابن مالك ومن وافقه فلاطريق إلابوصف المصدر العام بما يفيد الغرض كأن يقال مثلا هذا اختيار غريب ونحو هذا . ومما شذ من أسماء الهيئة فى غير الثلاثى على كلا الرأيين : (عِمّة) من اعتمّ ، و (نِقْبة) من انتقب ، و (خِمْرَة) من اختمر ، وفى المثل (إن العَوان لا تُعلّم الخِمْرة)[1]

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم فى اسم المرة من الثلاثى وغيره واسم الهيئة من الثلاثى وشذوذه من غيره على رأيه بقوله :

وفَعْلة لمرة كجَلْسه   وفِعْلة لهيئة كجِلْسه
فى غير ذى الثلاث بالتا المرّه   وشذ فيه هيئة كالخِمْره

الفصل الثانى فى المشتقات

عرفت ماسلف أن المشتق من الأسماء عند البصريين ما انتزع من المصدر للدلالة على ذات مطلقاً وحدث ينتسب إليها على وجه مخصوص

---

(١) يضرب للرجل المجرب راجع مجمع الأمثال (الهمزة)

فيشمل أنواعا سبعة وهى : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأسماء التفضيل والزمان والمكان والآلة ، وأما أبنية المبالغة فندمجة فى اسم الفاعل لأنها تكثير لحدثه وفرع له وهذا اصطلاح الصرفيين . أما النحويون فالمشتق عندهم من الأسماء ما انتزع من المصدر للدلالة على ذات مبهمة وحدث ينتسب إليها على وجه مخصوص، وقولنا (مبهمة) لإخراج أسماء الزمان والمكان والآلة ، لأن الذات فيها معينة من زمان أو مكان أو آلة ، فالمشتق عند النحاة يرادف الصفة . قال السيد (الصفة كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود ، أولا ترى أن أسماء الزمان والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدلالتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى إليها) [1] ، ومرجع ذلك إلى أن المشتق عندهم ما يعمل عمل الفعل . وذلك لا يكون إلا حيث تستبهم الذات وتحتاج إلى البيان فيعمل المشتق فى ضميرها أو سببيها، وليست كذلك الثلاثة فهى عندهم من الجوامد فلا ترفع الضمير أو غيره . ولا تعطى حكم الأربعة السابقة فى باب الخبر والصلة لأل والحال والنعت ، فبذلك تبين أن المشتق عند الصرفيين أعم منه عند

---

(١) راجع حاشيته على شرح الرضى للكافية ، باب مالا ينصرف (صيغة منتهى الجموع وماقبلها) ثم ذكر هذا المعنى بعد فى حاشيته أيضا على الشرح المذكور أول باب النعت ، وسبب التكرار الرد على الرضى فى هذين الموطنين فأنه فى الأول تكلم على المراد من الصفة ، وفى الثانى ذكر الفرق بين اسم الفاعل وما معه وبين اسم الزمان وما معه لتصحيح النعتية بالقسم الأول دون الثانى . ثم قد عرض الرضى ثانياً لتوجيه اختصاص القسم الأول بالعمل كالفعل دون الثانى فى شرح الكافية أول باب اسم الفاعل ، وفى شرح الشافية أول باب النسب ، والرضى فى كل هذا يرى الفرق بين القسمين ناشئا عن الوضع . والإنصاف أن السيد قد وصل إلى المقصود فتأمل

النحويين ، وأنه أعم من الصفة عند الصرفيين ، ويرادفها عند النحويين ، ولكل فن اصطلاحه . وهاك بيان الأنواع السبعة .

النوع الأول اسم الفاعل

اسم الفاعل هو اسم مصوغ لما وقع منه الفعل ككاتب أو قام به كمنكسر دالا على أصل الحدث على وجه الحدوث

فخرج بالفصل الأول وهو (ما وقع منه أو قام به) أسماء المفعول والزمان والمكان والآلة ، وبالثانى أبنية المبالغة واسم التفضيل فأنه روعى فى حدثهما الزيادة ، فلم يبق من المشتقات إلا الصفة المشبهة ، فاحترز عنها بالفصل الثالث وهو (على وجه الحدوث) لأنها موضوعة على وجه الدوام . وصيغته من الثلاثى المجرد مخالفة لصيغته من غيره .

فصيغته من الثلاثى المجرد قياسا على وزن (فاعِل) متى كان الفعل الماضى على وزن (فَعَل) بفتح العين متعديا كان كنصر وباع وغزا أو لازماً كجلس وأسن الماء « تغير » ـ أو على وزن (فَعِل) بكسر العين إن كان متعدياً كفهم وخاف ولقى ، ولا فرق فى الفعلين المذكورين بين الصحيح وغيره إلا أنه يجب فى الأجوف المعل منهما إعلال اسم فاعله بقلب عينه همزة نحو بائع وخائف ، وفى الناقص إعلاله بحذف لامه فى الرفع والجر عند التنوين كغاز ولاق . نعم قد تخلف هذا القياس قليلا فى (فَعَل) مفتوح العين اللازم فناب عن (فاعِل) غيره من أوزان الصفة المشبهة كشيخ وأشيب وغيرهما وسنذكر كلمات من هذا النوع فى بابها

أما إن لم يكن الماضى من هذين النوعين بأن كان على وزن (فَعُل)

مضموم العين أو (فَعِل) مكسور العين اللازم فورود فاعل منهما قليل

فمن الأول فَعُلان قال ابن خالويه (ليس فى كلام العرب فعُل وهو فاعل إلا حرفان : فرُه الحمار فهو فاره وعقُرت المرأة فهى عاقر ـ فأما طهر فهو طاهر وحمُض فهو حامض ومثل فهو ماثل فبخلاف ذلك ، يقال حَمَض أيضاً وطهَر ومثَل)[1]

ومن الثانى نحو سالم وضاحك وآثم ونادم ـ والسبب فى قلته منهما أن المشتق فيهما منهى. للصفة المشبهة كما ستعرفه فى بابها فهى القياسية فيهما ـ وإلى ماتقدم أشار الناظم بقوله :

كفاعل صغ اسم فاعل إذا　　من ذى ثلاثة يكون كغذا

وهو قليل فى فعُلت وفعِل　　غير معدى . . . .

وصيغته من غير الثلاثى المجرد قياسها على وزن مضارعه المبنى للفاعل بعد إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ماقبل الآخر . سواء أكان مضارعه مفتوحا ماقبل آخره بأن كان ماضيه مبدوءا بتاء زائدة نحو متكبر أم مكسوراً إن لم يكن مبدوءا بها نحو موسع ومقتر ومقيت ومنيب قال تعالى (متكبر جبار ، على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، على كل شىء مقيتاً ، بقلب منيب) ـ وشذ فتح عين (مُفْعِل) فى كلمات مسموعة منها مُهْتَر (ذاهب عقله من كبر أو مرض أو حزن) ومُلْفَج « مفلس » قال ﷺ « ارحموا ملفجيكم » ومحصن ومسهب « مطيل الكلام »[2]

---

(١) راجع كتاب ليس ص ١٩　(٢) فى القاموس وروود الكسر على القياس فى الأخيرين، نعم رأى الأعلم أن الاختلاف فى مسهب راجع للمعنى، فالمفتوح للمكثر دون صواب والمكسور عكسه . وحقق هذا الفرق جوابا على سؤال سلطان الأندلس المعتمد بن عباد، ونظمه بعد الديباجة ، راجع نفح الطيب الباب السابع جـ ٢ ص ٣٨٣

والذى سهل الشذوذ لزوم أفعالها فياعدا ماقبل الآخير فلم تلتبس مع فتح عينها باسم المفعول . كما شذ ضم العين إتباعا للميم وعكسه فى كلمة (مُنْتِن) .

وإلى قياس صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرد أشار ابن مالك بقوله

وزنة المضارع اسم فاعل　　من غير ذى الثلاث كالمُواصل
مع كسر متلو الآخير مطلقاً　　وضم ميم زائد قد سبقا

وقد جاء اسم الفاعل من (أفْعَل) على فاعل فن ذلك قولهم أقرب (طلب الماء ليلا) فهو قارب ، وأورس الرِمْث (أصفرّ ورقه) فهو وارس، وأيفع الغلام (ترعرع) فهو يافع ، وأبقل المكان فهو باقل ، وأطاحته الطوائح ، ومن ذلك (وأرسلنا الرياح لواقح) . وربما اجتمعا قال ابن قتيبة (ومما جاء الاسم منه على فاعِل ومُفْعِل أمحل البلد فهو ماحل وممحل، وأعشب البلد فهو عاشب ومعشب، وأغضى الليل فهو غاض ومغض)[١]

هذا وقد جاءت فَعِيل بمعنى فاعل كقدير بمعنى قادر ، وبمعنى مُفاعل كثيراً كجليس وحليف وخليط ورفيق ونديم وحسيب وعنيد قال تعالى (وكفى بالله حسيباً ، جبار عنيد) ، وأكيل قال قيس بن عاصم المِنْقَرى

إذا ما صنعتِ الزاد فالتمسى له　　أكيلا فأنى لستُ آكله وحدى[٢]

كما جاء فعول بمعنى فاعل كعدوّ .

---

(١) أغضى: أظلم راجع أدب الكاتب: كتاب الأبنية أبنية الأسماء ، (شواذ التصريف)

(٢) له متعلق بالتمسى واللام للتعليل ، راجع المغنى الباب الأول اللام الجارة (المعنى الحادى والعشرون) والبيت من قصيدة يخاطب فيها زوجه ، راجع الكامل جـ ٥ ص ١٤٥ ، والأغانى أخبار قيس جـ ١٢ ساسى ، والحماسة (باب الأضياف)

ابنية المبالغة

هي الأبنية التي تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كمّاً أو كيفاً لأن اسم الفاعل محتمل للقلة والكثرة

وإنما تصاغ من الثلاثي متعديا في الغالب والمشهور منها خمسة وهي: فعّال نحو قتّال ومِفْعال نحو منحار وفَعول نحو ضروب، وفعيل نحو عليم، وفَعِل نحو حذر. والثلاث الأولى أشهر من الأخيرتين. وربما صيغت الثلاث الأولى من أفعل فتكون لمبالغة مُفْعِل قالوا: درّاك وحساس وسآر (كثير الإبقاء في الكأس)، ومِعطاء ومعوان، وزهوق (من أزهق). ويرى الجمهور ذلك في فعيل أيضاً خلافاً للزمخشري نحو: نذير وأليم وسميع، قال عمرو بن معد يكرب الزُبيدي.

أمِنْ ريحانةَ الداعي السميعُ   يؤرقني وأصحابي هُجُوعُ[1]

وغير المشهور كثير فمنه فاعول كفاروق، وفِعيل كسِكيت ومِفْعيل كمعطير، وفُعَلة قال تعالى (ويل لكل همزة لمزة)، وفُعال مخفف العين ومشددها قرىء بهما قوله تعالى (ومكروا مكراً كباراً)، وإلى الأبنية الخمسة المشهورة أشار ابن مالك في ضمن الكلام على إعطائها حكم اسم الفاعل في العمل فقال:

فعّال أو مفعال أو فعول   في كثرة عن فاعل بديل

فيستحق ماله من عمل   وفي فعيل قل ذا وفعل

---

(١) ريحانة مطلقة عمرو قبل الدخول لما بلغه من وضع عندها ثم بان له كذب الخبر على الأشهر فيها، والبيت من شواهد ابن يعيش على المفصل ج ٦ ص ٧٣، والرضي على الكافية راجع الخزانة شاهد ٦٠٦ والكامل ج ٢ ص ٢٥٧ وما بعدها

وقد تضارب كلام الصرفيين فى القياسية والسماعية لهذه الأبنية من المتعدى واللازم وانتهى المجمع إلى الاعتراف بقياسية فعّال مطلقاً وقراره فيها (يصاغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى) [1]

النوع الثانى اسم المفعول

هو اسم مصوغ لما وقع عليه الفعل كمعلوم ومستخرج

خرج بهذا القيد وهو (ما وقع عليه الفعل) باقى المشتقات ، فالمراد من اسم المفعول اسم الذات الواقع عليها الحدث لا اسم الحدث وإن كان هو المفعول حقيقة ، فى العنوان حذف وإيصال وأصله اسم المفعول به كالمحصول بمعنى المحصول عليه . ولا يصاغ اسم المفعول إلا من المتعدى ، أو من اللازم مع الظرف أو الجار والمجرور بشرط التصرف والاختصاص فيهما على ماهو معروف فى النحو . وصيغته مختلفة بين الثلاثى وغيره

فصيغته من الثلاثى المجرد قياساً زنة (مفعول) إن كان فعله صحيحاً نحو مقتول

فأن كان أجوف واوياً أو يائياً فكذلك أصلا لكن يجب إعلال عينه بالتسكين والنقل وإعلاله بالحذف على الخلاف الآتى فى المحذوف ، وذلك نحو مقول ومبيع ـ أصل (الأول) الواوى مقْوُول استثقلت الضمة على العين (الواو الأولى) فنقلت إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان: الواو الأولى الأصلية وواو المفعول الزائدة ، ولا طريق للتخلص إلا بحذف إحداهما ، وهنا الخلاف بين سيبويه والأخفش على نهج خلافهما المتقدم فى المصدر المعل الذى على وزن إفعال واستفعال ، فيحذف سيبويه الواو الثانية لأمور : منها أنها زائدة ، وأن حذفها معرف للفرق بين الواوى

(١) راجع القرار فى المجلة ـ ج ٢ ص ٣٥ وبحثه مع التفصيل فى ص ٥٣ وما بعدها

واليائى ، ويحذف الأخفش الأولى لأمور أيضاً منها أن حذفها جار على قاعدة التخلص من الساكنين ، ولأنها ليست كالثانية علامة المفعولية ـ ثم لا عمل بعد هذا الحذف على أى الرأيين ، وأصل (الثانى) اليائى مَبْيُوع أعل بالنقل ثم الحذف على منوال الخلاف السابق ثم قلب الضمة المنقولة كسرة لسلامة العين (الياء) عند سيبويه ، ولقلب واو المفعول ياء عند الأخفش للفرق بين الواوى واليائى وعلى كل فصار مبيع ـ وتظهر ثمرة الخلاف فى مهموز اللام منهما نحو مسوء ومجيء عند تخفيف الهمزة ، فعلى مذهب سيبويه ينطق بالواو والياء مخففين محركين بحركة الهمزة وعلى مذهب الأخفش ينطق بهما مشددين، وذلك لأن الهمزة المتحركة المسبوقة بالمد من واو أو ياء إذا أريد تخفيفها ، فأن كان المد أصلياً فبنقل حركتها إليه وحذفها . وإن كان زائداً لغير إلحاق فبإبدالها من جنسه وإدغام المد فيها ـ كما تظهر ثمرته أيضاً فى الميزان للنوعين المذكورين ، فيقال عند سيبويه فى الواوى مَفُعْل واليائى مَفِعْل ، والأخفش فى الواوى مَفُول واليائى مَفِيل . هذا ـ وقد اشتهر تصحيح اليائى واطرد عند بنى تميم نحو مديون ومبيوع ومعيون قال العباس ابن مرداس السلمى يهدد كليب بن عُيَيْنة السلمى

قد كان قومك يَحسَبونك سيدا   وإخال أنك سيد معيون [1]

---

(١) المشهور فى رواية البيت (معيون) بالعين المهملة أى مصاب بالعين والغرض الاستهزاء ، والبيت من شواهد تهذيب الألفاظ (باب الإصابة بالعين) . ودرة الغواص الوهم ٥٠ ، والرضى على الشافية ، ولستصوب البغدادى فى شرحه له رقم ١٨١ روايته بالغين المعجمة من غين على قلبه (غطى عليه) ـ وكلاهما جاء فيه التصحيح إلا أن الرواية الأولى أشهر والثانية الى المعنى أقرب ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادى نقلا عن الأغانى أخبار العباس

وندر تصحيح الواوي للثقل، وقد سمع منه ثوب مصوون وفرس مقوود ومسك مدووف (مبلول) والمريض معوود، ولا يقاس عليه خلافاً للمبرد.

وإذا كان ناقصاً فكذلك أيضاً ـ غير أن اليائي منه تبقى لامه فتقلب واو المفعول ياء لإدغامها في تلك الياء على حد العمل في سيّد، ثم تقلب الضمة التي على العين كسرة لسلامة الياء المشددة سواء في ذلك أكان فعله مفتوح العين كرمى وجزى، أم مكسورها كغشي وهوى قال ﷺ (المرء مجزي بعمله) وقال تعالى (نظر المغشي) ـ أما الواوي فأن كان فعله مفتوح العين كدعا وعدا فالمختار بقاء اللام حملا على فعله المبني للمعلوم فتدغم فيها واو المفعول وقل إعلالها بالقلب ياء حملا على المبني للمجهول فيجري حينئذ العمل السابق في اليائي، وإن كان مكسورها فأن كان غير واوي العين كرضي وحظي فالمختار إعلال اللام بقلبها ياء نظراً لفعله مبنياً للمعلوم أو للمجهول ويسري بعدُ العمل السابق قال تعالى (راضية مرضية)، وإن كان واويها كقوي تمّ الإعلال بقلب اللام ياء لاستثقال ثلاث واوات زيادة على مقتضى الإعلال نظير فعله بنوعيه.

وقد ينوب عن (مفعول) في الدلالة على معناه لا العمل على الصحيح بقلة (فِعْل) مكسور الفاء كحِمل وحِب ورِعي وقِطف وذِبح قال تعالى «وفديناه بذبح عظيم» وطِحْن وفي المثل «جعجعة ولا أرى طحنا»[1] و(فَعَل) مفتوح الفاء والعين كقنص ونفض (ما تساقط من الورق والثمر)

---

(١) الجعجعة صوت الرحى، يضرب للجبان يوعد ولا يوقع، وللبخيل يعد ولا ينجز. ورواية المثل كما في مجمع الأمثال (الجيم) لكن في القاموس باب العين مادة (جع) هكذا «أسمع جعجعة ولا أرى طحنا».

وعدد وجنى قال تعالى (سنين عددا . وجنى الجنتين دان) و (فُعْلة) مضموم الفاء ساكن العين كأكلة وضحكة ولعنة غير أنها للمبالغة فى المفعول كما تقدم أن مفتوح العين منها للمبالغة فى الفاعل ـ فما استعمل على الوجهين كضحكة فعلى التوزيع فى الإرادتين [1]

وبكثرة (فَعيل) كقتيل وجريح وأسير وطريح وطليح (متعب) ومقيت (مبغض) وختين (مقطوع الغرْلة) وصريع وعقير ، ولهذا جعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فَعِيل بمعنى فاعل ، فيقال عليه حسيد وضهيد (مظلوم) ، وأما ماله فعيل بمعنى فاعل كقدير ونصير فلا قياس فيه خوف اللبس ، وأيّاما كان فأن فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث غالباً إذا عرف موصوفه وسنذكره مع أوزان أخرى لهذا فى مبحث المذكر والمؤنث ـ وقد أشار ابن مالك إلى صيغة اسم المفعول من الثلاثى ، وإلى صيغة فعيل النائبة عنها جارياً على أنها سماعية مطلقاً بقوله

وفى اسم مفعول الثلاثى اطّردْ زنة مفعول كآت مِنْ قصد
وناب نقلا عنه ذو فَعيل نحو فتاة أو فتى كحيل

وصيغته من غير الثلاثى المجرد قياسها كقياس اسم الفاعل إلا أنه يفتح هنا ماقبل الآخر للفرق بينهما ، وليكون كمضارعه المبنى للمفعول وذلك نحو مكرم قال تعالى (كل شرب محتضر ، وكل صغير وكبير مستطر ، وربنا الرحمن المستعان) ـ فعلى حركة ماقبل الآخر يدور الفرق بينهما قال ابن مالك :

---

(١) راجع أدب الكاتب: أبنية الأسماء ، باب ماجاء على فعلة فيه لغتان والمزهر النوع الأربعين (فعلة فى النعت)

وإن فتحتَ منا ما كان انكسر   صار اسم مفعول كمثل المنتظَر

نعم قد يكون هذا الفارق تقديرياً لا يظهر فى النطق لزوال هذه الحركة إما بالإعلال بالقلب أو الإدغام . فالكلمة آنئذ صالحة فى ذاتها للوصفين ، وذلك إذا كان الفعل على وزن افتعل أو انفعل الأجوفين نحو اختاروا نقاد ، أو المضعفين نحو امتدّ وانحلّ ، أو فاعَل أو تفاعل أو افعلّ أو افعالّ المضعفات نحو حادّ وتحابّ واحمرّ واحمارّ ، فالمدار على القرينة ، ويختلف الوزن بالتقدير — هذا

وقد جاء اسم المفعول من (أفْعل) على مفعول نظير مجىء اسم الفاعل منها على فاعل كما تقدم فقالوا : أضعفت الشىء فهو مضعوف ، وأسعده الله فهو مسعود ، وأجنه الله فهو مجنون ، وأزكمه فهو مزكوم ، وأحزنه فهو محزون ، وأحبه فهو محبوب . وقد ورد مُحَب على القياس — كما جاءت هنا أيضاً فَعيل بمعنى (مُفْعَل) ، من ذلك طليق وبديل وقعيد وفريد وعليل (من أعله المرض) قال تعالى (الكتاب الحكيم) — وجاءت فَعول بمعنى مفعول نحو ركوب وجزور

ثم اعلم أنه قد ورد التبادل بين هذين النوعين وبين المصدر لما بين الفريقين من علاقة الاشتقاق على تفصيل ستعرفه .

التبادل بين المصدر وبين اسمى الفاعل والمفعول

لكل من المصدر وهذين النوعين صيغ قياسية خاصة به ، غير أنه قد أريد فى بعض الأحيان من صيغتيهما معنى المصدر كما أريد من صيغته معنياهما لقرائن فى الكلام توجب ملاحظة هذا التقارض — فورد المصدر على صيغتيهما كما فهم معنياهما من صيغته — وبهذا ينحصر الكلام فى فرعين

الفرع الأول التبادل بين المصدر واسم الفاعل

قد وقع التبادل بينهما فى الثلاثى ، فورد المصدر بزنة اسم الفاعل قليلا نحو فُلِج فالجا ، وعوفى عافية ، وهند حسنة الدالة ، قال تعالى (ولا تزال تطلع على خائنة ، ليس لوقعتها كاذبة ، فأهلكوا بالطاغية ، فهل ترى لهم من باقية ، لا تسمع فيها لاغية) ، وكاف قال بشر بن أبى خازم الأسدى :

كفى بالنأى من أسماء كاف   وليس لنأيها إذ طال شافى [١]

وخارج عند سيبويه فى قول الفرزدق :

ألم ترنى عاهدتُ ربى وإننى   لبين رِتاج قائما ومَقام
على حَلْفة لا أشتم الدهر مسلما   ولا خارجا من فىّ زور كلام [٢]

---

(١) النأى البعد والباء زائدة فاعل كفى ، وكاف مفعول مطلق وبه استشهد المفصل ، ووقف عليه بالسكون مع النصب على لغة ربيعة وبه استشهد الرضى راجع الخزانة شاهد ٣٢٢ ، والبيت مطلع قصيدة فى مدح أوس بن حارثة الطائى لما خلى سبيله من الأسر

(٢) الرتاج الباب المغلق والمراد باب الكعبة ، وقائما حال من الضمير فى الظرف الواقع قبله خبرا ، ومقام معطوف على رتاج والمراد به مقام ابراهيم ، والشاهد فى خارج على رأى سيبويه الذى يقول إنه مصدر معمول لمحذوف تقديره يخرج معطوف على جملة لا أشتم الواقعة جوابا للقسم الذى هو عاهدت ـ أما عيسى بن عمر فيقول : إن خارجا باقية بمعنى اسم الفاعل فهى حال معطوفة على جملة لا أشتم الحالية وجاز حذف العاهد عليه القرينة . فالخلاف فى الواقع مبنى على موقع جملة لا أشتم ـ والبيت من شواهد سيبويه جـ ١ ص ١٧٣ وقد فصل ما تقدم من خلاف ، وكذا المبرد فى الكامل جـ ٢ ص ٨٠ وما بعدها ، وكذا المفصل فى بابى الحال والمصدر ، والرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٣٣ ، ورجح المغنى رأى سيبويه فقال (لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم أنه لا يشتم مسلما فى المستقبل ولا يتكلم بزور لا أنه حلف فى حالة اتصافه بهذين الوصفين على شىء آخر) الباب الثانى الجمل التى لا محل لها من الإعراب (الجملة الرابعة) ـ والبيتان من قصيدة قالها فى أخريات أيامه تائبا بعد الحج لكنه نقض التوبة مرغما لهجاء جرير نساء قومه

وفهم معنى اسم الفاعل من المصدر كثيراً كقولهم : رجل عدل ، وصدق ، وزور ، ونوم ، وماء غور ، قال تعالى (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً)

ولم يرد التبادل بينهما في غير الثلاثي ، وندر فهم معنى اسم الفاعل من المصدر كما في قول الخنساء

ترتعُ مارتعت حتى إذا ادّكرتْ فأنما هي إقبال وإدبار [1]

الفرع الثاني التبادل بين المصدر واسم المفعول

قد وقع التبادل بينهما في الثلاثي فورد المصدر بزنة اسم المفعول عند الجمهور وإن كان قليلا نحو ميسور ومعسور في قولهم : دعه إلى ميسوره ودع معسوره أي زمن يسره وعسره فالكلام على تقدير مضاف ، ومعقول في قولهم رجل ليس له معقول أي عقل ، وفي قول الراعي :

حتى إذا لم يتركوا لعظامه لحما ولا لفؤاده معقولا [2]

ومفتون في قوله تعالى (بأيكم المفتون) والباء أصلية للملابسة

وأنكر سيبويه مجيء المصدر بزنة مفعول ، وتأول ماورد بما يبقيه اسم مفعول فجعل الميسور والمعسور صفتين للزمن على حذف الجار واتصال الضمير والأصل زمن ميسور فيه ومعسور فيه ، والمعقول بمعنى المحبوس المشدود صفة للعقل إذ قال (كأنه عُقِل له شيء أي حبس له لبّه وشُدِّدَ)[3] والمفتون إما أن تجعل البـــاء في بأيكم زائدة أو أصلية بمعنى (في)

---

(١) من شواهد الرضي على الكافية راجع الخزانة شاهد ٧٠ وتقدم في أبيات ص ٥٩

(٢) البيت في ذم سعاة الزكاة وشدة جورهم وتقدم بيت من القصيدة في ص ٧٥

(٣) راجع الكتاب جـ ٢ ص ٢٥٠ باب نظائر ما ذكرناه إلخ .

والمفتون الجنى، وذلك أنهم كانوا يقولون إن به ﷺ رَئِيّاً . هذا . والحق مع الجمهور لما فى هذه التأويلات من تكلف [١]

وفهم معنى اسم المفعول من المصدر كثيراً نحو درهم ضرب الأمير ، وثوب نسج اليمن ، قال تعالى (ولا يحيطون بشىء من علمه ، هذا خلق الله ، ولا تقتلوا الصيد ، جعله دكا) وقال ﷺ (من أحدث فى أمرنا هذا ماليس منه فهو رَدٌّ)، وهوى قال جعفر بن عُلْبة الحارثى

هواى مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثمانى بمكة موثق [٢]

أما فى غير الثلاثى فيشترك المصدر الميمى مع اسم المفعول على سبيل الأصالة ، والتميز بينهما بالقرائن .

﴿ فائدة ﴾

لا يخفى أن اسمى الفاعل والمفعول يتضمنان الذات فيجريان عليها خبرين وحالين ونعتين دون حاجة إلى التأويل فيهما ، وأن المصدر لا يتضمنها فلا يجرى عليها إلا على ملاحظة تأويله بأحدهما حسب ما يتطلبه المقام ، أو تقدير مضاف قبله مطابق للذات فلا داعى حينئذ إلى التأويل فيه ، وكلا الرأيين منقول عن البصريين والكوفيين فى أبواب الخبر والحال والنعت . أما علماء البلاغة فيبقونه على حاله دون ملاحظة أحد الوجهين السابقين لقصد المبالغة .

---

(١) المبحث مفصل فى شرحى المفصل والشافية ، ودرة الغواص الوهم ١٦٣

(٢) هواى مهوى ، ومصعد مبعد فى الأرض ، وجنيب مجنوب مستتبع ، وجثمانى جسمى ، والبيت خبر ومعناه التحسر ؛ وهو أول أبيات سبعة فى الحماسة « باب الحماسة »

النوع الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل

حكمة تسميتها

وجه تسميتها بهذا أنها شاركت اسم الفاعل فى أمرين (الأول) يرجع إلى اللفظ وذلك أنها مع غير الواحد المذكر تلحقها العلامات الموافقة له تماما كاسم الفاعل، فكما يقال ضاربة وضاربان وضاربون إلخ يقال فيها فرحة وفرحان وفرحون وهكذا، نعم ربما لا تدخل عليها بعض هذه العلامات إذا كانت من باب أفعل فعلاء وفعلان فعلى، فأن التأنيث فى البابين بالألف، كما أن مذكرهما لا يجمع جمع مذكر سالم ومؤنثهما لا يجمع جمع مؤنث سالم إلا أن المدار على أكثر الأوزان — وليس مثلها فى ذلك اسم التفضيل، لأن أغلب استعمالاته أن يكون خالياً من أل والإضافة أو يكون مضافا للنكرة فيلزم حينئذ لفظ المفرد المذكر سواء أكان للواحد أم لا وللمذكر أم لا، والتعويل على الغالب فى النوعين، و (الثانى) يرجع إلى المعنى ألا ترى أنها تشاركه فى أن كلا منهما يدل على ذات وحدث قائم بها، وإن افترقا بعد فى أن دلالته على وجه الحدوث والتجدد وهى على وجه الدوام والاستمرار، فليس هذا بمؤثر على ناحية الاشتراك بينهما

فلهذين اختصت من بين المشتقات بهذا العنوان وعملت النصب كاسم الفاعل نحو: علىّ حسن وجها أو الوجه مع أنها مأخوذة من مصدر فعل قاصر وأنها غير دالة على الحدوث كالفعل الذى هو أصل اسم الفاعل فى العمل

تعريفهـــا

عرفها ابن مالك بخاصتها على سبيل الرسم فقال:

صفة استُحسن جرّ فاعلِ   معنى بها المشبهةُ اسمَ الفاعل

وإيضاح هذا التعريف أن الصفة المشبهة تمتاز عن غيرها من المشتقات باستحسان إضافتها إلى فاعلها فى المعنى نحو علىّ حسنُ الوجهِ بالإضافة فأن أصله علىّ حسن وجهُهُ برفع الظاهر السببى لأنه الفاعل حقيقة إذ الحسن قائم به ، ثم هو مع هذا فيه ضمير يعود على المسبب قبله لوجوب ارتباط الصفة مع ما يجرى عليه مبتدأ أو موصوفا أو ذا حال ، والتركيب بهذه الصورة الأولى الأصلية يؤدى المعنى المراد وهو إثبات الحسن لوجه علىّ على سبيل الدلالة الأولية . وهم إذا قصدوا المبالغة فى تأديته سلكوا طريقاً آخر فنقلوا الرفع عن هذا السببى إلى ضمير مستكن فى الصفة راجع إلى المسبب الجارية عليه الصفة ليكون الحسن الذى هو مدلولها قائماً بالمسبب الذى هو كل للسببى ، فلا مناص حينئذ من استبقاء السببى إذ لا يمكن حذفه خوف فوات الغرض ، ولا سبيل إلى رفعه على الفاعلية إذ لا يتأتى أن يكون للصفة مرفوعان ولا يجوز رفعه على اعتبار البدلية من الضمير خوف الالتباس بالفاعل ، فإذا بقى منصوباً تبين أنه محط القصد بالحسن ، وبذلك اتصف بالحسن إجمالا فى ضمن المسبب وتفصيلا بذكره خاصة وكان أوقع فى النفس للإبهام أولا والتفسير ثانياً ، ومما يزيل الشك فى نقل الإسناد إلى الضمير العائد لما جرت عليه عند نصب السببى لحوق علامات التأنيث والتثنية والجمع بها وقتئذ فيقال: هند حسنة وجها والعليان حسنان وجهاً وما شا كل هذا ، ولا تدخل هذه العلامات الصفات إلا وفيها ضمائر مستترة تدل عليها هذه العلامات ، وإنما جاز إسناد الصفة إلى ضمير المسبب بعد إسنادها إلى السبب لأمرين : (الأول) أنها فى اللفظ محولة عليه (الثانى) أنها فى المعنى دالة على صفة له سارية من طريق السببى إليه ،

إذ الكل يحسن بحسن الجزء على وجه المجاز للمبالغة المنشودة فلا غرابة في معاملة صفة السببي كصفة المسبب فيستكن ضمير المسبب فيها كما يستكن في صفته الحقيقية ، ثم إن هذا السببي المنصوب قد يكون نكرة وقد يكون معرفة ، فإن كان نكرة فقد ورد على ماينبغي لأنه سيق لتفسير الإبهام قبله ويكون تمييز نسبة محولا عن الفاعل ، وإن كان معرفة فنصبه مستكره لأنها قاصرة لا تنهض للعمل فيه ولذا قيل إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به إلحاقاً لها باسم الفاعل للصلة بينهما ، ومن هذا (معاقد الأزُر) في قول خِرْنِق بنت هفّان القيسية :

النـازلين بكل معترك　　والطيبون معاقدَ الأزُرِ [1]

ولا ريب أن التخلص في نصبه بالتشبيه بالمفعول به تعلق بنسج العنكبوت إذ لا نظير له في الاستعمال، فكان خيراً من هذا وأحسن أن يجر هذا السببي بأضافتها إليه فيقال : على حسن الوجهِ بالجر كما سبق ، فأنه مع الاحتفاظ بالمبالغة التي كانت موجودة عند النصب ضم إليها التباعد عن هذا الثقل ، والصفة في هذه الحالة تلحقها العلامات الدالة على نوع المسبب كحالة النصب تماماً ، انظر إلى (أسيلة) في قول المرقش الأكبر :

وربـأسيلة الخدين بكر　　مُهَفْهَفَةٍ لها فرعٌ وجيدُ [2]

---

(١) من شواهد سيبويه جـ ١ ص ١٠٤ ، والغرض من البيت وصفهم بالشجاعة والعفة ، وهو من قصيدة في رثاء زوجها بشر الضبعي ومن قتل معه يوم قلاب، ذكرت في أمالي القالي جـ ٢ وغيرها .

(٢) أسيلة الخدين طويلتهما مع الاسترسال ، والبيت من قصيدة في المفضليات ، وفي الأغاني أخبار المرقش الأكبر جـ ٦ ص ١٣٢

وإلى (بعيدة وَطَيّبة) فى قول أعرابى:

أكلت دماً إن لم أرُعْكِ بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر [1]

ومن المستملح فيه الإضافة قوله تعالى (رفيع الدرجات، سريع الحساب، شديد العقاب، غليظ القلب) ـ ولقد بان من هذا كله أن استحسان الإضافة فيها للفاعل إنما كان بعد نصبه ولم تضف إليه بادىء ذى بدء لأنها عينه، وكيف يضاف الشىء إلى نفسه؟ فاعليته باعتبار المعنى لا باعتبار الصنعة، ولا يعترض على هذا التعريف بأن من صورها ما تمتنع فيه الإضافة أو تقبح أو تضعف، فأن الاستحسان باعتبار نوعها وليس بلازم أن يطرد فى كل استعمالاتها، وإنما قلنا اختصت الصفة باستحسان الإضافة لأن اسمى الفاعل والمفعول يمتنع إضافتهما لمرفوعيهما باقيين على معنييهما للعلة السابقة، نعم تجوز إضافتهما إذا حولا إلى الصفة المشبهة، وسيجىء تفصيل هذا فى مبحث مستقل.

ولما كانت صيغها من الثلاثى المجرد مغايرة لصيغها من غيره فى الحكم من حيث القياسية والسماعية فى الأولى، والقياسية فقط فى الثانية مع تخالف معنى القياسية فيهما على حسب ما تقدم فى المصدر، وجب جعل الكلام على صيغها فى مطلبين

المطلب الأول فى صيغها من الثلاثى

تصاغ الصفة المشبهة من الثلاثى فى بابين منه وهما : (فَعِل) مكسور

---

(١) فى أكلت دما وجوه قال التبريزى (وأجود الوجوه أن يكون الغرض قتل لى قتيل فأخذت الإبل فى ديته فشربت ألبانها فكأنى أشرب دم ذلك القتيل) وأرعك أفزعك، وبعيدة مهوى القرط طويلة العنق، والنشر الرائحة، وقبل البيت آخر وهما مذكوران فى الحماسة باب (مذمة النساء).

العين اللازم و (فَعُل) مضمومها ولا يكون إلا لازماً

لأن الباقى من الثلاثى وينحصر فى بابين هما : (فَعِل) مكسور العين المتعدى و(فَعَل) مفتوح العين مطلقاً، قد اختص به اسم الفاعل على ماتقدم تفصيله ـ وإنما استأثرت الصفة المشبهة ببابيها المذكورين لاقتضائها أمرين : (اللزوم فى المادة، والدوام فى المعنى) والبابان مع اللزوم فيهما مادة يفيدان الاستمرار الزمنى ، وذلك أن (فَعِل) مكسور العين اللازم يغلب استعماله فى الأعراض المستقرة من الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحِلَى (جمع حِلية وهى الخلقة) والألوان وما شاكل ذلك مما يطول بقاؤه ، و (فَعُل) مضموم العين مستمر البقاء لأنه موضوع للغرائز ـ أما (فَعَل) مفتوح العين اللازم فأن استمراره الزمنى قليل .

كلمة فى قياسيتها منه

عرفت أنها قد استحقت البابين الأولين للتناسب بينها وبينهما لكنها مختلفة الحكم فيهما وذلك للفرق بينهما فأن (فَعِل) اللازم يمتاز بوفرة أفعاله وغلبة تداولها فى الكلام مع توزيع معناه العام السابق بيانه إلى أنواع ثلاثة ستأتى ، وُسِم كل منها باسم خاص به ، وقد وردت مؤدية له طائفة كبيرة من الكلمات على صيغة مخصوصة به تضافر المسموع منها على اعتبار الصيغة قياسية فيه ، بخلاف (فَعُل) فى الأمرين فلم يستفض شيمان أفعاله فى الكلام ، ولم يتشعب معناه العام إلى شعب متغايرة تنفرد كل شعبة منها بطائفة كثيرة من الكلمات على صيغة مخصوصة حتى يمكن اعتبارها قياسية فيه مثل الأول،

أما (فَعَل) اللازم مفتوح العين فاستمراره الزمنى قليل مع قلته بالنظر للمتعدى منه فى الاستعمال .

ومن هنا كانت للصفة المشبهة أوزان قياسية من الباب الأول وتعددها لتعدد الأبنية، ومعنى قياسيتها الاعتداد بها عند فقد السماع كما عرفت، وأوزان غالبة من الثانى لم تصل إلى حد القياس، وقليلة من الثالث وهاك بيان صيغها على مقتضى ذلك الحكم على هذا الترتيب

صيغها من الثلاثى

الباب الأول ـ (فَعِل) مكسور العين اللازم جاءت فيه قياسية على ثلاثة أوزان : الوزن الأول: (فَعِل) بكسر العين ومؤنثه (فَعِلة)، وينقاس فيما دل على الأدواء الباطنة وما يناسبها من العيوب الباطنة ونحو ذلك من الهيجانات والخفة غير حرارة الباطن والامتلاء، وذلك نحو وَجِع ولَوِى (مريض بالمعدة) ونكد ولحز (بخيل) وشكس (سيء الخلق) وخرف (ذاهب العقل للكبر) وقطم (شهوان اللحم أو النكاح) وعم (مطموس البصيرة) وأشر وحزن وفرح وغضب وبطر وخفر (شديد الحياء) الوزن الثانى : (أَفْعَل) ومؤنثه (فعلاء) وينقاس فيما دل على الألوان والعيوب الظاهرة والحِلَى، وذلك نحو أزهر (مشرق الوجه) وأشهب وأدرد (ذهبت أسنانه) وأخن (منتن الرائحة) وأزبّ (كثير الشعر) وأصمع (صغير الأذن) وأقعس وأرسح (قليل لحم العجز والفخذين) وأخفش (ضعيف البصر) وأعشى وأجهر وأحوص وأعمى وأحور ـ وقد تنفرد أفعل فتكون بدون فعلاء إما لمجرد الاستعمال، من هذا قولهم غلام أمرد ورجل آلى وأصلع، أو لمانع خلق كأكمر وآدر ـ كما أن فعلاء انفردت أيضاً إما لمجرد الاستعمال نحو امرأة حسناء وفرس شوهاء

(طويلة رائعة) وامرأة عجزاء ، وحلة شوكاء (خشنة المس لجدّتها) ، أو لمانع خلقى نحو رتقاء وعفلاء [١] ـ الوزن الثالث : (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلى) وينقاس فيما دل على الامتلاء والخلو وحرارة الباطن ، وذلك نحو شبعان وغرثان (جائع) وصديان وريان وحران ، قال عروة بن حزام العذرى:

لئن كان برد الماء حرانَ صادياً إلىّ حبيباً إنهــا لحبيب [٢]

وما تقدم من كون مؤنث فعلان هو فعلى مطرد فيها ولو من غير هذا الباب، وقلما قرن مؤنثها بالتاء فأنه فى كلمات محصورة نظمها ابن مالك فى قوله

أجزْ فَعْلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا وسـيفانا وضحيانا
وصوجانا وعلانا وقشـوانا ومصـانا
وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا [٣]

وقد جاء فعلان بلا مؤنث كرحمن ولحيان ـ هذا ـ وقد دخلت بعض هذه الأوزان الثلاثة على بعض فدخلت (فعِل) على أفعل كحدب وأحدب (خارج الظهر داخل الصدر) ، وقعس وأقعس ضد ماقبله ، وعلى فعلان كعطش وعطشان وصد وصديان ـ ودخلت (أفعل) على فَعِل كأحمق وحمق ، وعلى فعلان كأهيم وهيمان ـ ودخلت (فعْلان) على فعِل كغضبان

(١) فى المزهر النوع الأربعين (فعلاء صفة لاأفعل لها) مافيه الكفاية من الأمثلة
(٢) حران وصاديا حالان من ضمير المتكلم فى إلى تقدمتا عليه ، وضمير إنها لابنة عمه عفراء ، والبيت من شواهد الرضى (باب الحال) راجع خزانة الأدب شاهد ١٩٦
(٣) الأبيات مع شرحها فى المزهر النوع الأربعين أواخر (ضوابط واستثناءات فى الأبنية وغيرها) ، وفى شرح الأشمونى على الألفية باب مالا ينصرف .

وغضب ، وعجلان وعجل ، وعلى أفعل نحو شمثان وأشعث

هذه هي الأبنية الثلاثة القياسية ـ فما جاء من هذا الباب على غيرها فمسموع وهو كثير جداً نحو : بخيل وسقيم وأسيف (حزين) وكهل وحُر وصِفر (خال) ولحم نِيء (غير ناضج) وغيور .

الباب الثاني (فعُل) مضموم العين وأوزانه غالبة فقط ، وأشهرها (فَعيل) نحو جميل وشريف ومزير (قوي القلب) وعتيد ورزين وطويل ـ ثم (فعْل) ساكن العين إما مفتوح الفاء نحو ضخم وشهم وسهل وعذب وسمح ونخم وصعب ، أو مضمومها نحو صلب وغمر (غير مجرب) ، أو مكسورها نحو عفر (خبيث) وغر ـ ويلي هذه الأوزان (فَعَل) مفتوح الفاء والعين نحو حسن وبطل ، أو مضمومهما نحو جنب وسرح ، ولم نقف على مثال لمكسورهما ـ و (فَعال) نحو جبان وحصان ورزان وسيف كهام (كليل) وسحاب جهام (لا ماء فيه) ـ و (فُعال) كشجاع وفرات ـ و (فُعَال) كقراء ووضاء ـ و (فَعول) كوقور ـ و (أفعل) كأحرش (خشن) ـ وغير هذا من أوزان نادرة .

وإذا تأملت في الأمثلة الماضية للبابين المذكورين فأنك ترى أن الصفة قد توافقت صيغها في بعض أوزانهما بقطع النظر عن القياسية والسماعية ، فاشتركت فيهما صيغة (فعْل) مثلثة الفاء مع سكون العين ، وفعيل ، وفعول ، وأفعل ، فهذه ستة أوزان

الباب الثالث (فَعَل) مفتوح الفاء والعين ، وردت منه أمثلة قليلة ، لأن هذا الباب قد انحاز إلى قياس اسم الفاعل كما تقدم ، فمن أمثلة الصفة المشبهة فيه حريص وأشيب وشيخ وعفيف وخفيف وجواد ، وطيّب

ونحوه مما كان فعله أجوف كسيد وميت وهين لأن المصوغ منه على (فَيْعِل)، وأما المصوغ من صحيح العين فعلى (فَيْعَل) كصيرف وذلك للفرق بينهما، وقد استغنى الفعل بالصفة المشبهة فى هذه الأمثلة عن اسم الفاعل فلم يسمع فيه وزنه، وأما ماسمع فيه وذلك نحو مال فهو مائل وأميل، ونبغ فهو نابغ ونبيغ، ونعس فهو ناعس ونعسان، وسها فهو ساه وسهوان، وفى المثل (إن الموصِّين بنو سهوان)[1] فلايقال إنه قد استغنى بها عنه، وإلى كل ماتقدم فى الأبواب الثلاثة على وفق ماسلف أشار ابن مالك فى باب اسم الفاعل بقوله:

. . . . بل قياسه فَعِل

وافعَلُ فَعلانُ نحو أشر   ونحو صديان ونحو الأجهر

وفَعْل أولى وفعيل بفَعُل   كالضخم والجميل والفعل جَمُل

وأفعل فيه قليل وفَعَل   وبسوى الفاعل قد يَغنَى فَعَل

وإطلاق الناظم عليها اسم الفاعل منظور فيه إلى المعنى اللغوى الذى لايراعى فيه التفرقة بينهما

المطلب الثانى فى صيغها من غير الثلاثى

تنقاس من غير الثلاثى على زنة اسم الفاعل تماماً، لكن بشرط أن يكون المعنى على جهة الدوام للفرق بينها وبينه، وذلك نحو مرتفع القامة مستقيم الرأى معتدل المزاج.

الموازنة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

سلف أنها قد شاركته فى أمرين مع بعض المخالفة فيهما، وهناك

---

(١) بنو سهوان بنو آدم وقد عهد اليه فسها ونسى، راجع مجمع الأمثال (المعرّة).

فوارق كثيرة : منها ما يتصل بالصرف وحده ، أو بالنحو وحده ـ ومنها ما يشترك فيهما ، وسنقصر الكلام على مالا يختص بالنحو

الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل [١]

١ ـ استحسان إضافتها إلى الفاعل فى المعنى بخلافه على ماتقدم تفصيله

٢ ـ أنها لا تصاغ إلا من اللازم لأنها مفيدة للدوام الذى يجب أن يكون فعله لازماً ولا يلزم العكس إذ قد يكون لازماً غير دائم ، وماورد فيها من المتعدى كرحيم ورحمان وعليم وخبير وبصير فبعد تنزيله منزلة القاصر

٣ ـ أنها موضوعة لنسبة حدثها إلى الذات على وجه الدوام فى الأزمنة الثلاثة بخلاف اسم الفاعل فأنه على وجه الحدوث فى أحد الأزمنة على سبيل التبادل .

٤ ـ أنها من الثلاثى يغلب عدم مجاراتها المضارع تذكيراً وتأنيثاً كجميل الظاهر أبيض الشعر ، ويقل مجاراتها له فيهما كطاهر القلب وشاحط الدار ، قال عدى بن زيد بن حمار التميمى

من صديق أو أخى ثقة   أو عدو شاحط داراً [٢]

ومن غير الثلاثى تلزم مجاراتها له ـ أما اسم الفاعل فأنه يجارى المضارع

---

(١) فى المغنى الباب الرابع (ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وفى الاشباه والنظائر الفن الرابع (ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل) وفى شراح الألفية وحواشيها الكفاية فى الفروق عامة صرفية ونحوية .

(٢) شاحط بعيد ، ودارا تمييز ، والجار والمجرور متعلقان بيلاق فى بيت قبله ، والغرض التعميم فى ملاقاة الناس للشدائد الصديق والعدو والقريب والبعيد ، والبيت من شواهد المغنى ، واستشهد به سيبويه على النصب بعد الصفة على التشبيه بالمفعول به جـ ١ ص ١٠٢

العين لزوماً تذكيراً وتأنيثاً ، والمراد بالمجاراة المذكورة الموافقة العامة في الحركات والسكنات وإن اختلفت أعيان الحركات ، ألا ترى العين مكسورة في نحو قائم وفاهم وسالم مع أنها ليست مكسورة في مضارعاتها ، ولذا قال ابن الخشاب (هو وزن عروضي لا تصريفي)

هذا رأى الجمهور ومعهم ابن مالك ومن تبعه . ويرى الزمخشرى وابن الحاجب وابن العِلْج ومن تبعهم أن الصفة المشبهة لا تجارى المضارع بخلاف اسم الفاعل فعلى مذهبهم تصاغ من الثلاثى فقط وتكون منه على غير وزن فاعل - فالنسبة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل على رأى الجمهور فى الثلاثى العموم والخصوص المطلق والعام الصفة ، وفى غير الثلاثى التساوى ، والتمييز بينهما عند الصلاحية فى الثلاثى والتساوى فى غيره راجع إلى المعنى للدوام فيها والحدث فيه ، ويظهر أثر اختلاف المعنى فى الاستعمال كما ستعرف - والنسبة على رأى المخالفين فى الثلاثى التباين ، ولا نظر لغير الثلاثى لعدم صوغها منه عندهم فهما حينئذ متباينان مبنى ومعنى .

واعلم أن هذا الخلاف لا يحول دون تحويل كل منهما للآخر وإعطائه حكمه فى المعاملة اللفظية على ما ستعرف قريباً إلا أن التحويل عند الجمهور يكون اعتبارياً فى تحويل اسم الفاعل مطلقاً إلى الصفة لبقاء بنائه الموازن للمضارع وفى تحويل الصفة إلى اسم الفاعل إن كانت من غير الثلاثى أو كانت منه مع الموازنة لبقاء بنائها على حاله فى النوعين ، ويكون حقيقياً فى الصفة إن كانت من الثلاثى مع عدم الموازنة لتغير بنائها إلى بناء (فاعل) ويتبع التحويل أيا كان إطلاق اسم المحول إليه على المحول عندهم - أما التحويل عند المخالفين فإن كان اعتبارياً وذلك كتحويل اسم الفاعل مطلقاً إلى الصفة

فلا يستتبع إطلاق اسمها عليه لبقاء بنائه ، وإن كان حقيقياً كتحويل الصفة من الثلاثى إلى اسم الفاعل فأنه يوجب إطلاق اسمه عليها حينئذ لتغير صيغتها . وبذلك تبين أنه لا أثر للخلاف إلا من حيث التسمية كما رأيت

ومذهب المخالفين أحكم من حيث تمايز النوعين بناء ، إلا أن الحق مع الجمهور ، وذلك أنهم متفقون جميعاً على أن سمة الصفة المشبهة الخاصة بها استحسان إضافتها لفاعلها معنى ، فما بالهم خالفوا الجمهور وقصروا اسمها فى المستحسن إضافته على الوزن المخالف للمضارع فى الثلاثى دون الموافق له ، وهلا ألحقوا الوزن الموافق بالمخالف فى التسمية كما ألحق به فى المعاملة المقصودة بالذات ، ثم كيف يهدرون اسم الصفة المشبهة من غير الثلاثى مع أنها قسيمة اسم الفاعل؟

لهذا سنقتفى رأى الجمهور فى التحويل الآتى بين الصفات فتنبه لذلك .

وإذا تأملت هذه الفروق الأربعة علمت أن الأول يرجع لاستعمالها والثانى والرابع لمادتها والثالث لمعناها . وهاك مايختص بها من الألفية قال الناظم

صفة استحسن جرّ فاعل معنى بها المشبهةُ اسمَ الفاعل
وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر [1]

تحويل بعض هذه الأنواع الثلاثة إلى بعض

قد عرفت أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة له صيغ خاصه تؤدى معناه بحسب وضعه ، وقد يقصد تحويل بعضها إلى بعض ليفيد المحول معنى المحول إليه وينسحب عليه اسمه فتجرى عليه أحكامه ، إلا أن ذلك لا يتيسر فى الجميع ، فلم يحولوا اسم الفاعل إلى اسم المفعول

---

(١) المراد من الحاضر الدائم لا الحال كما يتبادر

ولا اسم المفعول إلى اسم الفاعل لتباعد معنييهما ، كما لم يحولوا الصفة المشبهة إلى اسم المفعول لاختلاف مادتيهما تعدياً ولزوماً ومعنييهما أيضاً ، فلم يقع إلا تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل لتقارب المعنيين، أو تحويلهما إليها بعد إشرابهما معناها ـ فهذه أنواع ثلاثة .

الأول تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل :

إذا أريد من الصفة المشبهة الحدوث الذى هو معنى اسم الفاعل ، فإن كانت من الثلاثى وكانت موافقة وزن المضارع كاسم الفاعل اكتفى فى تحويلها إلى اسم الفاعل بذكر أحد الأزمنة الثلاثة معها إرشاداً إلى التحويل لاتفاق زنتهما ، وإن كانت مخالفته فلابد أن تحول إلى زنة اسم الفاعل ليوافق اللفظ المعنى فيقال فى سيد : سائد مثلا ، قال الرضى (وإن قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فتقول فى حسن حاسن الآن أو غدا قال تعالى فى ضيّق لما قصد به الحدوث « وضائق به صدرك » وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة)[1]

قال ابن يعيش (وعدل عن ضيّق إلى ضائق ليدل على أنه ضيق عرض فى الحال غير ثابت وعلى هذا قوله تعالى « إنهم كانوا قوما عامين » عدل عن عمين إلى عامين لهذا المعنى)[2]

ومن ذلك قول أشجع السلمى فى رثاء عمرو بن سعيد الباهلى :

وما أنا من رُزْءٍ وإن جلّ جازعُ ولا بسرور بعد موتك فارحُ[3]

وإن كانت من غير الثلاثى فلا ملجأ من الإشارة للحدوث بذكر أحد

---

(١) شرحه على الكافية ، اسم الفاعل (٢) شرحه للمفصل (الصفة المشبهة)

(٣) الشاهد فى كل من جازع وفارح ، والبيت من مرثية فى ديوان الحماسة ، لكن أشجع لا يحتج بشعره لأنه كان فى عصر الرشيد ، فالغرض الاستئناس

الأزمنة الثلاثة معها حينئذ فقط لاتحاد الوزنين نظير ما تقدم فى الثلاثى فيقال : علىّ مبتهج الآن مثلا ، وفى كلا النوعين صارت اسم فاعل .

الثانى تحويل اسم الفاعل الى الصفة المشبهة :

إذا أريد من اسم الفاعل الدوام الذى هو معنى الصفة المشبهة فأنه يشترط فيه أن يكون فاعله والحالة هذه كفاعلها سببياً وثيق الصلة بالمسبب الذى يجرى عليه اسم الفاعل ليتحقق فى اسم الفاعل عند التحويل ملاءمته للصفة فى المعنى والاستعمال ، فيجرى عليه ماجرى عليها تماما بالتفصيل سواء بسواء من : صحة نقل الإسناد الى ضمير المسبب ونصب السببى على الوجهين وإضافة اسم الفاعل اليه ، على أن اسم الفاعل فى هذا الحين قد صار من مواد الصفة المشبهة ويطلق عليه اسمها نظير ماقلناه فيها عند تحويلها إلى اسم الفاعل إلا أن اسم الفاعل هنا يبقى على صيغته بدون تغيير فيها إذ الصفة المحول إليها ليست ذات صيغ مخصوصة ينقلب إليها اسم الفاعل بخلاف العكس - ثم إن اسم الفاعل متى كان من اللازم فأنه يتحول اليها متى توافر فيه نية الدوام ورفعه السببى القوى الربط ، سواء أكان من الثلاثى أم من غيره نحو : علىّ شامخ نسبه طاهر قلبه باد فضله ، وهند سام عقلها وضامر بطنها وجائل وشاحها [1] وعلىّ منكسر فؤاده ومبيض وجهه ، فلك فى هذه الأمثلة نقل الإسناد من السببى إلى ضمير المسبب فتنصب السببى بعدئذ للمبالغة على وجهى الإعراب المعروفين وتجره استحساناً أيضاً للمبالغة مع التخلص كما سبق ، ويظهر جلياً اعتباره صفة مشبهة عند النصب لأنه من اللازم فوجود المنصوب بعده مرشد الى التحويل للصفة ، كما يتمحض

(١) الوشاح كالقلادة من أدم فيه جوهر ، وجائل مضطرب لوفوره .

عند الإضافة لأنها فرع النصب ، ولا يقال إن إضافة اسم الفاعل لفاعله ممنوعة لأن الإضافة مسبوقة بالنصب، ففاعليته معنوية والمحظور إضافته لفاعله مع بقائه على معناه بدون هذا العمل إذ يكون الشيء مضافا لنفسه ، ومما أضيف استحسانا من هذا النوع في الثلاثي (تائب النفس) في قول عبدالله بن رواحة :

تباركتَ إني من عذابك خائف وإني إليك تائبُ النفس باخع [1]

و (سامي العينين) في قول خِطام المجاشعي :

جُبْتُهما بالنعت لا بالنعتينْ على مُطار القلب سامي العينينْ [2]

ويحتمل النصب والإضافة (الضاحك السن) في قول الأعشى :

الضاحك السن على همه والغافر العثرة للعاثر [3]

وفي غير الثلاثي (بجلوّذ السير) في قول الشماخ بن ضرار الغطفاني

مُجلَوّذُ السير خرّاجٌ على مهَل من الأضاميم سباقُ المواحيدِ [4]

---

(١) من شواهد التصريح على التوضيح (فصل يجوز في الاسم الفضلة التالي للوصف العامل النصب والخفض) وهمع الهوامع عمل الصفة المشبهة .

(٢) جبتهما قطعتهما والضمير للمهمهين في البيت قبله ، وبالنعت لا بالنعتين أي وصفا في مرة واحدة لحذقه ومهارته ، ومطار القلب أي فرس هذه صفته . والبيت شرح استطراداً لمناسبة شاهد من قصيدته في الرضي . راجع الخزانة شاهد ١٣٥

(٣) ثاني بيتين مدح بها علقمة بن علاثة لما عفا عنه وأحسن إليه، راجع الشعر والشعراء

(٤) المجلوذ المسرع وهو من سير الإبل ، والأضاميم جمع إضامة (الحجارة) والمواحيد جمع ميحاد (الأكمة) ـ يصف أنه كثير الخروج من بين الحجارة على مهل في سيره كثير السبق بين تلك الآكات ، ضرب ذلك كله مثلا لقدرته على الشعر وحسن تصرفه في فنونه يتأنى فيما تحسن فيه الأناة ويسرع فيما تسهل فيه السرعة . والبيت من قصيدة في هجاء الربيع بن علباء السلمي ذكرت في رغبة الآمل على الكامل جـ ١ ص ٧٤ وما بعدها .

أما إن كان من المتعدى لواحد فالجمهور على منع تحويله ، وإن اجتمع فيه الأمران لأن التحويل ثمرته تظهر جلية فى الإضافة إلى المرفوع بعد نصبه . ولايخفى أنه إذا أضيف التبس الأمر على السامع وظن أنه مضاف لمفعوله كما هو مطرد فيه وضاع عليه مقصود المتكلم ، ولجاز الفارسى والناظم التحويل مع أمن اللبس عند الإضافة ، وابن عصفور وابن أبى الربيع بشرط حذف المفعول اقتصاراً ، ويشهد لهذين القولين ورود الإضافة للفاعل فى المتعدى قال تعالى (إن ربك واسع المغفرة) وقال الشاعر

ما الراحمُ القلبِ ظلاماً وان ظُلِما ولا الكريمُ بمنّاع وإن حُرِما

وإن كان من المتعدى لأ كثر فقد نقل بعضهم الإجماع على المنع

تحويل اسم المفعول الى الصفة المشبهة :

اسم المفعول من المتعدى لواحد سواء أكان من الثلاثى أم من غيره يحول متى استوفى الأمرين الماضيين كاسم الفاعل من اللازم تماماً فيرفع السببى على الفاعلية الآن وينصبه على الوجهين السابقين ويضاف إليه أيضاً بلا خلاف إذ هو فى الصورة كاللازم . نحو على مهزول فصيله ، مشكور فعله ، مؤدب خادمه ، مهذبة أخلاقه ، فلك فى كل هذه الأمثلة تحويل الإسناد عن السببى فينصبه على طبق ما فات ثم يجر بالإضافة للمبالغة فيهما ، ومن شواهد النصب (مجلوة وجنايتها) فى قول الشاعر .

لو صنت طرفك لم ترَعْ بصفاتها لما بدت مجلوةً وجناتِها[1]

ومن شواهد الجر (محجوب الغنى) فى قول عبد الله بن الزَّبير الأسدى .

---

(١) راجع شرح التصريح المبحث السابق .

في غير مُحجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت (١)

ومن ذلك (مُطار القلب) في بيت خطام الماضي ـ هذا ولا يغيب عن الذهن أن اسم المفعول الآن يطلق عليه اسم الصفة المشبهة كما أطلقت على قسيمه وهو اسم الفاعل عند التحويل ، ويعلل وجه بقاء بنيته على صورتها مع تحويله بما ذكر في قسيمه أيضاً ، فالنتيجة أن ما جرى على أخيه يجرى عليه في كل شيء حتى جعل المرفوع فاعلا معه ، وقد يكون هذا مستغربا ، لكن يدفع هذا الاستغراب خالد بقوله (ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث، أما إذا أريد به معنى الثبوت فأنه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجر بالإضافة) (٢)

وإلى هذا النوع أشار ابن مالك بقوله :

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع

ومما تجب ملاحظته أن هذا التحويل لا يجوز فيه إلا إذا كان على زنته القياسية ، فأن كان من الثلاثي على فعيل فأنه ممنوع ، قال الأشموني (وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج إلى السماع) (٣)

وإن كان اسم المفعول من المتعدي لأكثر من واحد فالإجماع على المنع

---

(١) المعنى يشرك صديقه في غناه عند السعة فأن أدبرت الدنيا عنه لا يتشكى، والبيت ثاني أبيات ثلاثة قالها في مدح عمرو بن عثمان بن عفان ، مذكورة في الحماسة (باب الأضياف والمديح) ، والكامل شرح الرغبة جـ٣ ص ١٦

(٢) راجع التصريح الموطن السابق

(٣) راجع شرحه على الألفية

النوع الرابع أفعل التفضيل

هذه الترجمة صارت فى الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة من بناء أفعل ولو تقديراً كخير وشر وحبّ، سواءاً كانت الزيادة فى الحسن أم القبح، فلا اعتراض على الترجمة بالقصور حتى يستبدل بها اسم التفضيل أو اسم الزيادة

تعريفه : اسم مصوغ على أفعل ولو تقديراً لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل، نحو محمد أفضل من علىّ

خرج بقيد (أفعل) باقى المشتقات عدا الصفة المشبهة التى على وزن أفعل فأنها تخرج بالقيد الثانى وهو (زيادة صاحبه إلخ) . وقولنا ولو تقديراً لدخول (خير وشر وحب) إذ أصلها أخير وأشر وأحب، حذفت همزة الأولين لكثرة الاستعمال وإن شذا قياسا، وقد وردا على الأصل قال رؤبة :

بلالُ خيرُ الناس وابن الأخير

وقرأ قتادة وأبو قلابة قوله تعالى (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين، وحمل عليهما مع القلة فى التداول حبّ فكانت شاذة قياساً واستعمالا، من ذلك قول الأحوص

قد زاده كلَفا بالحب أن منعت ... وحبُّ شىء إلى الإنسان ما منعا[1]

وصيغة التفضيل أفعل للمذكر، ومؤنثها فُعلى نحو هند فضلى أخواتها[2]

شروط صوغ أفعل التفضيل

يصاغ أفعل التفضيل بشروط ثمانية :

---

(١) البيت فى لسان العرب (حب)

(٢) صيغة المذكر مستفيضة فى مجمع الأمثال فى غاية كل من الأبواب الثانية والعشرين، وفى غاية الباب الأول كلة قيمة عن اسم التفضيل

الأول : أن يكون لمصدره فعل ، وذلك لعدم تحقق الشروط السبعة الآتية إلا به ، وشذ بناؤه مما لا فعل له نحو هو أولهم ، وأقمن بالشيء ، وأحنك الشاتين من الحنك ـ ومنه عند ابن مالك (ألصّ من شِظاظ) [1] لكن حكى ابن القطاع فعلا ثلاثياً له .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، وإلا فأن أريد بناء التفضيل منه بدون حذف شيء منه فواضح الاستحالة لأن أفعل التفضيل ثلاثي مزيد فيه همزة التفضيل ، ومع حذف حرف أو حرفين يلتبس المعنى ، فلو قيل (أدحر) من دحرج ، و (أخرج) من استخرج لالتفت الذهن إلى غير المأخوذ منه وهكذا في سائر الزائد على ثلاثة أحرف ، وقد شذ هو أخصر من غيره لأنه مأخوذ من اختصر ـ وقد سمع كثيراً بناء التفضيل من (أفعل) كهو أعطاهم وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لي من فلان ، وهو أسدى للمعروف من عليّ ، وهذا المرض أوجع من غيره ، قال هشام بن عُقْبة العدوى

فلم تُنْسِني أوفى المصيباتُ بعده ولكنّ نكءَ القرحِ بالقرح أوجعُ [2]

وهو أرخى من غيره قال سيدنا حسان بن ثابت :

كلتاهما حلَبُ العصير فعاطِني بزجاجة أرخاهما للمفصل [3]

---

(١) شظاظ كان قاطعا للطريق مع مالك بن الريب ، والمثل في مجمع الأمثال (اللام)

(٢) نكء القرح قشره قبل البرء ، و (نكء القرح بالقرح أوجع) مثل في مجمع الأمثال (النون) ، والبيت من مرثية له في أخيه ذي الرمة الشاعر المشهور بعد مصابه بأخيه أوفى فازداد احتراقه عليه (والشجي يبعث الشجي) ، مذكورة في الحماسة (المراثي)

(٣) الضمير في كلتاهما راجع للخمر الممزوجة بالماء وللصرفة المذكورتين في بيت قبل هذا البيت ، وحلب محلوب ، والمفصل بكسر الميم وفتح الصاد اللسان وبالعكس المكان بين العظام ، والبيت من قصيدة في • ل جفنة

وهذه الليلة أظلم من سابقتها ، وهذا المكان أقفر من غيره ، وفى التنزيل (ذلكم أقسط عند الله) ـ ولذا اختلف الصرفيون فى هذا النوع على أقوال ثلاثة : فسيبويه والمحققون على الجواز مطلقاً وحملهم على هذا كثرة وروده وقلة التغيير فيه لأنه بعد حذف همزة الإفعال ورده إلى الثلاثى تحل مكانها همزة التفضيل ، والمازنى وجماعة على المنع مطلقاً لماسلف آنفاً ، وابن عصفور وآخرون على التفصيل بين أن تكون همزة الفعل المصوغ منه اسم التفضيل للنقل إما من اللزوم إلى التعدى كأكرم وأسدى وأوجع وأرخى أو من التعدى من رتبة إلى ما فوقها كأعطى وأفهم وأعلم فيمتنع ، وبين أن تكون همزته لغير النقل بأن وضع الفعل عليها كأظلم وأقفر وأقسط فيجوز الصوغ منه . وثمرة هذا الخلاف أن الأمثلة المذكورة قياسية على الأول سماعية على الثانى ، وعلى الثالث سماعية فيما همزته للنقل قياسية فيما ليست له .

الثالث : أن يكون الفعل متصرفاً تام التصرف وإلا لم يصغ منه التفضيل ، لأن التصرف بالتفضيل نقض لوضعه ـ فلا يبنى من كاد ويدع ويذر ، ومن ليس وعسى وهب .

الرابع : أن يكون الفعل فى معناه قابلا للزيادة والنقص ليتأتى التفضيل، فلا يصاغ من الموت والفناء إذ لامزية لبعض فاعليهما على الآخر

الخامس : أن يكون الفعل تاماً لا ناقصاً لعدم دلالة الناقص على الحدث عند الجمهور ، والتفضيل إنما يقع فيه

السادس : أن يكون الوصف من الفعل مقيساً على غير (أفعل) بأن لا يكون من فعِل مكسور العين اللازم الدال على الألوان والعيوب الظاهرة والحلى كما عرفت فى الصفة المشبهة نحو أبيض وأحول وما شاكل

هذا لئلا يلتبس أفعل التفضيل بأفعل الصفة المشبهة الذى هو أسبق منه وجوداً، لأن مايدل على مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على الزيادة ، والوضع ينبغى موافقته للطبع ، فلو قيل علىّ الأبيض على وجه التفضيل لم يدر هل المقصود أنه ذو بياض أو زائد فى البياض ؟

قال الرضى (وأجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظى السواد والبياض قالوا : لأنهما أصلا الألوان) . ومن ذلك قول رؤبة .

جاريةٌ فى درعها الفَضْفَاض   أبيض من أخت بنى أباض[1]

وقول أبى الطيب المتنبى

ابْعَدْ بَعِدْتَ بياضاً لا بياض له   لأنت أسودُ فى عينى من الظُّلَمِ[2]

فأبيض وأسود على اعتبار التفضيل فى البيتين شاذان عند البصريين لضرورة الشعر ، ويمكن إخراجهما من الشذوذ باعتبارهما صفتين مشبهتين إذا لوحظ تمام الكلام عندهما . فيقال فى البيت الأول إن أبيض مبتدأ مؤخر وهو صفة لمحذوف تقديره جسد ، والجار والمجرور قبله خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر صفة لجارية ، ومن أخت صفة أخرى، والتقدير :

---

(١) الدرع القميص، والفضفاض الواسع ، وأخت بن أباض مشهورة بالبياض ، والتفضيل فى البيت على مراعاة أن أبيض صفة لجارية ومن داخلة على المفضل عليه ، والبيت من شواهد المرتضى فى الأمالى المجلس السابع ، وابن يعيش على المفصل جـ ٦ ص ٩٣ ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٦١٣

(٢) ابعد اهلك ، وبياضا شيا وهو تمييز محول عن الفاعل، ولا بياض له: لا إشراق له لأنه مؤذن بالزوال . والظلم جمع ظلمة بمعنى الظلام ، والبيت من شواهد درة الغواص الوهم ٢٥ ، وأمالى المرتضى المجلس السابع ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٦١٤ والمغنى الباب الخامس الجهة الثانية (المثال السابع)

جارية فى درعها الفضفاض جسد أبيض كائنة من أخت بنى أباض .

الثانى إن من الظلم صفة لأسود أى أسود كائن من جملة الظلم ، على أن المتنبى كوفى ، ثم هو بعد ممن لا يستشهد به

السابع : أن يكون الفعل مثبتاً لا منفياً سواء أكان المنفى مما يلزم النفى نحو ما نبس «ما تكلم» بكلمة . وما عاج «ما انتفع» بالدواء ومضارعه يعيج ، وما أنشده ابن الأعرابى :

ولم أر شيئاً بعد ليلى ألذّه ولا مشرباً أروّى به فأعيج[1]

فنادر ، بخلاف عاج «عطف» التى مضارعها يعوج فصالحة للنفى والإثبات ، أم كان مما لا يلزم النفى نحو ما قام ـ والداعى لهذا الشرط خوف اللبس بالمنفى من المثبت ، ولهذا أجاز بعضهم بناءه من لازم النفى لتميزه عن غيره .

الثامن : أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم لا للمجهول ، سواء أكان بناؤه للمجهول لازماً كزُكم وزهى أم لا كضُرب لمثل العلة السابقة ، فأنه لا يدرى المبنى منه ، ولهذه العلة قال بعضهم إذا كان مما يلزم فلا مانع .

وقد سمع كثيراً بناؤه من المبنى للمجهول ، من هذا : أعذر وألوم وأخصر ، وفى الأخير شذوذ آخر من جهة الزيادة على ثلاثة ، وفى المثل (أشغل من ذات النّحيين)[2] ـ و (العَود أحد)[3] ، ومنه أيضاً أعنى بحاجتك ،

---

(١) البيت أول بيتين ذكرا فى الأمالى القالى جـ ٢ ص ١٦٨ طبع الدار

(٢) راجع مجمع الأمثال (الشين) ، والإصابة فى تمييز الصحابة (خوات بن جبير) ، والاستيعاب فى معرفة الأصحاب كذلك ، ورغبة الآمل على الكامل جـ ٥ ص ٢

(٣) راجع القاموس مادة (حد) ، ورغبة الآمل على الكامل جـ ١ ص ١٢٩ ، ومجمع الأمثال (العين) ، والمواهب الفتحية جـ ١ ص ١٨٨

وأحب وأكره إلىّ ، وماشابههما مما يتعدى إلى الفاعل معنى بإلى التبيينية ، قال تعالى (رب السجن أحب إلىّ) وقال ﷺ (مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة) . وقال أبوكَبير الهذلى :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكرُه   أشهى إلىّ من الرحيق السلسل [1]

فأن تعدت إلى المفعول معنى باللام التبيينية كانت قياسية ، لأن التفضيل حينئذ من المبنى للفاعل نحو : المؤمن أحب لله من نفسه .

(تنبيـــه)

إذا أريد التفضيل مما اختل فيه أحد الشروط الثمانية الماضية فأنه يجرى فيه التفصيل المعروف عندهم فى باب التعجب عند فقد أحدها فما أمكن فيه التوصل هناك للتعجب بنصب مصدر الفاقد للشرط بعد أشد ونحوه كأكبر وأعظم وأكثر أمكن هنا على حده بنصب مصدر الفاقد للشرط أيضاً بعد أشد وما شابهها ـ ولا فارق بينهما فى التوصل إلا أن أشد وأخواته ثَمّة فعل تعجب وهنا اسم تفضيل، ومصدر الفاقد منصوب ثمة على المفعولية وهنا على التمييز المحول عن الفاعل ، وما امتنع فيه التوصل إليه هناك امتنع هنا ـ وتفصيل ذلك أنهم توصلوا على النهج المذكور للتعجب فيما فقد شرطاً من الستة الآتية وهى (الفعلية والثلاثية والتمام وكون الوصف منه على غير أفعل وإثبات الفعل وبناؤه للمعلوم) فكذلك توصلوا هنا أيضاً فتقول مثلا فى الجميع : علىّ أشد فروسية لفاقد الفعلية، واستخراجاً لفاقد الثلاثية ، وصيرورة إلى الخير لفاقد التمام، وبياضاً

---

(١) الرحيق الخمر، والسلسل العذب ، والبيت فى المغنى الباب الأول (إلى) ، ومن قصيدة شرحت كلها فى رغبة الآمل على الكامل جـ ٢ ص ١١١ وما بعدها

لفاقد الوصف على غير أفعل ، وعدم لعب لفاقد الإثبات ، وضربا « من المبني للمجهول » عند وجود القرينة أو ما ضرب عند عدمها وزهواً لفاقد البناء من المعلوم .

ولا يخفى أن المصدر من الفاقد فى الجميع ليس بمثابة واحدة ، ففى فاقد الفعلية صناعى مع كونه حقاً من المادة التى قصد التفضيل فيها ، وفى فاقد الثلاثية والتمام وكون الوصف على غير أفعل مأخوذ من المادة نفسها مع عدم انضمام شيء إليه لكفايته فى المقصود ، وفى فاقد الإثبات احتاج إلى إضافة العدم وما فى معناه إليه ليفى بالغرض المطلوب وإلا استغلق المراد ، وفى فاقد البناء للفاعل توقف على قرينة إما حالية أو لفظية بأن كانت مادته لازمة البناء للمجهول ـ ولم يتوصلوا هناك للتعجب من فاقد أحد الشرطين الباقيين وهما: التصرف والتفاوت لعدم إمكان التعجب فلم يتوصلوا هنا أيضاً إليهما ، واعلم أن أشد ونحوه مما يتوصل به إلى التفضيل غير منظور إلى التفضيل فى حدثه الذى هو الشدة مثلا بل المنظور لحدثه إنما هو المتوصل إليه إذ لو أريد التفضيل فى مدلوله هو احتيج إلى قرينة ولم يك وسيلة لغيره

هذا ولا مانع من التوصل بمادة التفضيل العامة ونصب مصدر المستوفى للشروط الثمانية بعدها نحو: على أكثر فهماً من حسن، قال تعالى (أو أشد قسوة)،

وإلى ما تقدم من الشروط الثمانية وما يكون عند فقد أحدها يشير ابن مالك محيلا على باب التعجب بقوله :

صغ من مصوغ منه للتعجب ... أفعل للتفضيل وأب اللذ أبى

وما به إلى تعجب وصل ... لمانع به إلى التفضيل صل

النوعان : الخامس والسادس

اسما الزمان والمكان

إنما جمعا فى مبحث واحد لاتحاد الصيغة فيهما من الثلاثى وغيره ، والداعى إلى اشتقاقهما الإيجاز فى العبارة قال الفيومى :

(وكان الأصل أن يؤتى بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان فيقال : هذا الزمان أو المكان الذى كان فيه كذا ، لكنهم عدلوا عن ذلك واشتقوا من الفعل اسما للزمان والمكان إيجازاً واختصارا)(١) .

فيقال فى تعريفهما : هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه ، وإخراج باقى المشتقات من التعريف واضح ـ ولا يعزب عن البال الفرق بين اسمى الزمان والمكان ، وظرفى الزمان والمكان ، فنظرة إلى التعريفين فى البابين كافية فى إدراكه فأن الظرفين لمجرد الزمان والمكان فقط ويرشدان إلى معنى (فى) ضرورة أنهما محلان لحدث عاملهما ، أما الاسمان فهما للزمان أو المكان الحاصل فيه الحدث المأخوذ منه مادتهما ، فمعنى الظرفين بسيط والاسمين مركب ، ولذا عد الاسمان من المشتقات

نعم قد يصير الاسمان ظرفين إذا اتحدا مع ناصبهما مادة ولوحظ معهما معنى (فى) لأنهما فى هذه الحالة استحقا الاندراج فى باب الظرفية ، فمع تخالفهما فى المعنى قد يجتمعان فى الاستعمال كما قد ينفردان ، وعلى هذا فالنسبة بينهما من حيث الاستعمال العموم والخصوص الوجهى .

وصيغتهما من الثلاثى المجرد تخالف صيغتهما من غيره .

---

(١) راجع المصباح المنير (فصل) إذا كان الفعل الثلاثى على فعل يفعل (أواخر الكتاب)

فصيغتهما من الثلاثى المجرد قياسا (مَفْعَل) بفتح العين متى كان الفعل معتل اللام ، سواء أكان مثالا واوى الفاء أم لا وسواء أكانت عين المضارع مفتوحة أم لا ، كما هو قياس المصدر الميمى ـ فاسم الزمان نحو مسعى فى نحو يوم الجمعة مسعى العبد إلى إرضاء الله ، ومرمى فى نحو أيام منى مرمى الجمرات ، واسم المكان نحو مأوى ومثوى قال تعالى (فأن الجنة هى المأوى ، فبئس مثوى المتكبرين) ـ ومنأى قال الشنفرى

وفى الأرض منأى للكريم من الأذى   وفيها لمن خاف القِلى متَعزَّلُ[1]

فأن كان الفعل صحيح اللام فلا يخلو إما أن يكون مثالا واوى الفاء أم لا ، فأن لم يكن فعلهما مثالا واوى الفاء فقياسهما (مَفْعَل) أيضاً إن كانت عين مضارعهما مفتوحة أو مضمومة كما هو قياس المصدر الميمى ـ فاسم الزمان نحو مشرب فى قولنا الصيف مشرب الماء المثلج ، ومندم فى نحو يوم الامتحان مندم المتوانى ، ونحو يوم عاشوراء مقتل الحسين رضى الله عنه ، واسم المكان نحو مشرب وملجأ ومبلغ ومقام ومقعد قال تعالى (قد علم كل أناس مشربهم ، أن لا ملجأ من الله إلا إليه ، ذلك مبلغهم من العلم ، عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ، فى مقعد صدق) ، ومفحص «مَجْثِم القَطاة» قال ﷺ (من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً فى الجنة) ومن هذا مَزْجَر الكلب ومناط الثريا ومقعد القابلة ـ وإن كانت عين المضارع مكسورة فقياس صيغتهما (مفعِل) بكسر العين بخلاف المصدر الميمى ـ وهذه هى الصورة التى تخلف فيها الاشتراك فى الصيغة القياسية بينهما

---

(١) القلى البغض ، ومتعزل اسم مكان من تعزل بمعنى اعتزل ، والبيت من قصيدته (لامية العرب) ذكرت فى النوادر للقالى ، ومختارات شعراء العرب

وبين المصدر فى الثلاثى ، فمثال اسم الزمان نحو : مصيف فى نعمت بمصيف هذا العام ، وفى سيبويه (أتت الناقة على مضربها وأتت على منتجها ، إنما تريد الحين الذى فيه النتاج والضراب)[1] - واسم المكان نحو مصرف ومقيل ومحيص قال تعالى (ولم يجدوا عنها مصرفاً ، وأحسن مقيلا ، وظنوا مالهم من محيص) فأن ورد المضارع بالوجهين : فتح العين وكسرها نحو (يحل) جاز الوزنان فى اسمى الزمان والمكان - والمصدر الميمى فى هذا كله مخالف لهما فتفتح عينه ، ولهذا فالمفر فى قوله تعالى (أين المفر) مفتوح الفاء مصدر ومكسورها اسم مكان ، ومهلك فى قوله تعالى (وجعلنا لمهلكهم موعدا) مفتوح اللام مصدر ومكسورها اسم زمان على القراءتين فى الآيتين .

هذا وإذا كانت عين الكلمة حرف علة فأنها فى اسمى الزمان والمكان تنقل كسرتها إلى ما قبلها وتبقى ، وفى المصدر تنقل فتحتها إلى ما قبلها فتقلب العين ألفاً على ماهو معروف عندهم فى الأعلال بالتسكين والنقل ، فمثلا مصيف ومعيب ومبيع لهما ومصاف ومعاب ومباع له ، وعلى هذا فالقياس لهما (مطير) وله (مطار) ، لكن سمع فى المكان مطار قال السيوطى فى الدر النثير (والمطار موضع الطيران) - ومما يلزم الالتفات إليه أن اسمى الزمان والمكان من الأجوف اليائى يشاركهما فى مجرد الصورة اسم المفعول منه فقط لأنهما فى الواقع يغايرانه وزناً وإعلالا ومعنى .

أما إن كان فعلهما مثالا واوى الفاء فحكمهما كالمصدر الميمى فى جميع ماتقدم فيه : من أن قياس الصيغة (مفعِل) بكسر العين مطلقاً فى الأنواع الثلاثة أى سواء أضمت عين المضارع ، أم كسرت لفظا أو تقديراً ، أم فتحت

(١) الكتاب (باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات إلخ) جـ٢ ص٢٤٧ وما بعدها

فتحاً أصلياً وأمثلتها مرت فيه ـ فمن شواهد الزمان والمكان قوله تعالى (بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلا) فوعد للزمان وموئل للمكان ومن أن كسر العين فى النوع الأخير لغة الأكثر ، وعما جاء على لغتى الأقل والأكثر فى المكان الموحل فى قول المتنخل الهذلى .

فأصبح العينُ رُكودا على الـ   أوشاز أن يرسخن فى الموحل[1]

ومن أن توجيه هاتين اللغتين المذكور ثمة فى المصدر الميمى متحد بينه وبين اسمى الزمان والمكان كما سبق التعريف عن ذلك ، ومن أن التفرقة بين المثال الواوى على ما عرفت وغيره عند غير الطائيين أما هم فالمثال كغيره فلا تكسر عندهم عين اسمى الزمان والمكان إلا فيما كسرت عين مضارعه من صحيح اللام سواء أكان مثالا أم لا ، كما لا تكسر عندهم عين المصدر مطلقاً كما ذكرنا فيه .

عـــود على بدء

لقد تبينت قياس اسمى الزمان والمكان من الثلاثى ، فما خرج عنه فشاذ ، وقد شذت كلمات كثيرة من اسم المكان وردت مكسورة العين مع أن مضارعها مضموم العين وها هى تا .

أسماء المكان المخالفة للقياس فى الثلاثى

فما جاء منه مكسوراً فقط نحو : مشرق ومغرب ومنبت ـ ومما ورد منه

---

(1) العين البقر الوحش، والركود الثوابت السواكن ، والأوشاز المرتفعات من الأرض ، قال الجواليقى (وصف قبل هذا البيت غثاء ملأ الأودية وقلع الشجر حتى التجأت الوحش خوفا من أن ينالها إلى الاماكن المرتفعة لئلا ترسخ فى الوحل) ـ شرحه على أدب الكاتب كتاب الأبنية أبنية الأسماء (ما جاء على مفعل فيه لغتان)

مكسور أمع الفتح نحو: مسجد ومنسك ومحشر ومطلع ومفرق «وسط الرأس» ومسكن ومسقط. وقد التمس سيبويه في هذا النوع وجها للكسر يبعده عن الشذوذ بجعله حينئذ اسما لمكان خاص غير جار على نمط أسماء المكان في صلاحيتها لكل مكان فيه الحدث قال (وأما المسجد فأنه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، ولو أردت ذلك لقلت مسجَد) [١] قال الرضي (وكذا يجوز أن يقال في المنسِك إلخ) [٢]

وقد تلحق التاء اسمي الزمان والمكان سماعا نحو: مدرسة ومطبعة ومقبرة ومجزرة.

وصيغتهما من غير الثلاثي المجرد قياسا على زنة اسم المفعول منه تماماً كالمصدر الميمي أيضا، فيحتاج اسما الزمان والمكان إلى قرينة تميزهما عنهما، فمثال اسم الزمان نحو شوال مُخرج الحاجّ، وذو الحجة مُدخل الناس إلى مكة، وقال تعالى (لكل نبأ مستقر) ـ واسم المكان نحو قوله تعالى (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى، ويعلم مستقرها ومستودعها، ولن تجد من دونه ملتحداً، وحسنت مرتفقا، ولأجدنّ خيرا منها منقلبا، حسنت مستقراً ومقاما، رب أنزلني منزلا مباركا) ـ ومتعزل في بيت الشنفرى الماضي

وما ورد على غير القياس لا يتجاوز، ففي المصباح مادة أدرك (قالوا: المأوى من آويت ولم يسمع فيه الضم) ـ وعسى أن تكون ذاكراً ما اشترك فيه اسما الفاعل والمفعول في الصورة من غير الثلاثي لاختلافهما

---

(١) راجع الكتاب باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات إلخ جـ ٢ ص ٢٤٨

(٢) شرحه على الشافية في اسمي الزمان والمكان جـ ١ ص ١٨٤

فى الحقيقة وزنا لتفهم الآن أن هذا الاشتراك الصورى يدخل فيه أيضاً اسما الزمان والمكان والمصدر، فقد صلحت الكلمة للخمسة فتنبه .

فذلكة

يتلخص مما تقدم فى المصدر الميمى ومما هنا فى اسمى الزمان والمكان أمران:
(الأول) أن الثلاثة متفقة الصيغة من الثلاثى فيما عدا نوعا واحداً وهو ما كان المضارع فيه سالماً مكسور العين فأن المصدر منه مفتوح العين واسمى الزمان والمكان مكسوراها فى حالة الاشتراك المعول عليه القرينة ، وقد سبق مع كل من الثلاثة أمثلة وشواهد خاصة به والعماد على القرينة ، ولهذا إذا فقدت فأن الكلمة تصلح لثلاثة أو اثنين حسب مايؤخذ من روح الكلام فيصلح للمصدر والمكان «مفاز» فى قوله تعالى «إن للمتقين مفازا» و«مَزاح ومَزْحل» فى قول البُرْج بن خِنْزير التميمى .

فأن لنا عنكم مَزَاحا ومَزْحَلا بعيس إلى ريح الفلاة صوادى[1]

(ومَظْهر) فى قول النابغة الجعدى .

بلغنا السماء مجدُنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا[2]

---

(١) عنكم أى آل مروان (بنى أمية) ومزاح من زاح ، ومزحل من زحل ، وكلاهما بمعنى تنحى وتباعد ، والعيس الإبل البيض يخالطها شقرة ، والصوادى العطاش ، والبيت من قصيدة قالها عند هروبه إلى الشام لما ألزمه الحجاج الشخوص إلى المهلب لقتال الأزارقة ، وراجع معجم البلدان (حفير) ، والحماسة (باب الحماسة)

(٢) المراد من المكان المحتمل الجنة ، يؤيد ذلك أنه لما قال له النبى ﷺ إلى أين المظهر ياأبا ليلى ؟ فقال إلى الجنة ، فقال له نعم إن شاء الله ، والبيت من قصيدة فى مدح الرسول الكريم ذكر مقدار منهما فى جمهرة أشعار العرب (المشوبات)

ويصلح للمصدر والزمان موعد فى قوله تعالى (إن موعدهم الصبح)، وقد اجتمع هذان الاحتمالان فى قوله تعالى (فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت مكاناً سُوى، قال موعدكم يوم الزينة). فموعد الأولى تحتمل المصدر والمكان والثانية المصدر والزمان.

(الثانى) أن هذه الثلاثة تتحد مع اسم المفعول من غير الثلاثى المجرد دائما وفى بعض الأحيان مع اسم الفاعل كما مضى فالتمييز بين الكل بالقرائن، وقد تقدم لكل من الأربعة الدائمة الاشتراك أمثلة وشواهد خاصة لوجود الدلائل فى الكلام فأذا فقد المخصص فالكلمة قابلة لها أو لبعضها على مايؤخذ من المقام، فيصلح لها (مستَراح) فى قول عروة بن الورد العبسى:

تنالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم ... إلى مُستَراح من حِمام مُبرِّح[1]

ويصلح لما عدا اسم الزمان (مُعَوَّل) فى قول امرىء القيس

وإن شفائى عَبرة مهراقة ... فهل عند رسم دارس من معول[2]

---

(١) البيت من مقطوعة فى ديوان الحماسة (باب الحماسة) قال التبريزى (تنالوا الغنى جواب الأمر من البيت الأول وهو تروحوا وقوله: مستراح، الفعل إذا بلغ الأربعة فا زاد استوى فيه لفظ المصدر والمفعول واسم الزمان والمكان فقوله مستراح يحتمل ذلك كله، فأذا حملته على المصدر فالمعنى إلى استراحة يأتى بها الحمام، وإذا حمل على المكان فكأنه قال إلى مكان تسترحون فيه وذلك المكان هو القبر وإذا حمل على الزمان فالمعنى إلى وقت تسترحون فيه، وإذا جعل مستراحا مفعولا فهو من قولهم استراح الشىء واستروحه إذا وجد رائحته كما يستروح الذئب)

(٢) فمعول إما من عول بكى وارتفع صوته أو عول على كذا اعتمد عليه، وهى صالحة عليهما الثلاثة إلا أن اسم المفعول محتاج إلى الجار والمجرور ليكون نائب فاعل ففى الكلام على اعتباره حذف وإيصال، والبيت من المعلقة المعروفة

وللمصدر واسم المفعول (مُختَلس) في قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

كي لِتَقضِيَنِي رقية ما وعدتني غيرَ مُختَلَس[1]

ولقد أجاد بعض الفضلاء ضبط الأنواع الثلاثة: المصدر الميمي واسمى الزمان والمكان من الثلاثي وغيره ، لكن مع ترك التفصيل للمثال المفتوح عين مضارعه فتحاً أصلياً بين غير الطائيين من العرب : أكثرهم وأقلهم فقال :

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعَلٌ بفتح إذا ما اعتَلَّ باللام مطلقا
بمعنى زمان أو مكان ومصدر كغزى ومرماه ومرقاه من رقى
كذاك صحيح اللام حيث مضارع أتاك بغير الكسر فاعلم وحققا
وإلا ففتح للمراد لمصدر وفي غيره كسرٌ فقل فيه منْطِقا
ووايُ فاء صح بالكسر مطلقا لدى غير طيّ جاء فاجعله موْثِقا
وإن رمت من غير الثلاثي هذه فجيء باسم مفعول كمُجرى ومُرتقى
وما جاء من لفظ على غير هذه فذلك أضحى بالسماع معلقـــا

﴿صوغ (مَفعَلة) من أسماء الأعيان للمكان الذي تكثر فيه﴾

مما يتصل بالكلام على اسم المكان صوغ (مَفعَلة) من أسماء الأعيان وصفاً للمكان، وقد تقدمت لمحة في التمهيد أول الباب عن الاشتقاق من أسماء الأعيان أحلنا فيها على ما سنذكره الآن ـ فاعلم أنه قد ورد عن العرب اشتقاقهم هذه الزنة كثيراً من أسماء الذوات الثلاثية المجردة وصفاً للمكان الذي حلت فيه بكثرة فقالوا: أرض مأسدة ومذأبة وموعلة أي كثيرة الوُعول ومَقدَرة أي

(١) وذلك أن غيرا إما مفعول مطلق لتقضيني فمختلس مصدر ، وإما حال من ما فاسم مفعول، والبيت من شواهد الرضي في النواصب (كي) راجع الخزانة شاهد ٦٥٤

كثيرة القُدُور «الوعُول المسنة» ومَخزَة أى كثيرة الخُزَز «ذكر الارانب» ومجعلة «كثيرة الجُعَل» ـ ومسبعة قال لبيد بن ربيعة العامرى

إليك جاوزنا بلادا مسْبَعة   إذ الفلاة أوحشت فى المَمْمَة [١]

ومن الثلاثية المزيدة بعد حذف زيادتها نحو : أرض مفعاة «كثيرة الأفاعى» ومحياة «كثيرة الحيات» ومقثأة ومبطخة

وقليلا مازادت أصوله على ثلاثة بعد حذف بعض الأصول لتأتى الزنة ، وإنما قل هذا النوع دون سابقيه لمايجىء قريباً ـ فمن ذلك القليل قولهم فى الأرض التى كثرت فيها العقارب معقرة ، وفى الأرض التى يكثر فيها الضغابيس «الصغار من القثاء» مضغبة ـ فأنت ترى أنهم صاغوا من الأسماء الجامدة على نمط الصوغ من أسماء المعانى ، وإنما التزموا هنا تاء التأنيث للدلالة على أن «مفعلة» فى الحقيقة صفة للأرض التى هى مؤنثة

بحث فى قياسيتها

اختلف الصرفيون فى النوعين الأولين من هذه الثلاثة بين القياسية وعدمها ، فاعتد بعضهم بكثرة السماع فيهما مع الالتباس بعدم الحذف فى الأول والحذف للزائد الذى لايضر فى الثانى لحكموا بقياسيتهما سواء أكانت الأعيان حيوانا أم نباتا أم جمادا ـ فيقال من النوع الأول أرض مضبعة ومقردة ومقمحة ومحصاة ومعجرة ومرملة ومتبرة «كثيرة التبر» ومن الثانى مدبلة أى كثيرة الدوابل «الخنازير» ومكتنة «كثيرة الكتان»

(١) الممعة صوت الحريق فى القصب والأبطال فى الحروب ، والبيت من رجز يخاطب فيه النعمان بن المنذر لإيقاعه بالربيع بن زياد العبسى لطعنه وعيبه فى العامريين . راجع أمالى المرتضى المجلس الثالث عشر، ونقله عنه البغدادى فى الخزانة شاهد ٧٩٦

ومشمة «كثيرة الشمام» ومتربة «كثيرة التراب» ومرمنة «كثيرة الرمان» وهكذا

أما النوع الثالث فلم يقل أحد بقياسيتها فيه للاستغناء عنها بغيرها ، فيقال فى الأرض كثيرة القنافذ والضفادع والطحلب : أرض كثيرة القنفذ والضفدع والطحلب ، وللاستكراه الناشىء من حذف بعض الأصول للحصول على هذه الزنة ـ نعم وردت منه (مُفَعْلَلَة) بفتح اللام على أصح الروايتين فى ألفاظ لم تتجاوز الخمسة ، ذكرها صاحب المخصص [١]

منها : أرض مُثَعْلَبَةٌ ومُعَقْرَبة ومُعَنْكَبَة ومُخرنقة أى كثير الخرانق : «أولاد الأرانب» ، لكنها قليلة لا تتخذ أساساً للقياس عليها ، وهذا ما ركن إليه مجمع اللغة العربية فأصدر قراره الآتى وهو :

(تصاغ «مفْعلة» قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد) [٢]

ومما ينبغى معرفته أنهم صاغوا (مَفْعَلة) أيضاً لما يقتضى وقوع المشتق منه وإن لم يقع بالفعل نحو: السواك مطهرة للفم ، والحرب مأيمة للنساء ، وترك العَشاء مهرمة ، وقال ﷺ «الولد مبخلة مجبنة محزنة» [٣]

وقال عنترة فى معلقته :

نُبئتُ عمْرًا غير شاكر نعْمتى والكُفْرُ مَخْبثة لنفس المُنعم

---

(١) راجع جـ ١٦

(٢) راجع القرار فى المجلة جـ ٢ ص ٣٥ وأسبابه فى ص ٥٠

(٣) راجع الحديث فى شرح الشافية مصدر الثلاثى المكسور العين جـ ١ ص ١٦٢ م ٥ ـ تصريف الأسماء

وقال أبو العتاهية من مزدوجته

إن الشباب والفراغ والجِدَهْ   مَفْسدة للمرء أيُّ مَفسده(١)

النوع السابع اسم الآلة

اسم الآلة اسم مصوغ من المصدر لما وقع الفعل بوساطته ، فخرج بقولنا « لما وقع الفعل إلخ » باقى المشتقات

وقد وردت له صيغ كثيرة أشهرها ثلاثة وهى : (مِفْعل ومِفْعال ومِفْعلة) بكسر الميم فيها للفرق بينها وبين اسمى الزمان والمكان والمصدر الميمى ، فمِفْعل نحو مقص ومقرض ومخرز ومبرد ومثقب ومخلب ومقود ومرقم « القلم » ومنحت ومشحذ « مسن » ومِجَنّ « الترس » ومحلب ومجدح « مايجدح به السويق ويلتّ » ومبضع « مايبضع به العرق والأديم » ومشرط كمبضع وزناً ومعنى ومذود « اللسان » . ومِفْعال نحو مفتاح ومقراض ومحراث ومنقاش ومنسار ومسبار « مايسبر به الجرح » ومشراط . ومِفْعلة نحو مسطرة ومبراة ومحاة ومرآة ومصفاة ومكسحة كمكنسة وزناً ومعنى ومسحاة « الفأس » وهكذا . قال الفرزدق فى مرثية سائس .

لِيَبْكِ أبا الخنساء بغل وبغلة   ومِخلاةُ سوء قد أضيع شعيرها

ومجرفة مطروحة ومحسّــــة   ومقرعة صفراء بال سيورها(٢)

وقد سمع مع كسر الميم القياسى فتحها فى نحو مئذنة وميضأة ومقلاة

---

(١) الفراغ الخلو من العمل ، والجدة الغنى

(٢) المجرفة المكسحة للطين ، والمحسة الفرجون ، والمقرعة السوط ، والبيتان من شواهد درة الغواص الرم ١٥١

ومذود « معتلف التبن » ومنارة ومسقاة ومرقاة « السلم » ومطهرة قال الحريرى (ونطقوا فى مسقاة ومرقاة ومطهرة بالكسر قياساً على الأصل وبالفتح لكونها مما لا يتناول باليد) قال الخفاجى (هذا تحقيق بديع لما فيه من الفرق بين اسم الآلة التى تتناول باليد وغيرها ، فيتعين كسر أول الأول إلا شذوذاً ، ويفتح بعض من الثانى كرقاة ومنارة لأنه من وجه آلة ومن وجه مكان، وهو فرق لطيف قل من نبه عليه أو تنبه له) . وأوضحه السعد إذ يقول (وتحقيق هذا الكلام أن المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران : أحدهما أنها أمكنة فأن السلم مكان الرقى من حيث إن الرقى فيه ، والآخر أنها آلة لأن السلم آلة الرقى، فمن نظر إلى الأول فتح الميم ومن نظر إلى الثانى كسرها، فالمفتوح والمكسور إنما يقالان لشىء واحد لكن النظر مختلف فافهم)[1]

بحث فى قياسية اسم الآلة

اختلف الصرفيون فيه : فقال فريق المدار على السماع ، وقال فريق ثان إنه قياسى فى الصيغ الثلاث المذكورة لاستفاضتها فى الاستعمال وشهرتها من غيرها ، وقال فريق ثالث إنه قياسى فى الصيغتين الأوليين والثالثة سماعية كاسمى الزمان والمكان الملحقة بهما التاء كما عرفت سابقاً . والحق مع الفريق الثانى لكفاية الكثرة الاستعمالية فى الثلاث واعتمادها مناطاً للقياس عليها عند فقد السماع إذ القياس هنا جار على طريقة القياس فى مصدر الثلاثى ، ولهذا وافق المجمع عليه فى قراره ونصه (يصاغ قياساً من الفعل الثلاثى على وزن مِفْعل ومِفْعلة ومِفْعال للدلالة على الآلة التى يعالج بها

---

(١) شرحه على العزى ونقلها زكريا فى شرح الشافية

الشيء ، ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة)[١]

نعم إنما ينقاس اسم الآلة عند من يقول بالقياس في الثلاث أو الاثنتين إذا اشتق من مصدر فعل ثلاثي متعد دال على علاج حسي

والحكمة في هذه الشروط الأربعة أن غير المصدر لايحتاج إلى التوسل باسم الآلة فنحو مِصْدغة كمخدة وزناً ومعنى نادر ، وأن غير الثلاثي تفوت المحافظة على بنيته في الصيغ المذكورة لأنها ثلاثية ، وأن غير المتعدى منعدم المفعول ، فالشأن فيه ألا يتطلب آلة للفعل يستعين بها على المفعول ، وأن غير الدال على العلاج الحسي لا يقتضيه بطبيعته ـ فما عدا هذه الصيغ الثلاث شاذ بالاتفاق يحفظ ولا يقاس عليه مع إيثاره على القياس في الكلام ، لما سبق قريباً ، فمن ذلك خمس كلمات حكاها سيبويه مضمومة الميم والعين وهي : المُدقّ « آلة الدق » والمُنْخُل « ما ينخل به الدقيق » والمُدْهُن « ما يجعل فيه الدهن » والمسْعُط « وعاء السعوط ـ الدواء الذي يصب في الأنف » والمُكحلة « وعاء الكحل » غير أن سيبويه قد أخرجها من دائرة الشذوذ، قال الرضي (وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعني أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة وكذا أخواتها فلم تكن مثل المِكْسَحة والمِصْفاة ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة)[٢]

---

(١) راجع القرار في المجلة ج ١ ص ٣٥ وأسبابه في ص ٢١٧ وما بعدها

(٢) شرحه على الشافية اسم الآلة ، ومثلها في ابن يعيش على المفصل

فاذا أريد اجراؤها مجرى أسماء الآلة تكسر ميمها على طبق القياس ، قال ابن مالك فى لامية الأفعال :

ومن نوى عملا بهن جاز له فيهن كسرٌ ولم يَعْبأ بمن عذلا[1]

ومما شذ أيضاً كلمات على زنة فِعَّال نحو خياط ونظام « الخيط الذى ينظم به اللؤلؤ » قال السيوطى (وإراث آلة تأريث النار أى إضرامها ، وسراد ما يسرد به أى يخرز)[2] ـ وعلى فَعّول كسَفّود ، هذا ـ

وقد جاء اسم الآلة جامداً على أوزان شتى لا ضابط لها كالإبرة والقلم والسكين والفأس والناى والقدوم والهراوة والرمح والسيف وهلم جرا .

قواعد وتطبيقات

١ ـ عرف الجامد والمشتق من الأسماء صرفياً على المذهبين : البصرى والكوفى ، وهل يتفق تعريفهم الجامد بالدال على ذات أو معنى مع المذهب الكوفى ؟ ولماذا خالف النحاة الصرفيين فى تعريف النوعين ؟ وهل لتلك المخالفة أثر عملى ؟ وما النسبة بين المشتق والصفة ؟

٢ ـ عرف الاشتقاق الصغير ، وما حكمة وصفه بذلك ، وما أقوالهم فى المشتق منه فى هذا القسم ، وهل لخلافهم نتيجة ، وما الفارق بين المصدر واسمه لفظاً أو معنى ؟ أذكر ثلاثة ألفاظ يتعين فى الأول كونه مصدراً والثانى كونه اسما والثالث محتمل لهما .

٣ ـ يرى البصرى أصالة المصدر للفعل ، فما باله عند الكلام على أبنيته بعد هذا ينوطها بالفعل كالكوفى ، وما الأمر المتفق عليه بينهما فى أصالة

---

(١) عملا بهن أى لا اسم الذات المخصوصة (٢) راجع همع الهوامع اسم الآلة

الفعل للمصدر ، ولم اختص مصدر الثلاثى المجرد بالخلاف فى القياسية والسماعية ، وما الحامل لتفسير القياس عند القائلين به فى الثلاثى بغير المتبادر من لفظ القياس ، وما أثر هذا الخلاف ؟

٤ ـ (فعال) من المصادر مع تثليث فائه ، فلأى الأفعال تكون قياسيته مع كل حركة ، وإذا كان مشتركا فى بعض الأحوال بين الثلاثى والرباعى فما المخصص لكل ، و (فعالة) من المصادر مفتوح الفاء ومكسوره فبين الأفعال المقيسة فيه على كلا الوجهين ، و (فُعولة) من المصادر القياسية فما أبوابه المقيس فيها ؟ و (فُعال وفعيل) قد يجتمعان كما يفترقان فى الثلاثى قياسا ، فمتى يكون هذا وذاك ؟

٥ ـ مصدر (فَعّل) معل اللام ينطق به محذوف إحدى الياءين «الأصلية والزائدة» مع اكتنافه بتاءين نحو «تزكية» فأى الياءين حذفت منه؟ اشرح مختارك بالدليل ، وأىّ التاءين المذكورتين فيه صارت عوضاً عن المحذوفة على القولين ، وما السبب فى التزام التعويض بها عند من يرى أن المحذوفة من الياءين الزائدة مع عدم التزام التعويض بها عن الألف المحذوفة من مصدر (أفعل) الأجوف عند القائل بأن المحذوفة من الألفين الزائدة مع أن الحرفين مشتركان فى الزيادة ؟ اشرح ذلك كله بالتفصيل

٦ ـ ماوجه تقدير الصرفيين لمصدر المعل من كل من (أفعل) الأجوف و (فعّل) الناقص أنهما كانا قبل الإعلال على وزن مصدرى الصحيح منهما ، فهلا اعتبروهما مستقلين فى الوزن الصحيح منهما تعويلا على المنطوق به فى الكلام ؟ وبم تفرق بين صيغتى (أفعل وفاعل) فى مهموز الفاء حتى تهتدى إلى مصدريهما ؟

٧ ـ بين المصادر القياسية للأفعال والصفات الآتية من الآيات، ثم اذكر أصل كل فعل ووصف ومادخل عليه من تغيير وكذلك مع كل مصدر، لترجع المصادر إلى أقيستها المعروفة ـ قال تعالى (فلاجناح عليه أن يطوّف بهما ، وإن كنتم جنباً فاطهّروا ، بل ادّارك علمهم فى الآخرة ، لعلهم يضرّعون ، لا يسّمّعون إلى الملأ الأعلى ، يومئذ يصدّعون ، لعله يزكّى ، فاصدّق وأكن من الصالحين ، المطوّعين من المؤمنين ، وجاء المعذّرون ، يأيها المزّمل ، يأيها المدّثر)

٨ ـ ما المصدر الصناعى ، ومن أى أنواع الكلم يصاغ ، وهل يفيد ماتفيده المصادر العامة ويعمل عملها ، وما السر فى تخصيصه بالياء المشددة والتاء ، وماحكمه من جهة القياس ، وبم تفرق بينه وبين المنسوب المؤنث ، وما الحاجة إليه ؟

٩ ـ جىء بأسماء المرة والهيئة والفاعل والمفعول والتفضيل والزمان والمكان من مصادر الأفعال الآتية ، وإذا حدث فى بعضها إعلال فبينه ، وضع كل ما تصوغه فى جملة مفيدة مع الضبط بالشكل وها كها :

خطا ، راد ، ثوى ، رق ، آب ، أنّ ، كان ، زاد ، آل ، ألا «قصر» ، قاد ، راض ، هاب ، مار ، ختل ، عقر ، وسم ، صاد ، ودّ ، وجرّ الدواء «بلعه» ، سرّ ، أطّ ، وثّر الفراش «وطأه» ، وأى «وعد» ، وتّطد «ثبت» ، آد «اشتد» ، جأر ، وفى ، ولى ، ونى ، يئس ، آمت المرأة ، دعه ، هذّب ، نمّى ، امتحن ، أولى ، اختان ، امتدّ ، ارتأى ، تقاعس ، أذاع ، تسامى ، استعدى ، أغاث ، استشاط ، عارى ، تأنّى ، احواوى ، احلولى ، آوى ، استوفى .

١٠ ـ ما الصيغ التى يتفق فيها المصدر الميمى واسما الزمان والمكان ؟

والصيغ التى تتفق فيها الثلاثة مع اسم المفعول ؟ والصيغ التى تتفق فيها الأربعة مع اسم الفاعل صورة ؟ وما التغيير الذى يعترى عين اسمى الفاعل والمفعول من الثلاثى الأجوف ، والتغيير الذى يعترى لاميهما من الناقص ؟ ثم اذكر كل الأنواع التى يشتركان فيها صورة من غير الثلاثى ـ وهل يخالف الطائى غيره من العرب فى المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من الأفعال الآتية :

وَهب وَقع ، ويسع وطيء ، وصب « مرض » ، ورث ـ بين ذلك بالتفصيل مع توجيه نظرية الفريقين ؟

١١ ـ هات أفعال المصادر القياسية الآتية واذكر أصول المصادر التى وقع فيها تغيير ، وما هى تى : دَعٌ وبَرّى وقُصُور وبَجَر « عظم البطن » وحُداء وهتاف وحُوّة وطِلاعة ، ومُواء السِنّور وحَشرجة وخَرير الماء ، وإجازة وتصلية وسباق وتخصيص وتخصص وإراءة وتعام وتصدية وتناد واستيلاء وازدهار

١٢ ـ متى يصح التفضيل من فاقد شرطه ؟ وما الوسيلة له ؟ ومتى لا يصح ؟ وهل يسوغ استعمال مادة من مواده العامة المهيئة له عند اجتماع الشروط ؟ ومتى يكون صوغ (أحب) وما شاكلها للتفضيل قياسياً ومتى لا يكون ؟ ومن أيهما أحب المكررة فى قصيدة مَيْسُون بنت بَحْدل الكلبية التى مطلعها

لبيت تَخْفِق الأرواح فيه ... أحبُّ إلىّ من قصر مُنِيف [1]

وصغ التفضيل للمفرد مذكراً ومؤنثاً من الأدب والأيْن « التعب » والأوْب

---

(١) تخفق تضطرب ، والأرواح جمع ريح ، والبيت من شواهد درة الغواص الوهم ٣٤ على أن الجمع أرواح لا أرياح ولأجله ذكرت القصيدة كلها ، كما ذكرت فى خزانة الأدب شاهد ٦٥٨ وهو البيت الثانى منها وكذلك العينى

والأنين والحظ والحظوة والمجيء والشأو «السبق» والونى والإيلام والثناء

١٣ ـ تحتمل (معين) أن تكون من معن الماء جرى ومن عان الماء : « ظهر على وجه الأرض » ـ (ومكانة) أن تكون من مكن ، ومن كان ـ و (مشيط) أن تكون من مشط الشعر ومن شاط الطعام فى القدر ـ و (مهانة) أن تكون من مهن ومن هان ـ و (حسان) أن تكون من الحسن ومن الحس ـ و (ميقاة) أن تكون من وقى ومن وقت ـ و (مصير) أن تكون من صار أو تكون واحد مصران ـ و (مدينة) أن تكون من مدن « أقام » ومن دان ـ فما نوع هذه الكلمات على الاحتمالين ووزنها ؟

١٤ ـ بين أنواع الكلمات الآتية وأفعالها ثم اذكر حكم الكلمات من حيث القياس والسماع ومؤنث الصفات منها ، وحول اسمي الفاعل والمفعول منها إلى الصفة المشبهة كما تحول الصفة المشبهة منها إلى اسم الفاعل . كل ذلك فى جملة مفيدة مع الضبط بالشكل لكل ما فى الإجابة :

عزة ، دحر « طرد » ، شنب « ماء ورقة وبرد وعذوبة فى الأسنان » مرارة ، أطيب ، أورق ، مهيام ، بطل ، غيور ، الأمر ، أبح ، شاد ، مقياد شبق ، قال ، غو ، داخر ، معوق ، منهمر ، مشيد ، مهيل ، مرتضى ، مقبوح ، مستغدى ، معنى ، مذرع « مقرف » ، هجين «أمه غير عربية العجمي» الذى ماتت أمه » ، أهوج ، قيران ، أشتر « مقلوب جفن العين » مغيظ ، منول ، مختنق ، عمول ، كسيل ، أغن « يتكلم من خياشيه » ، معن « طويل » ، عميد « أهلكه الحب » مطبخ ، مضارع ، وسنان ، مبتدأ ، عزب ، مربد ، نشوان ، مرصاد ـ «رب سامع عذرتى لم يسمع قفوتى»[1]

(١) مثل فى مجمع الأمثال (الراء) ، القفوة المذنب

١٠ ـ عين نوع الكلمات الواردة فى الحديث الشريف وفعلها وبين حكم صوغها من جهة القياسية وعدمها ، ومؤنث الصفات منها ، وما قد حول من بعض هذه الصفات إلى بعض مع التنصيص على كل من المحولة والمحول إليها وعلى مسوغ التحويل ـ اضبط كل ما تذكره فى الإجابة بالشكل

روى الترمذى فى « الشمائل المحمدية » عن الحسن بن على رضى الله عنهما قال : سألت خالى هندَ بن أبى هالة وكان وصافا عن حِلية النبى ﷺ وأنا أشتهى أن يصف لى منها شيئاً أتعلقُ به فقال : كان رسول الله ﷺ فخما مُفخما يتلألأ وجهه تلألؤ القمر ليلة البدر ، أطولَ من المربوع ، وأقصر من المشذَّب ، عظيم الهامة رجِل الشعر ، إن انفرقت عقيقته فرقها وإلا فلا ، يجاوز شعره شحمة أذنيه إذا هو وفَّره ، أزهر اللون ، واسع الجبين ، أزجّ الحواجب ، سوابغ من غير قَرَن ، بينهما عرق يُدِرّه الغضب ، أقنى العِرنين ، له نور يعلوه يحسبه من لم يتأمله أشم ، كث اللحية سهل الخدين ، ضليع الفم أشنب ، مفلج الأسنان ، دقيق المَسْرُبة ، كأن عنقه جيد دُمية ، فى صفاء الفضة معتدل الخلق بادناً متماسكا سواء البطن والصدر ، عريض الصدر بعيد ما بين المنكبين ، ضخم الكراديس أنور المتجرد ، موصول ما بين اللبّة والسرّة بشعر يجرى كالخط ، عارى الثديين والبطن مما سوى ذلك ، أشعَر الذراعين والمنكبين وأعالى الصدر ، طويل الزَّندين رَحْب الراحة شَثْن الكفين والقدمين سائل الأطراف ، خُمصان الأخمَصَين مسيح القدمين ينبو عنهما الماء ، إذا زال زال قلعاً يخطو تكفؤا ويمشى هوناً ، ذريع المِشْية إذا مشى كأنما ينحط من صَبَب وإذا التفت التفت جميعاً ، خافض الطرف ، نظره إلى الأرض أطول من نظره إلى السماء ، جل نظره الملاحظة يسوق أصحابه ويبْدُرُ من لقيه بالسلام)

الباب الثالث فى تقسيم الاسم إلى مذكر وإلى مؤنث

ينقسم الاسم بالنظر لمدلوله إلى قسمين : مذكر ومؤنث ، فما كان فى معناه التذكير فالدال عليه مذكر وما كان فى معناه التأنيث فالدال عليه مؤنث، والعرب عند الحديث على ما فى معناه التأنيث يلحقون بالاسم الدال عليه علامة تفيده ، وعلامة التأنيث تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة ، ولم يلحقوا بالدال على مافيه التذكير علامة ، وإذا اتضح هذا فنتكلم عليهما فى فصلين:

الفصل الأول فى المذكر

المذكر ما خلا من علامتى التأنيث نحو رجل : وإنسان وإصطبل وكرسى ، وإنما لم يحتج لعلامة لأنه أصل للمؤنث لأمرين :

(الأول) أن مدلوله أسبق وجوداً من مدلول المؤنث وهذا معروف

(الثانى) أنه قد تغلب على المؤنث وشمله فى الاستعمال ألا ترى لفظ (شىء) وهو مذكر يقع على المذكر والمؤنث معاً ولم يقع عكسه. فكان المذكر بالنسبة للمؤنث كالنكرة بالنسبة للمعرفة فلاغرابة أن كان الافتقار خاصاً بالمؤنث .

الفصل الثانى فى المؤنث

المؤنث مافيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرة

وينقسم باعتبار مدلوله إلى قسمين : حقيقى التأنيث وهو ما كان من الحيوانات ذوات الفروج . ومجازيه وهو ما لم يكن كذلك لكن العرب أجرت عليه أحكام المؤنث فى المعاملة ـ فحقيقى التأنيث ظاهر العلامة نحو فاطمة وحبلى ونُفَساء ومقدرها نحو زينب وعَناق « أنثى المعز » ـ ومجازى التأنيث ظاهر العلامة نحو غرفة وبشرى وصحراء ومقدرها نحو

كتف ودار ونار وحرب وعقرب وغيرها مما هو موقوف على السماع[1]

فهذه أقسام أربعة للمؤنث ـ ولا يخفى أن تأنيث الأقسام الثلاثة الأولى ظاهر لأن الأول والثانى حقيقيا التأنيث والثالث مقرون بعلامته . إنما الذى يحتاج إلى توجيه تأنيثه بتقدير علامته فيه هو الرابع لأن تأنيثه غير حقيقى مع تجرده من العلامة فنقول :

إنما حكم العلماء بتقدير العلامة فيه لورود كلماته عن العرب مشفوعة بما يصحح هذا التقدير ، فأنهم أجروا عليها فى الاستعمال أحكام المؤنث فى وصفها قال تعالى (وتعيها أذن واعية) ، وحالها نحو (ولسليمان الريح عاصفة) ، وخبرها نحو (والشمس تجرى) وضميرها نحو (والشمس وضحاها) والإشارة إليها نحو (هذه جهنم) والإسناد إليها نحو (ولما فصلت العير) ، وثبوت علامة التأنيث معها فى التصغير نحو عُيَيْنَة ، وسقوطها من عددها كقول حُمَيد الأرقط يصف قوساً عربية :

أرمى عليها وهى فرعٌ أجمعُ   وهى ثلاث أذرع وإصبع[2]

هذا — ويطلق المؤنث عندهم على ما اقترن بعلامة التأنيث مع أن

---

(١) راجع أدب الكاتب كتاب تقويم اليد (الأسماء المؤنثة التى لا أعلام فيها للتأنيث) ، والمزهر النوع الأربعين الأسماء المؤنثة التى لا علامة فيها ، وجمعها ابن الحاجب فى قصيدة نقلها الأنصارى فى حاشيته على الجامى (باب المذكر والمؤنث)

(٢) أرمى عليها أى عنها ، وبهذا استشهد بالبيت الجرى فى سيبويه (باب عدة ما يكون عليه الكلم) جـ ٢ ص ٣٠٨ ، وكذا أدب الكاتب كتاب الأبنية (باب دخول بعض الصفات مكان بعض) ، وأجمع أى مجتمع فلذا وصف به النكرة ، قال الشارح الجواليقى (وهى فرع أجمع يقول : هذه القوس عملت من غصن ولم تعمل من شق عود وإذا كانت من غصن كان أقوى لها ، وقوله وهى ثلاث أذرع وإصبع أى هى تامة) .

مدلوله حقيق التذكير نحو طرَفة و رَضْوى « جبل » وزكرياء ،لأن العبرة بالأصل، إذ أن هذه الكلمات منقولة عن المؤنث لأن علامة التأنيث موضوعة للإرشاد إلى تأنيث مدلولها فني هذا الإطلاق استصحاب للأصل - وليس لهذا التأنيث اللفظي فائدة في الحالة الراهنة إلا في منع الصرف ، نعم خالف الكوفيون فأجازوا تأنيث الفعل المسند إليه فيقال عندهم قامت طلحة -

فعلى هذا ينقسم المؤنث تقسيما ثانياً باعتبار العلامة إلى ثلاثة أقسام : (لفظى) وهو ما كان علماً لمذكر وفيه العلامة كالأمثلة الثلاثة الماضية، و (معنوى) وهو ما كان علماً لمؤنث وخلا من علامة التأنيث نحو سعاد وأم كلثوم وكأس وبئر ، و (لفظى ومعنوى) وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه العلامة نحو صفية وخنساء وحضبة وهِجِّيرَى « العادة »

علامة التأنيث

علامة التأنيث فى الأسماء المعربة[1] إما تاء أو ألف فلا تجتمع العلامتان ولا ترتفعان، وأما علقاة « نبت » فألفها للإلحاق، ونحو حرب فالعلامة فيها مقدرة

والتاء أكثر استعمالا من الألف وأنص فى الدلالة على التأنيث لعدم إلتباسها بغيرها ، أما الألف فإنها تلتبس بألفى الإلحاق والتكثير ، ولهذين الأمرين ولأن وضعها على العروض والانفكاك دون الألف أوثرت بالتقدير فى مجازى التأنيث المجرد السالف الذكر ، ومما يؤكد تعيين هذا التقدير تصريح العرب بها فى تصغير الثلاثى قياساً نحو :أذَينة تصغير «أذن» فليحمل مالا تصريح فيه على ما فيه تصريح طرداً للباب على وتيرة واحدة ،

---

(١) أما المبنية فبالحركة كالكسر فى أنت وبالنون فى أنتن ونحوها كما لا يخفى

وإلى جميع ما تقدم يشير ابن مالك بقوله :

علامة التأنيث تاء أو ألف ... وفى أسامٍ قدروا التاء كالكتف

ويعرف التقدير بالضمير ... ونحوه كالرد فى التصغير

وإذ عرفت أن علامتى التأنيث التاء والألف ولكل منهما أسماء خاصة فلنذكر الأسماء فى نوعين :

النوع الأول المؤنث بالتاء

المقصود من إلحاق التاء باللفظ تمييز المؤنث من المذكر ، وأكثر ماتقع بها التفرقة فى الصفات نحو فاهم وفاهمة لأن الأسماء الجامدة يغلب فيها تمييز المؤنث من المذكر بوضع أسماء مخصوصة لكل منها كعَيْر وأتان ، وجمل وناقة ، وحِصان وحِجْر ، وحَمَل ورِخْل ، ويقل التمييز فيها بالتاء فقد سمع شيخ وشيخة ، وظبى وظبية ، وفتى فتاة ، وعم وعمة ، وامرىء وامرأة ، ومرْء ومرْة ، وغلام وغلامة . قال أوْس الهُجيمى يصف فرسا :

بسَلْهبَة صَريحىّ أبوها ... تُهان بها الغلامة والغلام[1]

وحمار وحمارة، وإنسان وإنسانة ، ورجُل ورَجُلة قال الشاعر :

خَرقوا جَيْبَ فتاتهم ... لم يُبالوا حُرْمة الرجُلة[2]

بخلاف الصفات فالتاء للتمييز فيها بين المذكر والمؤنث قياسية ، لكن

---

(١) سلهبة طويلة ، وصريحى أبوها كريم النسب لأن الخيل لها عندهم أنساب ، ويحتمل النسبة إلى صريح فرس لعبد يغوث بن حرب أو غيره ، والبيت من شواهد شرح المفصل ج ٥ ص ٩٧ وقد ذكر مع هذا البيت بيتان فى اللسان مادة (غلم)

(٢) جيب الفتاة كناية عن الفرج ، والبيت فى هجاء بنى جبلة ، ومن شواهد شرح المفصل المبحث السابق ، وقبله بيت ذكرا فى الكامل شرح الرغبة جـ ٣ ص ١٤٢

فى ثلاثة أبواب وهى : اسم الفاعل نحو حامد وحامدة واسم المفعول نحو منصور ومنصورة والصفة المشبهة على غير الوزنين المستثنين الآتيين نحو طَبِن « فطن » وطبنة ، ومثلها المنسوب نحو مصرى ومصرية . فهذه أربعة تنقاس فيها التاء ـ أما أفعل التفضيل والصفة المشبة على وزنى (أفْعَل وفَعْلان) فالتأنيث فيهما بالألف وسنذكرها فى المونث بالألف، وقد استثنوا من جواز دخول التاء على الصفات المشتركة صيغاً كثيرة [1] ذكر ابن مالك منها خمسا وهى :

الأولى ـ فعول بمعنى فاعل نحو امرأة صبور ، وبئر شطون « بعيدة الرشاء » ، وناقة أمون « وثيقة الخلق » ، وامرأة قتول قال عمر بن أبى ربيعة .

قال لى صاحبى ليعلم ما بى　　　أتحب القتول أخت الرّباب [2]

ومن هذا بغىّ قال تعالى (وما كانت أمك بغيا) لأنها لو كانت على فعيل للحقتها التاء كما ستعرفه قريبا [3] ـ وأما قولهم امرأة ملولة أو فروقة ، فالتاء للمبالغة بدليل رجل ملولة أو فروقة ـ نعم شذ امرأة عدوة وسهل الشذوذ فيها حملها على صديقة .

أما فعول بمعنى مفعول فيجوز لحاق التاء لها نحو : ناقة ركوبة وحلوبة وقتوبة أى عليها القتب « الرحل الصغير » وهكذا ـ وفعول بمعنى فاعل يعتبر أصلا لفعول بمعنى مفعول لأنها أكثر استعمالا ، ولأن بنية الفاعل أصلا لبنية المفعول

---

(١) راجع المزهر النوع الأربعين ، وأدب الكاتب (كتاب تقويم اليد)

(٢) البيت مطلع قصيدة فى الأغانى جـ ١ ومشروحة فى الكامل جـ ٥ ص ٢٤١

(٣) شرح ذلك تفصيلا المازنى لعلماء الكوفة بمحضر الواثق بالله ، لما رغب إليه اختبارهم بعد كشف المغلق عليهم فى بيت الحرث السابق فى ص ٧٦ راجع المصادر السالفة ، ودرة الغواص الوهم المكمل للمائة .

الثانية ـ مِفْعال نحو : امرأة معطار ومكسال ومبسام ومتاث « عادتها أن تلد الإناث » ومذكار « عادتها أن تلد الذكور » ـ وشذ قولهم امرأة ميقانة « غير مترددة » .

الثالثة ـ مِفْعيل نحو امرأة منطيق « بليغة » ومشير من الأشر « التكبر » وحجر محضير « كثيرة الجرى » ـ وشذ امرأة مسكينة ، وسوغ الشذوذ مراعاة فقيرة .

الرابعة ـ مِفْعَل نحو امرأة مغشم « لا يثنيها شيء عما تريد » ، ومهذر « كثيرة الهذيان » .

الخامسة ـ فَعيل بمعنى مفعول مع معرفة الموصوف ولو بالإشارة أو الضمير أو غيرهما ، وتقدمت أمثلة كثيرة لها فى اسم المفعول الثلاثى لكن عدم التأنيث بالتاء فيها أغلبى ، فلو كانت بمعنى فاعل نحو امرأة كريمة وقسيمة « جميلة » كثرت التاء ، أو بمعنى مفعول مع خلوها مما يدل على الموصوف فاستعملت استعمال الأسماء نحو ذبيحة ونطيحة وقتيلة فلان ، لحقت التاء لدفع اللبس . هذا هو الغالب فى فعيل بحسب المعنيين السابقين فقد ورد التعاكس بينهما للتشابه اللفظى المصحح للحمل ، فمن الأول خصلة حميدة أو ذميمة ـ ومن الثانى ملحفة جديد وامرأة صديق ، وشاة سديس « أتت عليها السنة السادسة » ، وقوله تعالى « إن رحمة الله قريب من المحسنين »[1] .

---

(١) قيل فى الآية إن المضاف اكتسب التذكير من المضاف إليه ، أو التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ، أو فعيل بمعنى مفعول ، أو غير هذا راجع المغنى والباب الرابع الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة) وللآية مبحث خاص فى الأشباه والنظائر (الفن السابع) .

قال الحريرى (وقد ذكر النحويون فى امتناع الهاء من هذه الصفات عللا أجودها : أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت من بابها لتدل على معنى الذى خصصت به ، فأسقطت هاء التأنيث فى قولهم امرأة صبور وشكور وقتيل، وفى قولهم فتاة معطار ومذكار ، كما ألحقت بصفة المذكر فى قولهم رجل علامة ونسابة ليدل ما فعلوه على تحقيق المبالغة ويؤذن بحدوث معنى زائد فى الصفة)[١]

ودخول التاء فى فعول بمعنى مفعول وفعيل بمعنى فاعل للفرق ، وإلى هذه الصفات الخس والتفصيل فى وزنى فعول وفعيل وشذوذ بعض الكلمات أشار الناظم بقوله :

ولا تلى فارقة فعولا   أصلاً ولا المفعال والمِفْعيلا
كذاك مِفْعَلٌ وما تليـــه   تا الفرق من ذى فشذوذ فيه
ومن فعيل كقتيل إن تبع   موصوفه غالبـــاً التا تمتنع

أما الصفات الخاصة بالإناث مما تكون على صيغتى (فاعل ومُفْعِل) كحائض وطالق وفارك «كارهة زوجها» ، ومرضع ومطفل «ذات الطفل» فى الإنس والوحش، فان قصد فيها الحدوث لزمت التاء وإلا فالغالب تجريدها منها

وفى توجيه تجريدها من التاء حينئذ آراء ثلاثة للخليل وسيبويه والكوفيين، بيد أن الرضى تعقبها ثم ذكر توجيها من عنده فقال: (والأقرب فى مثله أن يقال إن الأغلب فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ، ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجىء فى بابهما فألحقا التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ، ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة

---

(١) راجع درة الغواص الوهم المكمل للمائة

الحدوث كالفعل ومرة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين فأتوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذى هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشابهته له معنى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين)[١]

واعلم أن التاء تأتى لمعان أخر ، منها (الوَحدة) وذلك فى التاء اللاحقة أسماء الأجناس لصلاحية أسماء الأجناس للقليل والكثير، ولحاق التاء قياسى فى أسماء الأجناس من المصادر كما تقدم فى اسم المرة ، وغالبى فى أسماء الأجناس من المخلوقات كتمر ونخل وحمام وذباب وشعير وسفرجل ، وسماعى فى أسماء الأجناس من المصنوعات ، قال الرضى « وقد جاء شىء يسير منها فى المصنوعات : كسفينه وسفين ولَبِن ولبنة وقلنسوة وقلنس وبُرَة وبرى»[٢] وربما عكس الأمر فقد قالوا إن ذا التاء من كمأة وقعة « الأبيض الرخو من الكمأة» وجبأة «كمأة حمراء» للجنس على الأشهر يؤيد ذلك قوله ﷺ « الكمأة من المنّ » إذ المراد الجنس، ومنها (المبالغة) كراوية أو تأكيدها كعلاّمة ومِطْرابة وفروقة ، ومنها اللاحقة بالجمع الأقصى : إما (للدلالة) على أن مفرده منسوب كأزارقة ومهالبة ومناذرة وهكذا ، فى جمع أزرقى ومهلبى ومنذرى، أو (للتعويض) عن ياء مفاعيل نحو زنادقة فى جمع زنديق وجحاجحة فى جمع جحجاح ، والتاء فى هذين واجبة ـ أو للدلالة على (التعريف فى مفرده) نحو موازجة وكيالجة[٣]

---

(١) شرحه على الكافية المذكر والمؤنث ، والآراء الثلاثة المفندة مذكورة أيضا فى المفصل مع الرد على الكوفيين .

(٢) شرحه على الشافية آخر باب جمع التكسير، والبرة: الخلخال والحلقة فى أنف البعير

(٣) موازجة جمع موزج (الخف) ، وكيالجة جمع كيلجة (الكيل المعروف)

أو على (تأكيد تأنيثه) كصياقلة وملائكة ، وليست واجبة فى هذين ، ومنها (التعويض) عن الفاء كعدة ، والعين أو الزائد كإقامة وتوصية ، واللام كسَنة ، وياء المتكلم كيا أبت

خلاصـــة

قد شاهدت سابقا تَردد زِنَتى (فَعيل وفَعُول) فى الفصل الثانى من الباب الثانى لبعض الأنواع السبعة ، كما شاهدت هنا فى هذا الفصل الثانى من الباب الثالث أنهما قد يستباح دخول التاء عليهما للفرق بين المذكر والمؤنث ، وقد يمتنع . فهنا نجمل ما فات بقطع النظر عن القياسية والسماعية اعتماداً على التفصيل فيما سبق ونزيد عليه قليلا ـ عرفت أنهما تكونان مصدرين ووصفين بمعنى اسم الفاعل وللمبالغة فيه وبمعنى اسم المفعول وصفتين مشبهتين فهذه خمسة ـ فاعلم الآن أنهما تكونان اسمى ذات ففعيل كرغيف وقضيب ومصير « المِعَى » ، وفعول كثمود وسلول ـ وقد جاءت فعيل اسم جمع كعبيد وحجيج وكليب ، قال علقمة الفحل :

تعفَّقَ بالأرطى لها وأرادها رجال فبذَّت نَبلَهم وكليبُ[1]

فلفعيل سبعة استعمالات ، ولفعول ستة

(١) تعفق تعوذ ولاذ ، والأرطى شجر ينبت فى الرمل ، ورجال تنازعه تعفق وأراد ، وبذت سبقت ، وكليب جماعة الكلاب ، يشبه ناقته فى شدة عدوها عقب سيرها ليلا بقرة وحشية تعذر قناصا تواروا بشجر الأرطى ليختلوها وقد أعدوا لها نبلا وكلابا فرموها بها فسبقتهما ولم يدركاها ، والبيت من قصيدة أنشدها الحرث ابن أبى شمر الغسانى ليطلق أخاه شأسا بعد أسره فى الموقعة التى بينه وبين المنذر بن ماء السماء اللخمى ، مذكورة فى المفضليات ، ومع شرحها فى رغبة الآمل على الكامل ج ١ ص ٣٣ وما بعدها

النوع الثانى المؤنث بالألف

المؤنث بالألف إما أن تكون ألفه الدالة على التأنيث مقصورة أو ممدودة قال ابن مالك :

وألف التأنيث ذات قصرٍ   وذات مد نحو أنثى الغُر

ولكل منهما أوزان خاصة، وبينهما أوزان مشتركة، ولذا نذكرها فى مطلبين

المطلب الأول فى المؤنث بألف التأنيث المقصورة

ألف التأنيث المقصورة هى ألف زائدة تدل على التأنيث نحو حبلى . وللمؤنث بها أوزان مشهورة وأوزان نادرة ، فأشهر أوزانها على وفق ما فى الألفية اثنا عشر .

الأول ـ (فُعَلى) نحو أربى «الداهية»، وجنفى وشعبى وأدمى «مواضع» ، وجعبى « عظام النمل » وأمثلتها قليلة حصرها البغدادى فى تسعة [1]

الثانى ـ (فُعْلى) سواء أكانت اسما نحو حزوى « مكان معروف » وبهمى « نبت »، أم مصدرا كبشرى ورجعى وطوبى قال تعالى (لهم البشرى، إن إلى ربك الرجعى ، طوبى لهم) ـ أم صفة إما لمؤنث أفعل التفضيل وهى قياسية نحو الطولى والحسنى قال تعالى (للذين أحسنوا الحسنى) أولا نحو خنثى وأنثى وحبلى ـ ومن هذا مشية حيكى «يتحرك فيها المنكبان» وقسمة ضيزى « جائرة » لأن أصلهما بضم الفاء وكسرت لسلامة الياء وذلك لعدم ورود فِعلى صفة كما يجىء فى الثامن من الأوزان .

---

(١) راجع خزانة الأدب شاهد ١١٢

الثالث ـ (فَعلى) سواء أكانت اسما كبردى « نهر » وأجلى « موضع » ، أم مصدراً كمرطى وجمزى وبشكى « السرعة فى السير » وأفعالها من باب ضرب ـ أم صفة كفرس وثبى ، وناقة زلجى « سريعة » ، وحمار حيدى « مائل عن ظله لنشاطه » ، ولا ثانى لحيدى فى نعت المذكر

الرابع ـ (فَعْلى) إن لم تكن اسما بأن كانت جمعا نحو جرحى وقتلى ، أم مصدرا نحو دعوى ونجوى ، أم صفة لمؤنث فعلان نحو شبعى وسهوى وخزيا ـ فإن كانت اسما فقد تكون ألفها للتأنيث نحو سلمى ، ورضوى ، وشبرى « سميت بها بلاد كثيرة » ، وشروى الشىء « مثله » لعدم تنوينها وعدم لحاق التاء بها ، وقد تكون للإلحاق نحو أرطى « شجر ينبت فى الرمل يدبغ بورقه » للحاق التنوين والتاء بها ، لكن ذلك على أنه قيل منها بعير آرط وأديم مأروط فوزنها فَعْلى ـ أما على أنه قيل منها بعير راط وأديم مرْطىّ فألفها أصلية ووزنها أفعل [1]

كما تصلح لهما فى نحو علقى « نبت » لأنها قد استعملت غير متصل بها أحد الأمرين كما استعملت لاحقا بها التنوين أوهما معا ، وتترى لورودها منونة وغير منونة وبهما قرىء قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تترى)

الخامس ـ (فُعالى) اسما نحو حبارى وسمانى « طائران » وسلامى « عظام الأصابع » ـ وصفة نحو جمل علادى « شديد »

السادس ـ (فُعَلى) اسما فقط نحو سمّهى « الباطل »

---

(١) راجع الرضى على الشافية باب ذى الزيادة، والقاموس باب الطاء ، والأشمونى باب التصريف عند قول الناظم : وهكذا همز وميم سبقا إلخ .

السابع - (فِعَلّى) نحو سبطرى ودفقى « ضربان من المشى » فى الأول تبختر والثانى تدفق »

الثامن (فِعْلى) إن لم تكن اسما بأن كانت مصدراً نحو ذكرى أو جمعاً قال الرضى (كحجلى وظربى ولا ثالث لهما) [١] — ولا تكون صفة عند سيبويه إلا بالتاء ، واعترض عليه بعزهى « لا يطرب للهو » ، وسعلى ، وكيصى « مولع بالأكل وحده » . وأجيب عنه بأن الأولين إنما وردا بالتاء نحو رجل عِزهاة ، وامرأة سِعلاة فألفهما للإلحاق بدرهم ، وأن الثالث قال فيه الرضى (يجوز أن يكون فُعْلى بالضم فيكون ملحقاً بجُخْدَب كما فى سؤدد وعوطط ، ولا يضر تغيير الضمة بالإلحاق لأن المقصود من الإلحاق وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك لا يتفاوت به) [٢] ومن ذلك تدرك السبب فى جعلهم « حيكى وضيزى » من باب فُعْلى السابقة كما نبهنا . أما إن كانت فِعْلى اسما فقد تكون ألفها للتأنيث نحو الشعرى والشيزى « خشب أسود يتخذ منه القصاع » أو للإلحاق نحو معزى ، وقد تحتمل الأمرين لورودها بالوجهين: التنوين وعدمه نحو ذفرى « ما وراء الاذن من القفا » ، ودفلى « نبت مر »

التاسع - (فِعِّيلَى) ولم يستعمل إلا مصدراً للمبالغة نحو الحِثِّيثَى ، وتقدم الكلام عليه مفصلا فى تذييل المصادر

العاشر - (فُعُلَّى) نحو الكُفُرَّى « وعاء الطلع » ، وحذرى وبذرى

---

(١) شرحه على الكافية المؤنث بالألف ، وحجل جمع حجل (طائر) ، وظربى جمع ظربان (دوية كالهرة منتنة الريح)

(٢) شرحه على الشافية باب الإعلال (قلب الياء إذا كانت عينا لفعلى)

« من الحذر والتبذير ، » وغلبى « غلبة » .

الحادى عشر ـ « فُعَيْلَى » نحو قبيطى « نوع من الحلوى » ، وخليطى ، وفى المثل (الأخذ سُريطى والقضاء ضريطى) (١)

الثانى عشر ـ فُعَالى نحو شقارى وخبازى « نبتان » وخضارى « طائر » .

وهذه الأوزان الاثنا عشر أشار إليها ابن مالك بالمثال فقال :

والاشتهار فى مبانى الأولى يبديه وزن أرَبى والطولى
ومرَطى ووزن فَعْلى جمعا أو مصدراً أو صفة كشبعى
وكحُبارى سُمَّهى سِبَطْرى ذكرى وحِثِّيثَى مع الكفُرَّى
كذاك خُلَّيطى مع الشُقَّارى واعزُ لغير هذه استندارا

لكن العلماء تعقبوا ابن مالك فى عده ضمن الأوزان المشهورة الأوزان الاربعة التى أشار إليها بأرَبى وسمَّهى وخليطى وشقارى مع ندرتها على ما رأيت فى التمثيل سابقاً ، كما تعقبوه فى تركه أوزاناً أخرى مشهورة كالثمانية على الصحيح ، ومن الأوزان التى ينبغى ذكرها (فَعَنْلى) وذلك نحو جلندى « الفاجر » وهذا الوزن كثر الإلحاق فيه حسب السماع نحو قرنبى وحبنطى « قصير بطين غليظ » وعلندى « الشديد » ـ قال عمرو بن معد يكرب الزُبيدى

أعددت للحدثان سـا بغة وعدَّاء علنـدى (٢)

المطلب الثانى فى المؤنث بألف التأنيث الممدودة

اختلف الصرفيون فى الدال على التأنيث فى المؤنث بألف التأنيث

---

(١) راجع الصحاح والقاموس مادة سرط ، ومجمع الأمثال المعزة

(٢) سابغة أى درعا واسعة ، وعداء أى فرسا كثير العدو ، والبيت من قصيدة فى الحماسة (باب الحماسة) ومشروحة فى رغبة الآمل على الكامل جـ٨ ص١٤٧ وما بعدها

الممدودة اختلافاً أفضى إلى اختلافهم فى تعريف ألف التأنيث الممدودة

فقال بعضهم الدال على التأنيث الألف الممدودة ، والهمزة بعدها مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان [1] — وقال الأخفش الدال عليه الألف والهمزة معاً — وقال الكوفيون والزجاج الدال عليه الهمزة الواقعة بعد الألف الزائدة وليست الهمزة منقلبة عن حرف آخر — وقال البصريون الدال عليه الهمزة بعد الألف الزائدة ، لكن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة لما وقعت بعد الألف الزائدة المجتلبة للمد فالهمزة منقلبة فى الحقيقة عما هو مفيد للتأنيث وهو ألف التأنيث المقصورة ، وذلك أنهم لما قصدوا مدها لم يجدوا وسيلة لهذا القصد إلا بزيادة ألف لمجرد المد قبلها تنزيلا لها فى لزومها للكلمة التى هى فيها منزلة اللام الأصلية التى تزاد الألف قبلها لهذه الغاية نحو : غزال وكتاب وغراب ، وعلى هذا فقد اجتمع فى الكلمة حينئذ ألفان الأولى المجتلبة للمد والثانية ألف التأنيث المقصورة ولا مناص من التخلص من الألفين لسكونهما إما بحذف إحداهما أو قلبها إلى حرف متحرك ، أو الحذف فغير ممكن وإلا صار الاسم مقصوراً كما كان وضاع العمل ، فلم يبق التخلص إلا بالتحريك لإحداهما ولا يمكن تحريك الأولى وإلا فارقت المد واختل القصد فانحصر التخلص فى تحريك الألف الثانية بقلبها همزة ، ووجه التخلص فى التحريك بقلبها إلى الهمزة دون الواو والياء المتحركتين مع أن العلاقة بين حروف العلة توجب قلبها إلى إحداهما : أنه لو كان بقلبها إلى إحداهما لوجب الرجوع ثانياً إلى ما فر منه وذلك لما هو معروف فى الإبدال من أن الواو والياء متى وقعتا بعد ألف زائدة

(١) هذا القول فى شرح المفصل باب الإبدال (إبدال الهمزة) جزء ١٠ ص ٩

فلابد من قلبهما ألفاً ثم همزة ، فتحاشيا من هذا العبث قلبت الألف همزة من أول الأمر .

تلك هي الأقوال الأربعة ، ولا يخفى أنه يترتب على تغايرها التغاير فى وجه وصف الألف بالممدودة ، فعلى الأول وصفها بالممدودة ظاهر ، وعلى الثانى وصفها بالممدودة لتضمنها الألف ، وعلى الثالث والرابع وصفها بالممدودة لمصاحبتها الألف .

والرأى البصرى أرجح الأربعة ، أما ضعف الأول فلأن علامة التأنيث لاتكون حشواً ألبتة ، وأما ضعف الثانى فلأن علامة التأنيث لا تكون على حرفين ، وأما ضعف الثالث فلأمرين : (الأول) أن المعهود دلالته على التأنيث إنما هو التاء أو الألف دون الهمزة فليحمل المؤنث الذى فى آخره همزة على ما يمكن من اعتبار التاء أو الألف ، والألف إلى الهمزة أقرب من التاء فتكون الهمزة منقلبة عنها (الثانى) إبدالهم من هذه الهمزة ياء عند جمع الكلمة قالوا صحراء وصحارىّ ولو كانت أصلا فى الكلمة لبقيت فى الجمع كما بقيت الهمزة الأصلية نحو قراء وقرارِىء.[1] ولذا فانا سنعرف ألف التأنيث الممدودة على وفق المذهب البصرى كما سنجاريه عند المناسبات فنقول :

ألف التأنيث الممدودة ألف مزيدة للتأنيث زيد قبلها ألف فتقلب هى همزة نحو السراء وعاشوراء ونحوهما ، وللمؤنث بها أوزان مشهورة وأوزان نادرة ، فأشهر أوزانها على ما فى الألفية سبعة عشر .

(١) فَعْلاء : سواء أكانت اسما نحو صحراء وهيجاء ـ أم صفة إما لأفعل صفة مشبهة نحو فيحاء « واسعة من الرياض والدور » ، أولا نحو ديمة هطلاء

(١) راجع شرح المفصل باب المذكر والمؤنث جـ ٥ ص ٩١

وامرأة حسناء ، وتقدمت أمثلة كثيرة لها فى الصفة المشبهة ، أم كانت مصدراً نحو رغباء ، أم اسم جمع نحو طرفاء وقصباء (٢ و ٣ و ٤) أفعلاء : مثلث العين وقد سمعت الأوجه الثلاثة فى « الأربعاء » ومن أمثلة أفعِلاء مفرداً أرمداء « الرماد » وجمعاً أنبياء وهذا كثير (٥) فَعْلَلاء : نحو عقرباء (٦) فِعالاء : نحو قصاصاء (القِصاص) ولانظير له (٧) فُعْلُلاء : نحو قرفصاء (٨) فاعولاء : نحو تاسوعاء وعاشوراء (٩) فاعلاء : نحو نافقاء وقاصعاء (١٠) فِعْلياء : نحو كبرياء (١١) مفعولاء : نحو مشيوخاء (١٢ و ١٣ و ١٤) فَعالاء : مفتوح الفاء مثلث العين فمفتوحها اسماً نحو براساء « الناس » ، وصفة نحو رجل طباقاء « عيى » ، ومصدراً نحو براكاء « ثبات فى الحرب » ، ومضمومها نحو حروراء ، ومكسورها نحو قريثاء « التمر الجيد » (١٥ و ١٦ و ١٧) فَعَلاء : مثلثة الفاء مفتوحة العين ، فمفتوح الفاء جنفاء « مكان » قال ابن هشام فى التوضيح « ولا نظير له إلا دأثاء للأَمَة وقرماء لموضع ، وعلى هذا فعد الناظم لذلك فى المشهور مشكل » ـ ومضمومها اسما نحو خيلاء « الكبر » ورحضاء « عرق الحمى » ، وصفة نحو عشراء ونفساء ، وجمعاً نحو فقهاء ـ ومكسورها فى القاموس « والحولاء كالعنباء والسيراء ولا رابع لها »[1]

وإلى هذه الأوزان أشار الناظم بقوله :

لدها فَعْلاءُ افعِلاء ... مُثلَّثَ العين وفَعْلَلاء

ثم فِعالا فُعْلُلا فاعولا ... وفاعِلاء فِعْليا مَفعولا

ومطلق العين فَعالا وكذا ... مطلقَ فاء فَعَلاء أُخذا

---

(١) راجع (حول) والحولاء كالمشيمة للناقة ، والعنباء العنب ، والسيراء نوع من البرود فيه خطوط صفراء

لكنهم اعترضوا عليه أيضاً فى عده منها (فَعلاء) على ما رأيت لابن هشام و (فِعَلاء) على ما رأيت فى القاموس كما استدركوا عليه أوزاناً أخرى مشهورة أغفلها .

إذا تأملت فى الأوزان المذكورة فى المطلبين فأنك ترى اشتراكا قليلا بين المقصورة والممدودة فيها، فقد اتفقتا فى (فُعَلى وفَعَلى وفَعْلى) والأمثلة تقدمت فى الأمرين ، ومما يشتركان فيه (فِعّيلى) فالمقصورة تقدمت والممدودة خِصّيصاء وتقدم لك الخلاف فيه فى تذييل المصادر ، و(أفعَلَى) مقصورة نحو أجفلى والممدودة مضت ، و(فُعْلُلى) مقصورة نحو قرفصى والممدودة سلفت و (فَعْلى) مقصورة نحو فرتنى « الأمة البغى» وممدودة سبقت، فهذه أوزان سبعة يشتركان فيها . وهناك أوزان كثيرة مشتركة وغير مشتركة لم نذكرها لندرتها وخوف الإطالة .

قواعد وتطبيقات

١ ـ ما السبب فى احتياج المؤنث دون المذكر إلى علامة ؟ وما الفرق بين المؤنث المجازى واللفظى ؟ وما وجه تخصيصهم التاء بالتقدير فى المجازى المجرد من العلامة دون الألف مع اشتراكهما فى الوسم ؟

٢ ـ ما الصفات التى تدخلها التاء عند التأنيث ؟ ولم حظروا دخولها على بعض صيغها ؟ ولم استبيح دخولها على بعضها ثانياً ؟ وما الصفات التى لا تقبل التاء ؟ وبماذا يكون التأنيث فيها ؟ وما المعانى التى تجىء لها صيغتا (فعيل وفعول) ، وبم يتميز كل معنى عن الآخر ؟

٣ ـ متى تكون ألف فَعْلى وفِعْلى للتأنيث ومتى لا تكون ؟ وما حكمة هذا التفصيل؟ وهل يصح ذلك الترديد فى فُعْلى ؟

٤ ـ اذكر الخلاف فى حقيقة ألف التأنيث الممدودة وأيد ماتختار بالدليل ، وطبق كلام ابن مالك عليه وبين نتيجة هذا الخلاف ؟

٥ ـ اذكر نوع المؤنث فى هذه الكلمات من حيث المعنى مرة ومن حيث العلامة مرة أخرى :

يد ، عصا ، معدة ، صخرة ، كُلْيَة، لحية ، البلْقاء «بلد بالشام» ، الخَطَفى «لقب حُذَيفة جد جرير» سماوة ، «ماء بالبادية» ، جمادى ، فتوى ، بطحاء ، شمس ، خزانة ، ضُبَع «أنثى الضبعان» مَوْماة «الفلاة» ، مدية ، جَذِيمة ، حذام ، أُسْكُفَّة «خشبة الباب التى يوطأ عليها» ، صيغة ، إصبع ، كاعب ، سماء ، حِلَزة «القصيرة السيئة الخلق» ، دارة «هالة القمر» ، حاربة ، فُجاءة «والد قَطَرِيّ» ، قطاة ، سحاب .

الباب الرابع

فى تقسيم الاسم إلى صحيح وشبيه به ومنقوص ومقصور وممدود

ينقسم الاسم المعرب باعتبار حرفه الأخير فى التلفظ والنطق إلى هذه الأقسام الخمسة . وبيان حصره فيها على وجه الضبط أن آخر الاسم إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف علة .

فالأول : وهو ما آخره حرف صحيح إما أن يكون هذا الحرف همزة أو لا ، فأن كان همزة مسبوقة بألف زائدة نحو سماء فهو الممدود ، وإن كان غير همزة نحو خالد أو كان همزة غير مسبوقة بألف نحو رشأ أو مسبوقة بألف غير زائدة نحو ماء فهو الصحيح .

والثانى : وهو ما آخره حرف علة إما أن يكون هذا الحرف ألفا

أو غيرها فأن كان ألفا نحو الفتى فهو المقصور ، وإن كان غير الألف بأن كان واواً أو ياء فأما أن يكون ما قبلهما ساكنا نحو دلْو وظبي فهو الشبيه بالصحيح ، وإما أن يكون متحركا ويجب أن تكون حركته الكسرة نحو الغازى والقاضى والتدانى فهو المنقوص ، وإنما وجب أن تكون الحركة كسرة قبل الواو والياء الواقعتين طرفا ، لأنهما لو كانت فتحة لقلبتا ألفين ، ولو كانت ضمة لوجب مع الياء قلبها كسرة للمحافظة على الياء ووجب مع الواو قلبها كسرة وقلب الواو ياء ، ولا يصح بقاء الضمة والواو وإن كانت المناسبة بينهما متحققة لما يلزم عليه من وقوع الواو طرفا بعد الضمة فى آخر الاسم المعرب وذلك ممنوع ، وبهذا يعرف أن الياء المتطرفة المنطوق بها يجب أن تكون إما بعد سكون أو حركة هى الكسرة ، والواو المتطرفة المنطوق بها لا تقع على وجه الأصالة إلا بعد سكون

وخلاصة هذا الكلام أن الاسم إن كان آخره حرفا صحيحا فأن كان همزة بعد ألف زائدة فهو الممدود ، وإلا فهو الصحيح ، وإن كان حرف علة فأن كان ما قبله ساكنا فهو الشبيه بالصحيح ، وإن كان متحركا فأن كان حرف العلة ألفا فهو المقصور ، وإلا فهو المنقوص ـ وبذلك تبين صحة حصر الاسم فى الأقسام الخمسة باعتبار حرفه الأخير ، وسنذكر تعريف هذه الأقسام الخمسة مع بيان وجه تسميتها وما يتعلق بها تفصيلا فى فصول خمسة

الفصل الأول فى الصحيح

الاسم الصحيح هنا هو الاسم المعرب الذى ليس آخره حرف علة ولا همزة بعد ألف زائدة نحو : محمد ورقية وماء وجارية ، ووجه تسميته ظاهرة

الفصل الثانى فى الشبيه بالصحيح

الشبيه بالصحيح هو الاسم المعرب الذى آخره واو أو ياء قبلهما سكون، سواء أكان السكون على حرف صحيح نحو دلو، وحِقْو «الإزار»، وظَبْى «المهر»، وبَهْو، وجَرْو «مثلثة الجيم» وثَدْى، وهَدْى، وظَبْى «حلمات الضرع» ـ أو على حرف علة نحو جوّ، وبوّ، وعدوّ، وأمىّ، وعلىّ، وكرسىّ ـ وحكمة تسميته بالشبيه أن حرف علته لسكون ماقبله كالحرف الصحيح، فتظهر حركات الإعراب عليه مثله دون استثقال.

الفصل الثالث فى المنقوص

المنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو الداعى والمرتقى ـ فخرج عن الاسم الفعل والحرف نحو يرمى وفى، وخرج (بالمعرب) الاسم المبنى نحو الذى و (بآخره ياء) الصحيح، والشبيه به مما آخره واو، والمثنى والجمع فى حالة الرفع، والأسماء الستة فى حالتى الرفع والنصب. والمقصور والممدود، وبـ(لازمة) المثنى وجمع المذكر فى حالتى النصب والجر والأسماء الستة فى حال الجر، وبقولنا (قبلها كسرة) الشبيه بالصحيح مما آخره ياء ـ والمراد اللزوم ولو تقديراً ليدخل نحو قاض منوناً قال تعالى «لا ينكحها إلا زان» لأن المحذوف لعلة كالثابت ـ وسمى هذا النوع بالمنقوص لنقصه بعض الحركات الإعرابية إذ لا تظهر فيه الضمة والكسرة للثقل

الفصل الرابع فى المقصور

المقصور هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة نحو سلمى،

ومصطفى ـ فخرج عن الاسم الفعل والحرف نحو يخشى وحتى ، وخرج (بالمعرب) الاسم المبنى نحو متى ، و(بألف) الصحيح والشبيه به وجمع المذكر والمثنى فى حالتى النصب والجر ، والأسماء الستة فى حالتى الرفع والجر ، والمنقوص والممدود وبـ(لازمة) الباقى من الأسماء الستة والمثنى وكذا المنصوب فى الوقف ـ والمراد اللزوم ولو تقديراً ليدخل نحو فتى منوناً لمثل ما تقدم فى المنقوص ـ ووجه التسمية بالمقصور أن ألفه لم يردفها همزة حتى تمد ، وهذا التوجيه خير من التوجيه بقصره وحبسه عن الحركات الإعرابية لانتقاضه بالمضاف لياء المتكلم مع خلوه من الإشعار بمناقضته الممدود المقابل له ـ وللمقصور تقسيمان باعتبارين مختلفين .

الأول تقسيمه باعتبار الألف

ألف المقصور لايتأتى أن تكون أصلا فى وضعه لأن آخر الاسم المعرب مورد الحركات التى تميز بها معانيه المختلفة والألف ساكنة بالطبيعة . ولذا إنما تكون أصلا فى الحروف وما شابهها كما سبق التنويه به ، فألف المقصور إما أن تكون منقلبة عن أصل أو زائدة ، إما للتأنيث أو للإلحاق أو للتكثير ، وعلى هذا فينقسم المقصور باعتبار حقيقة ألفه إلى أربعة أقسام :

(الأول) ما ألفه منقلبة عن أصل واو أو ياء وتكون ألفه ثالثة نحو عصا ، ورابعة كأعشى ، وخامسة كمصطفى ، وسادسة كمستقصى .

(الثانى) ما ألفه زائدة للتأنيث وتكون ألفه رابعة كنجوى ، وخامسة كحبارى ، وسادسة كخبازى ، وسابعة كأربعاوى ، وتقدمت أبنية هذا القسم .

(الثالث) ما ألفه مزيدة للإلحاق ، وتكون ألفه رابعة كأرطى ملحقة بجعفر ، ومعزى ملحقة بدرهم ، وخامسة كعفرنى « الأسد » وسبنتى ، وسرندى ، وسبندى « الجرى » ملحقات بسفرجل ، ولا تكون سادسة

(الرابع) ما ألفه مزيدة للتكثير ، وإنما تكون سادسة نحو كمثرى ، وقبعثرى « الجمل الضخم الشديد الوبر » ، قال الرضى (وليست الألف فيه للإلحاق إذ ليس فوق الخماسى بناء أصلى يلحق به ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه ينون ويلحقه التاء نحو قبعثراة ، بل الألف لزيادة البناء) [1]

ويطلق المقصور على هذه الأقسام الأربعة بالاشتراك على سبيل الحقيقة ، وإنما تذكر الأقسام بأسمائها الخاصة عند تخالف أحكامها فى بعض الأبواب كباب مالا ينصرف والمثنى والجموع والتصغير والنسب ، ولا اشتباه بين الألف المنقلبة عن أصل ، والألف الزائدة بأنواعها الثلاثة لظهور الفرق بمجرد النظر إلى مادة الكلمة ، كما لا اشتباه بين أنواع الزائدة الثلاثة فإن ألف التأنيث تختص عن أختيها : ألفى الإلحاق والتكثير بأمرين (الأول) منع لحاق تاء التأنيث بها لأنها إحدى علامتيه ولا يجمع بين علامتى تأنيث (الثانى) منع لحاق التنوين لأنها موجبة منع الصرف ، وألفا الإلحاق والتكثير يعقبهما التاء والتنوين كالألف المنقلبة لكنهما متخالفان بعد هذا ، فألف الإلحاق لا تكون سادسة ، وألف التكثير لا تكون إلا سادسة — وبهذا استبان الفرق بين أنواع الزائدة الثلاثة —

ويزداد الفرق بين ألفى التأنيث والالحاق وضوحاً بمعرفة وزن الكلمة بعد إبدال الألف لاماً ، ومعلوم أن ألف التأنيث زيادتها بحتة لمعنى التأنيث

---

(١) شرحه على الشافية فى مزيد الخماسى جـ ١ ص ٥٢

وألف الإلحاق زيادتها لمساواة ما لحقه ببناء أصلي من أبنية الاسم السابقة في الرباعي والخماسي ، فإن لم يوافق اللفظ بعد هذا الإبدال وزناً من الأوزان السابقة في أبنية الاسم فألفه للتأنيث قطعاً بدون انتظار إلى سماع من العرب، وإن وافق واحداً منها فألفه قابلة النوعين، وتعيين واحد منهما موكول إلى الفرق الماضي الموقوف على السماع .

وإيضاح هذا أن «أربى» من أمثلة الوزن الأول لألف التأنيث تصير بالإبدال على وزن فُعَلَل ، وهذا الوزن مفقود فألفه يتحتم أن تكون للتأنيث، وهكذا أمثلة الأوزان الباقية ماعدا أربعة أوزان : ثلاثة في الرباعي وواحدا في الخماسي .

فني الرباعي وقع الإلحاق في وزنين بالاتفاق وهما (فَعْلَى وفِعْلَى) فإن ألفيهما محتملة ، وذلك لأنهما بعد الإبدال المذكور يردان على وزنين معروفين في الأبنيـة وهما : فَعْلَل كجعفر وفِعْلَل كدرهم ، غاية الأمر أن الصلاحية فيهما إذا كانا اسمين فقط ـ والمرجع حينئذ في تعيين التأنيث أو الإلحاق للألف أو احتمالها للسماع . أما إن لم يكونا اسمين فألفهما للتأنيث حتماً لعدم انفكاك خاصة ألف التأنيث فيهما ، وذلك فيما خلا فِعْلَى الصفة على ما تقدم من لزومها التاء عند سيبويه فألفها للإلحاق فقط ، ووزن ثالث على الخلاف وهو (فُعْلَى) الاسمية جوز بعضهم فيها الإلحاق ، ومنعه سيبويه قال (ولا يكون فُعْلَى والألف لغير التأنيث إلا أن بعضهم قال بُهماة واحدة وليس هذا بالمعروف)[1]

---

(١) راجع الكتاب جـ٢ ص ٣٢٠ وقد نقل كل من ابن يعيش على المفصل، والرضى على الكافية في باب المؤنث بالألف ، هذه العبارة مع توضيح الخلاف .

وفى الخامس وقع الإلحاق فى وزن (فَعَنْلى) والمعول عليه السماع دون نظر إلى الأسمية وغيرها ، وقد تقدم التمثيل لهذه الأوزان الأربعة وافيا فى الكلام على أوزان ألف التأنيث - وبذلك عرف أن وزن ألف الإلحاق أخص من وزن ألف التأنيث فكل ماصلح للإلحاق صلح للتأنيث ولا عكس، وأن ألف الإلحاق قد شاركت ألف التأنيث فى الرباعى فى وزنين بالاتفاق وثالث على الخلاف من الأوزان السابقة على وجه خاص فى الكل وفى الخامسى فى وزن واحد . ويستنتج من هذا أن ألفى التأنيث والإلحاق يتفقان لفظا فى أمرين هما : البناء والزيادة كما يختلفان فى أمرين هما: التنوين وتاء التأنيث ، ويستمر هذا الاختلاف بينهما إلا إذا صار ما فيه ألف الإلحاق علما فأنه يمتنع حينئذ دخول التاء عليه كالمختوم بألف التأنيث لأن العلمية تأبى الزيادة على الاسم ، وإذ قد شابهه لفظا وامتناعا من التاء وجب منع التنوين فيه حملا له عليه ، ولذا يقول ابن مالك فى الكافية .

وألف الإلحاق مقصوراً منع   كَعَلْقَى إن ذا علمية وقع

الثانى تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية

ينقسم المقصور باعتبار الاطراد وعدمه إلى قسمين : قياسى وهو محط نظر الصرفى ، وسماعى واعتماده على الورود :

فالمقصور القياسى هو الاسم المُعَلّ الذى له نظير من الصحيح واجب فتح ما قبل حرفه الأخير قياساً . والمراد من النظير الصحيح الموافق فى أمرين : الوزن ونوع الكلمة ، كالمصدرية والوصفية والجمعية وغيرها ، وإنما اقتضَى وجُود النظير الذى يكون كذلك المقصور القياسى لأن المعتل

الجارى على سننه فى الأمرين المذكورين يلزم فيه قياساً قلب حرف علته من الواو والياء ألفاً لوقوعها بعد فتح لازم، وبذلك صار مقصوراً مبنياً على قاعدة مستمرة ، ويتحقق تعريف المقصور القياسى فى أنواع كثيرة منها .

الأول ـ مصدر المعتل من (فَعِل) اللازم مكسور العين نحو جَوِىَ، وهوى، وأسى، وطوى، وعمى، وصدى، ووجى حفاء وزنأ ومعنى، فأنها نظيرة فرح وعش ونحوهما فى الأمرين : الوزن لأنها على فَعَل ، ووقوع الكلمة لأنها مصادر مثلها مطردة ، والصحيح منها واجب فتح ماقبل آخره، وتقدمت أمثلة كثيرة فى المصدر الثلاثى . ومن المقصور القياسى غَرِى مصدر غَرِى بالشىء « أولع به » قال سيبويه (والغَراء ممدود شاذ) [1]

ثم إذا كسرت الفاء فده قياسى على أنه مصدر غارى « والى » كما سيجىء فى الممدود ، ومن هذا اختلف إنشادهم بيت كُثَيِّر

إذا قلتُ مهلا غارت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نُهَّلُ

فأنشده أبو عبيدة بكسر الفاء إتباعا لقياس الممدود ، وابن عصفور بفتحها شذوذاً للسماع ، إتباعا لسيبويه ـ فعلى الأول فعله غارى والثانى غَرِى ، فلم يتواردا على شىء واحد ، ولايخفى مافى الثانى زيادة على الشذوذ من التكلف فى تخريج الإعراب للبيت فالحق مع الأول [2]

---

(١) راجع الكتاب باب المقصور والممدود ج ٢ ص ١٦٢

(٢) وذلك أنه على رواية الكسر يكون منصوباً على المصدرية لغارت المذكور فى البيت ، أما على رواية الفتح فإنه مصدر غرى ، فإما أن يجعل حالا من العين على تأويل المصدر بالوصف وهو غرية ، وإما أن يجعل منصوباً على المصدرية لفعله المحذوف ، ثم الفعل المحذوف إما أن يعطف بجملته على الفعل المذكور فى البيت على اعتبار حذف العاطف ، وإما أن تجعل جملته حالا من العين ، وعلى كل فالباء فى قوله بالبكا زائدة لأنه معمول لغارت ، انظر ما كتب تفصيلا على بيت كثير فى كتب النحاة

الثانى ـ فِعَل جمع فِعْلة مكسورة الفاء معتلة اللام نحو: فِرَى جمع فِرْية، وحلى جمع حلية، وجزى جمع جزية، ولحى جمع لحية، لمناظرتها كِسَراً جمع جمع كسرة فى الأمرين كما لا يخفى [1]

الثالث ـ فُعَل جمع فُعْلة مضمومة الفاء معتلة اللام نحو: كُسا جمع كسوة، وحسا جمع حسوة «الشيء القليل»، وعرا جمع عروة، وكلى جمع كلية، وزبى جمع زبية «حفرة للأسد»، ودمى جمع دمية، ونهى جمع نهية «العقل»، وقوى جمع قوة ـ لموازنتها غُرَفا جمع غُرْفة فى الأمرين، نعم قد ورد الكسر فى جمع قوة شذوذاً .

ومما تقدم تعرف أن اختلاف الجمعين السابقين تابع لاختلاف حركة الفاء فى مفرديهما ، فلو ورد المفرد بالوجهين: الكسر والضم، وذلك كأسوة وحبوة وحظوة وذروة ورشوة ومرية وخصية ومنية وبنية لصح فيه الجمعان قياساً [2]

ولهذا سمعا فى (البنى) من قول الحطيئة .

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنى وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا اشدّوا [3]

---

(١) وردت الجموع الثلاثة الأخيرة مضمومة الفاء أيضا شذوذا ولا رابع لها

(٢) والمرجع فى حركة المفرد السماع فى النوعين الواوى واليائى، ولو عمل بمقتضى قاعدة الشمنى المجوزة الحركات الثلاث فى فاء فعلة واوية اللام كحظوة ونقلها عنه شارح القاموس فى مادة الحظوة لجاز الجمعان معا قياسا فى واوية اللام، ولم يفترقا ويحتاجا إلى السماع إلا فى يائيها فتنبه لذلك .

(٣) البنى بالضم جمع المفرد المضموم وبالكسر جمع المكسور ، والمفرد بوجهيه اسم للبنى ، والبيت من شواهد كتاب المقصور والممدود (باب الباء) ومن قصيدة فى مدح بغيض وآله من بنى أنف الناقة مذكورة فى أمالى القالى جـ ٢ ص ١١٧ ، والأغانى جـ ٢ ومختارات شعراء العرب ، والكامل مع الرغبة جـ ٥ ص ١٥٤

الرابع ـ فُعَل جمع فُعْلى أنثى أفعل المعتلة اللام نحو: الرمى جمع الرميا، والدنا جمع الدنيا، والقصا جمع القصوى ـ لموازنتها الكُبَر جمع الكُبرى

الخامس ـ اسم الجنس الجمعى الذى على وزن فَعَل ويفرق بالتاء بينه وبين واحده نحو: حصى وحصاة، وقطاً وقطاة، وصفاً وصفاة «الصخرة الملساء»، وأضاً وأضاة «المستنقع من سيل وغيره»، ولهاً ولهاة «اللحمة المشرفة على الحلق» وسفا وسفاه «شجر له شوك» ـ لأنها نظيرة مَدَر ومَدرة «الطين المتحجر»

السادس ـ الوصف المعتل على زنة أفعَل سواء أكان للتفضيل كأقصى وأدنى وأسمى وأعلى لموازنتها أقرب، أم لغيره كأعمى وأعشى وأقنى لموازنتها أحوص

السابع ـ اسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى مطلقاً نحو معطى ومقتنى ومستقصى لموازنتها نحو: مكرم ومقتتل ومستخرج

الثامن ـ اسم الآلة معتل اللام على وزن مِفْعَل نحو مرمى لموازنته نحو مغزل

التاسع ـ المصدر الميمى واسما الزمان والمكان من الثلاثى وغيره وهى غنية عن الشرح والإيضاح — وفى تعريف المقصور القياسى وتطبيقه على الأنواع الثلاثة الأولى من هذه الأنواع يقول ابن مالك

إذا اسم استوجب من قبل الطرفْ فتحا وكان ذا نظير كالأسف
فلنظيره المعَلّ الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر
كفِعَل وفُعَل فى جمع ما كفِعْلة وفُعلة نحو الدمى

الفصل الخامس فى الممدود

الممدود هو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة نحو سماء وعُلماء. فخرج عن الاسم الفعل والحرف نحو: يشاء، وخرج: (المعرب) الاسم المبنى

نحو هؤلاء، وبـ(همزة بعد ألف) نحو: رشأ ومنشىء وبـ(زائدة) نحو: ماء وشاء
وراء «شجر» وآء «شجر له ثمر يأكله النعام» قال ذو الرمة يذكر الظليم

ألهاه آءٌ وتنومٌ وعقبته   من لائح المرو والمرعى له عقب [1]

وحكمة التسمية بالممدود معروفة من مقابلته للمقصور لما سلف ـ
وله تقسيمان كالمقصور باعتبارين متغايرين .

الأول تقسيمه باعتبار الهمزة

همزة الممدود قد تكون أصلا فى البناء ، وقد تكون منقلبة إما عن أصل أو عن مزيد للإلحاق أو عن مزيد للتأنيث ، وعلى هذا فينقسم الممدود باعتبار حقيقة همزته الى أربعة أقسام :

(الأول) ما همزته أصل فى البناء وذلك نحو : ضياء وقرّاء «حسن القراءة» من قرأ ، والرفاء «الالتئام» من رفأ الثوب ، والهُراء «الكلام الكثير» من هرأ ، والمُواء «صوت السنور» من ماء ، والجُشاء من التجشؤ «تنفس المعدة» ، وقِثاء من أقثأ المكان «كثر به القثاء»

(الثانى) ما همزته منقلبة عن أصل: واو نحو دعاء أو ياء نحو رداء

(الثالث) ما همزته منقلبة عن ياء مزيدة للإلحاق نحو عِلْباء «عصبة صفراء فى صفحة العنق» ملحقة بِسِرْداح ، وحُوّاء «نبت لونه لون الذئب»

---

(١) ألهاه شغله ، والتنوم شجر ، وعقبته فى اللسان (وعقبة الماشية فى المرعى أن ترعى الخلة عقبة ثم تحول إلى الحمض فالحمض عقبتها وكذلك إذا حولت من الحمض إلى الخلة فالخلة عقبتها) ولائح أبيض ، والمرو حجارة بيض براقة ، والظليم يغتذي بها تغذيا ناقصه ، والمرعى له عقب أي هذا بعد ذاك وهكذا ، والبيت فى عيون الأخبار كتاب الطبائع (النعام) ومن قصيدة فى جمهرة أشعار العرب (الملحمات)

ملحقة بقِرْناس ، وتقدم كل من سرداح وقُرناس فمزيد الرباعي من الأسماء
(الرابع) ما همزته منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة بعد زيادة ألف قبلها للمد نحو: حمراء وخُنْفساء

والممدود يطلق على الأقسام الأربعة بالتساوي على الحقيقة وإنما يحتاج إلى تعيين أسمائها الخاصة عند تخالفها في الأحكام في بعض الأبواب كباب ما لا ينصرف والتثنية والجمع والتصغير والنسب ـ وتتميز ألف التأنيث عن أخواتها الثلاث بمنع التاء والتنوين كألف التأنيث المقصورة مع أخواتها ، والعلة هي العلة ، ولاختصاص ألف التأنيث بمنع التنوين نشب الخلاف بينهم في لفظة (أشياء) الممنوعة من الصرف مع وجود (شيء) مخففا ، أما الثلاثة الباقية فلا اشتباه بينها أيضا لأن عماد الأصلية النقل من اللغة ، والمنقلبة تصريف مادتها ، والملحقة زيادتها .

ولا يخفى أن ألف الإلحاق وإن شاركت ألف التأنيث في الزيادة لكن ألف التأنيث تميزت عنها بالأمرين السابقين كما تميزت عنها أيضا في أبنيتها ، وطريق معرفة التخالف في البناء على النهج السابق في الفرق بين ألفي التأنيث والإلحاق المقصورتين إلا أن المبدل هنا الهمزة وهناك الألف ـ وتطبيق هذه الطريقة هنا بالمثال : أن الوزن الأول من أوزان ألف التأنيث الممدودة وهو (فَعْلاء) كصحراء إذا غيرت همزته بلام يصير على وزن (فَعْلال) ، وهذا وزن ضائع من أوزان الاسم السابقة إذ لم يرد في غير المضاعف إلا في كلمات معدودة، والمضاعف فتح الفاء فيه عارض للتخفيف والحمل على تَفْعال، وقد تقدم الكلام مستوفى على هذا في مصدر فَعْلل الرباعي، وإذا استقريت جميع أوزان ألف التأنيث الممدودة السابقة تراها كلها بعد الإبدال

معدومة المثال . فلا يتوهم بعد هذا أن الألف فى وزن منها للإلحاق ألبتة .

وبعكس هذا وزن (فِعْلاء) نحو عِلْباء فأنه يصير بعد الإبدال على وزن فِعْلال وله نظير نحو سرادح ، ووزن (فُعْلاء) نحو حواء فأنه يصير على وزن فُعْلال وله نظير أيضا نحو قُرناس ، وهذان الوزنان هما اللذان وقع فيهما الإلحاق . فن الوزن الأول أيضا حربا. « ذكر أم حُبين » ومؤنثه حرباءة قال ذو الرمة .

إذا جعل الحرباءُ مما أصابه من الحر يلوى رأسه ويرنّحُ (١)

وحِرشاء « جلد الحية » وحِزْباء وزيزاء وقيقاء « الأماكن الغليظة » والشيشاء والشيصاء « التمر الذى لم يشتد نواه » وسيساء « ما انتظم من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى عجب الذنب » وسيناء « مكان » . ومن الوزن الثانى أيضا قُوْباء « داء معروف ينتشر ويعالج بالريق » وخُشّاء « العظم الناتئ خلف الأذن » ومُزّاء « الخمر التى تلذع اللسان » قال الأخطل

بئس الصُحاة وبئس الشَرْبُ شربهم إذ جرت فيهم المزاء والسَكَرُ (٢)

وبالجملة فالكلمات ذوات الألف الممدودة للإلحاق إنما ترد على هذين الوزنين على الصحيح كما أشرنا عند أوزان الاسم فى الباب الأول

وبذلك اتضح أن ألفى التأنيث والإلحاق الممدودتين لاتتفقان وزناً بخلاف المقصورتين ، فلذا قالوا إن ألف خُشّاء مدغمة للإلحاق ومفكوكة للتأنيث ، وسيناء مكسورة السين للإلحاق ومفتوحتها للتأنيث ، وقوباء

---

(١) يرنح يغشى عليه فانه يستقبل الشمس نهاره ، والبيت من قصيدة مشروحة فى الرغبة على الكامل جـ١ ص ٤٣ وما بعدها

(٢) الصحاة جمع صاح ، والشرب الشاربون ، والسكر النبيذ ، يذم بنى يربوع حالى الإفاقة والثمل، والبيت فى اللسان (مز) ومن قصيدة فى مدح عبدالملك وهجاء قيس وكليب

ساكنة الواو للإلحاق ومفتوحتها للتأنيث قال الأعرابي :

يا عجبا لهذه الفَلِيقَه　　　هل تغلبن القَوَبَاءَ الرِيقَه(١)

وكما عيزتا عن بعضهما فى الأوزان ، فقد افترقتا أيضاً من جهة أن ألف التأنيث الممدودة منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة بعد زيادة ألف المد ، وألف الإلحاق الممدودة منقلبة عن ياء مزيدة لإلحاق الكلمة بأخرى فى الوزن ، قال ابن يعيش (فأن قيل ما الدليل على أن الأصل علباى وحرباى بالياء دون أن يكون علباو وحرباو بالواو ، فالجواب أن العرب لما أنثت هذا الضرب وأظهرت هذا الحرف المنقلب لم تظهر إلا ياء وذلك نحو دِرْحاية ودِعْكاية ، فظهور الياء فى المؤنث بالهاء دلالة على أن الهمزة فى علباء وحرباء منقلبة عن ياء لا عن واو) (٢) ـ قال الشاعر :

لما رأيتُ رجلا دِعْكايهْ　　　عَكَوَّكًا إذا مشى دِرْحايهْ(٣)

والخلاصة أن ألفي التأنيث والإلحاق الممدوتين تشتركان فى مجرد الزيادة، وتختلفان فى التاء والتنوين والبناء والمنقلب عنه ، ويستمر هذا الاختلاف إلا إذا سمى بما فيه ألف الإلحاق وإلا امتنع دخول التاء عليه كالمختوم بألف

(١) الفليقة الداهية يتعجب من القوباء كيف يزيلها الريق ، والبيت من شواهد تهذيب الألفاظ (باب الدواهى) . والجار بردى على الشافية على أن القوباء يعالج بالريق راجع شرح الشواهد رقم ١٨٥ ، والمغنى الألف اللينة على أن ألف ياعجبا لمد الصوت فى المنادى المتعجب منه .

(٢) شرح المفصل (الألف الممدودة) والعبارة مكررة فى باب النسب (النسب إلى الممدود) وملخصة فى الرضى مبحث الإعلال (قلب كل من الواو والياء همزة فى الطرف)

(٣) دعكاية كثير اللحم وعكوك سمين ودرحاية الضخم القصير والبيت فى تهذيب الألفاظ (باب شدة الخلق والضخم) .

التأنيث للعلة المذكورة سابقاً فى ألف الإلحاق المقصورة ، نعم لا تنهض العلمية المقتضية هنا منع التاء بحمل ما فيه ألف الإلحاق على المختوم بألف التأنيث فى المنع من التنوين بخلافها فى المقصورة ، ولذلك قال امرؤ القيس:

وأفلتهنّ عِلْباءٌ جريضا ولو أدركنه صَفِرَ الوطاب [1]

وأما منع صرف سيناء فى قوله تعالى (وطور سيناء) على قراءة الكسر ، فإنما هو للتأنيث المعنوى أو العجمة مع العلمية فتنبه .

الثانى تقسيمه باعتبار القياسية والسماعية

ينقسم الممدود باعتبار الاطراد وعدمه كالمقصور إلى قسمين : قياسى وهو ما يبحث عنه الصرفى ، وسماعى ومرجعه إلى النقل .

فالممدود القياسى هو الاسم المعل الذى له نظير من الصحيح استحق قبل آخره ألفا زائدة - والنظير هنا على حده فى المقصور ، وإنما استوجب النظير الصحيح القياسية لأن المعتل الذى على غطه يجب فيه قلب حرف علته بعد الألف الزائدة همزة على سبيل الاطراد ، وبذلك صار ممدوداً مبنياً على أساس دائم - وينطبق تعريف القياسى على أنواع كثيرة منها .

(الأول) مصدر المعتل المبدوء بهمزة الوصل سواء أكان خماسياً أم

---

(١) علباء بن الحرث الكاهلى قاتل أبى امرىء القيس أو الموعز بقتله ، والضمير المؤنث فى أفلتهن وأدركنه للخيل التى كربها امرؤ القيس ومن معه ، وأفلتهن الفصل لازم والأصل أفلت منهن فحذف ووصل كما فى مجمع الأمثال (الفاء) أفلت فلان جريعة الذقن) ، وجريضا غاصا بريقه ، والوطاب جمع وطب (سقاء اللبن) ، وصفر وطابه قتل وسلبت إبله فصفرت وطابه من اللبن ، أو قتل فصفر جسمه من دمه كما يصفر الوطاب من اللبن — والبيت ثالث أبيات قالها بعد إيقاعه ببنى كنانة خطأ لظنه أنهم بنو أسد الذين ارتحلوا بمشورة علباء ، راجع الأغانى ج ٩

سداسياً نحو : ارعواء وارتئاء واستقصاء ، فإنها موافقة نحو احمرار واقتتال واستغفار فى الأمرين: النوع والوزن (الثانى) مصدر المعتل المبدوء بهمزة القطع ولايكون إلا من الرباعى نحو إهداء وإنضاء، إهزال وإتعاب، لموازنتهما نحو إكرام (الثالث) مصدر فَعَل اللازم المعتل الدال على صوت نحو رُغاء وثغاء وعواء لموازنتها نحو بُغام، أو على مرض نحو مشاء لموازنته نحو دُوار (الرابع) مصدر فاعَل المعتل نحو عداء وولاء لموازنتهما نحو قتـــال (الخامس) المصدر المعتل الذى على وزن التَّفعال نحو التعداء لموازنته نحو تَقْتال (السادس) صيغة المبالغة على فعَّال نحو عداء لموازنته نحو قتال، وعلى مِفْعال نحو معطاء لموازنته نحو منحار (السابع) مفرد أفْعِلة سواء أكان مفتوح الفاء نحو عطاء ودواء وقباء «قفطان» وهواء لموازنتها نحو قذال «جماع مؤخر الرأس» ـ أم مكسورها نحو كساء ورداء وغطاء وإساء «الدواء» ووعاء وحذاء «نعل» ورشاء «حبل» وإناء وفناء البيت ولواء لموازنتها نحو سلاح فالكل يجمع قياساً على أفعلة ، ومن ثم قال الأخفش أرحية وأقفية من كلام المولدين لأن مفرديهما رحى وقفاً مقصوران لجمعهما أرحاء وأقفاء . وأما جمع ندى على أندية فى قول مُرّة بن مَحْكان التميمى السعدى

فى ليلة من جمادى ذات أندية لايُبْصر الكلبُ من ظلمائها الطُنُبا(1)

---

(١) المراد بجمادى شهر البرد وإن لم يكن جمادى من باب استصحاب وضع الأسماء للشهور العربية فأن تسمية جمادى عند الوضع وافقت جمود الماء ، وخص الكلب لأنه أبصر الحيوانات ليلا ، والطنب الحبل تشد به الخيمة ، والغرض افتخار الشاعر بحسن القرى وقت الشدة ، والبيت من شواهد كتاب المقصور والممدود باب (الممدود المعروف بالعلامات والنظائر) والمفصل والحريرى فى الدرة الوهم ، والرضى على الشافية راجع الشاهد ١٢٤ وابن هشام فى التوضيح ، ومن قصيدة فى الحماسة (الأضياف والمديح)

فقيل ضرورة ، وقيل جمع ندى على نداء كجبل وجبال ثم جمع نداء على أندية لكن يبعد هذا أنه لم يسمع نداء جمعاً ، وقيل جمع ندى على أندية بالحمل على نظيره فى المعنى وهو الرّذاذ الذى يجمع قياساً على أفعلة ، وهذا تلمس ضعيف أيضاً ، وقيل غير هذا .

وفى ضابط الممدود القياسى وتطبيقه على النوع الأول من الأنواع المذكورة يقول ابن مالك :

وما استحق قبل آخر ألف ... فالمد فى نظيره حتماً عرف

كمصدر الفعل الذى قد بدئا ... بهمز وصل كارعوى وكارتأى

المقصور والممدود السماعيان

وأما السماعى من المقصور والممدود فهو : ما ليس له نظير من الصحيح فى البابين ومرجعه إلى النقل ـ وقد ألفت فيه كتب عدة ومن أشهرها « تحفة المودود فى المقصور والممدود » لابن مالك .

فمن المقصور سماعا الفتى ، والسنا « الضوء » والثرى « التراب » والقنا « عنب الثعلب » والصّبا « الريح » ، والحيا « المطر » والحجا « العقل » ـ ومن الممدود سماعا الفتاء « حداثة السن » ، والسناء « الشرف » والثراء « كثرة المال » والفناء « الموت » والصباء « الميل إلى اللهو » ، والحياء ، والحذاء « الإزاء » ـ وإلى تعريف السماعى من الأمرين مع ذكر مثال لكل منهما يشير ابن مالك بقوله

والعادم النظير ذا قصر وذا ... مد بنقل كالحجا وكالحذا

ولتعلم أن ما تقدم فى تعريف المقصور والممدود قياسيين وسماعيين على وفاق ابن مالك فى الألفيـة ، وهو مسبوق بذلك من ابن الحاجب

فى الشافية ، ومن قبله الزمخشرى فى المفصل ، ومن قبلهما سيبويه ، فاعتراض الرضى على ابن الحاجب فى الشافية بعدم الجمع للقياسى وعدم المنع للسماعى سار على سيبويه والزمخشرى وابن مالك أيضا — وهاك توضيحه .

الاعتراض على تعريفى المقصور والممدود

إن التعريفين السابقين للمقصور والممدود القياسيين يقتضيان قصرهما على ما ألفه منقلبة عن أصل إذ لا يوجد لها مع الاطراد نظير صحيح إلا فى هذه الحالة، وعلى هذا فلا يدخل فى المقصور القياسى مثلا فُعْلى أفعل التفضيل نحو الكبرى مؤنث الأكبر ، ولا فَعْلى فَعْلان الصفة المشبهة نحو الغضبى مؤنث الغضبان ، ولا فَعْلى جمع فَعيل بمعنى مفعول المتضمن معنى البلاء والآفة نحو قتلى وجرحى . كما لا يدخل فى الممدود القياسى فَعْلاء أفعل الصفة المشبهة نحو حوراء مؤنث الأحور ، ولا أفْعِلاء جمع فَعيل معتل اللام نحو أغنياء فتعتبر كلها سماعية ، مع أن الأوائل يطرد قصرها والأخيرين يطرد مدهما ، فتعريف القياسى منهما غير جامع ويلزمه أن السماعى غير مانع، ولهذا رأى الرضى أن مدار القياسية فيهما على اطراد البناء وإن لم يكن له نظير من الصحيح ، والسماعية عدم الاطراد ، وهذا كلام خليق بالقبول .

وعليه فتدخل الأوزان الثلاثة الأولى فى المقصور القياسى والأخيران فى الممدود القياسى ، فبذلك يعرف أن القياسى من البابين يدخل فى نوعين من الأنواع السابقة فيهما وهما : المنقلبة عن أصل والزائدة للتأنيث ، والسماعى يدخل فى الجميع . وقد جرى على هذا ابن ولاّد فى كتابه (المقصور والممدود)

وإذا تبين ذلك فيقال فى تعريف القياسى من البابين : ما له وزن مطرد، والسماعى ما ليس كذلك . وهذا ما سنعول عليه فيما يأتى إن شاء الله تعالى

تتميم فى أمرين مشتركين بين المقصور والممدود

الأول فى قصر الممدود ومد المقصور

أما قصر الممدود فالبصريون وجمهور الكوفيين على جوازه مطلقاً لأنه رجوع إلى الأصل، ولكثرة وروده ـ من ذلك صنعاء «بلد اليمن» فى قول الشاعر

لابد من صنعا وإن طال السفر ... وإن تحنّى كل عَوْدٍ ودَبِر[1]

والوفاء فى قول الشاعر

فهم مَثَلُ الناس الذى يعرفونه ... وأهل الوفا من حادث وقديم[2]

والفراء يمنع قصر الممدود القياسى ولكنه محجوج بوروده فيه ، فمن ذلك (العدّاء) للمبالغة فى قول الأعشى .

والقارح العدّا وكلّ طِمِرة ... ما إن تنالُ يد الطويل قَذالها[3]

و « صفراء » فى قول الأقيشر الأسدى .

وأنتِ لو باكرتِ مشمولة ... صفْرا كلون الفرس الأشقر[4]

وأما مد المقصور فاختلفوا فيه لأنه خروج عن الأصل على ثلاثة أقوال:

---

(١) تحنى من حنى ظهره إذا احدودب، والعود المسن من الإبل، ودبر البعير إذا عقر ظهره

(٢) أى أن وفاءهم مستمر لا يتغير بتغير الزمان .

(٣) القارح الفرس الذى انتهت أسنانه وذلك بعد خمس سنين ، والطمرة الأنثى من الخيل المستفزة للوثوب والعدو أو الطويلة القوائم وهو الأنسب بقوله بعد ، والقذال معقد العذار من رأس الفرس خلف الناصية ، والبيت من قصيدة فى مدح قيس بن معد يكرب الكندى مشروحة فى رغبة الآمل على الكامل ج٤ ص٨ وما بعدها

(٤) المشمولة الخمر الباردة ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب (المجلس الثالث) ، وهو ثانى بيت من مقطوعة تقدم أولها فى ص ٧٤

فمنعه جمهور البصريين مطلقاً . وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا مستندين إلى القياس والسماع ، أما القياس فعلى الياء قال ابن ولاد (وقد دل سيبويه على إجازة ذلك فى الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا : مساجيد ومنابير فزيادة الألف قبل آخر الكلمة كزيادة هذه الياء فى الشعر إذ كانا جميعا ليسا من أصل الكلمة)[1]

وأما السماع فمن ذلك (غنَى) فى قول الشاعر

سيغنينى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء[2]

و(اللَّها) فى قول أبى المقدام جساس بن قطيب

يالكَ من تمر ومن شيشاء ينشب فى المسعل واللهاء[3]

وفصل الفراء فمنع المد فيما يخرجه المد إلى عدم النظير وأجازه فيما لا يخرجه المد إلى عدم النظير ، فيجوز مد مِقْلى لوجود مفتاح ولحى لوجود جبال ، ويمنع مد مَولى لعدم مِفْعَال ولُحى لندرة الجمع على فُعَال وذلك كرخال جمع رِخْل «تقدم معناه» ـ هذه هى المذاهب الثلاثة ، وأقواها المذهب الكوفى للأمرين السابقين ، ولا ينهض البصرى للرد عليهما ، ويضعف مذهب الفراء مد « اللها » فى البيت الأخير مع فقد فَعَال فى أبنية الجموع ، وإلى هذا كله إجمالا أشار ابن مالك بقوله :

وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه والعكس بخلف يقع

---

(١) راجع كتاب المقصور والممدود (باب الممدود المعروف بالعلامات والنظائر) وعبارة سيبويه المقيس عليها فى الكتاب جـ ٢ ص ١٠

(٢) من شواهد كتاب المقصور والممدود المبحث السابق .

(٣) ينشب يتعلق ، والمسعل (موضع السعال فى الحلق) ، واللها اسم جنس جمعى واحدة لهاة (هنة مطبقة فى أقصى سقف الحنك) والبيت من شواهد شرح المفصل جـ ٦ ص ٤٢ ، ولسان العرب (مادة وقع)

الثانى فى كيفية قصر الممدود ومد المقصور

أما قصر الممدود فقال الرضى (فالمحذوف من الألفين إذن الأولى لا الأخيرة لأنها لمعنى، ولأنها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال ألف التأنيث كما ينصرف حبارى إذا صغرتها بحذف ألف التأنيث نحو حُبَيِّر فإذا حذفت الأولى رجعت الأخـــيرة إلى أصلها من الألف لأن سبب قلبها همزة اجتماعهما)[1]

وأما مد المقصور فالأوفق فيه أن ألفه المجتلبة للمد يلاحظ تقدمها على ألف المقصور لتقلب ألف المقصور حينئذ همزة حتى ينطبق عليه تعريف الممدود القاضى بزيادة الألف السابقة دائماً، بخلاف مالو اعتبرت الألف العارضة واقعة بعد ألف المقصور فلا يساير تعريف الممدود على الاستمرار، لأن الهمزة المنطوق بها على هذا الفرض مبدلة من الألف الزائدة المتطرفة فتكون زائدة على الدوام، وألف المقصور قبلها تحتمل الأنواع السابقة فينعكس الشأن فى كل من الألف والهمزة معاً، وذلك ظاهر

قواعد وتطبيقات

١ ـ بين وجه حصر الاسم المعرب باعتبار آخره فى الأنواع الخمسة: الصحيح والشبيه بهو المنقوص والمقصور والممدود مع ذكر سبب التسمية لكل

٢ ـ عرف المقصور وقسمه باعتبار ألفه، ثم وازن بين ألفى التأنيث والإلحاق منه، وبين متى تعامل ألف الإلحاق معاملة ألف التأنيث فى الأحكام؟ واذكر ثلاث كلمات: الأولى ألفها للتأنيث والثانية للإلحاق والثالثة محتملة.

---

(١) شرحه على الكافية المذكر والمؤنث جـ ٢ ص ١٦٨

٣ ـ عرف ابن مالك المقصور القياسي بماله نظير من الصحيح لازم فتح ما قبل آخره، والرضى بأنه ماله وزن قياسي، فما الذي يترتب على هذا الاختلاف؟ وأي التعريفين ترجح؟ وهل يستلزم الاختلاف في تعريف القياسي الاختلاف في تعريف السماعي؟ اشرح هذا كله تفصيلا مع التوضيح بالتمثيل.

٤ ـ على أي التعريفين للمقصور القياسي يدخل فيه بعض أوزان ألف التأنيث المقصورة؟ وما هذا البعض؟ وعلى أيهما لا يدخل فيه وزن من أوزانها؟ وما السر في الأمرين؟ وما الذي تختاره بعد هذا من الاحتمالين؟ ابسط الإجابة

٥ ـ أجب بمثل ما أجبت به في المقصور سابقا عن الممدود، ثم افرق بين ألفي التأنيث والإلحاق الممدودتين في كل من حقيقة الحرف المنقلب عنه الهمزة، وفي أبنيتهما الواقعتين فيها. وفي أحكامهما، ولم تخلفت ألف الإلحاق هنا عن ألف التأنيث في الأحكام دائما بخلافها في المقصور؟

٦ ـ عين القياسي والسماعي في كل من المقصور والممدود الآتيين موضحا القاعدة الموصلة إلى ذلك:

فالمقصور: الضحا، القرى، «مكسور القاف ومضمومها»، الرؤيا، سُلاَمَى، مُصَلًى، القربى، الثريا، الفُضْلى، ظمأى، الحمى، المعنى، السُرى، الكلى، التقوى، الوغى، المشية الحيكى «ما تحرك فيها المنكبان» المها «البقر الوحشي»، الورى، الأحْوى، المثوى، الصُوَى جمع صُوَة «علم الطريق» النُهَى، القيلى، العلا، الجُلّى، العذارى.

والممدود: زكرياء، قرّاء، أعزاء، عرْفاء «الضَبُع» العنقاء، النساء، عَذراء، الحُذاء، قِباء «جمع قبى»، ذكاء «الشمس» عين نجلاء «واسعة»، قَفاء «لغة في قفا» أكفاء، بُرَحاء «الشدة» حَوْباء «النفس» الهيجاء،

الضراء ، الاستجداء ، الرُواء ، المنظر ، دُودْله ، مسيل ينحدر من العقيق ، سخاء ، إباء ، حياء ، لواء ، الانتهاء :

٧ــ مقصورتا أبى صفوان الأسدى وابن دريد كلتاهما بالألف المقصورة ، ومعلقة الحرث بن حلزة وقصيدة جرير كلتاهما بالألف الممدودة ، فاستعرض هذه القصائد الأربع وطبق على ألفاتها ما سبق من التقسيمين السابقين لكل من الألفين لتبين نوع الألف منها أولا وحكمها من جهة القياس وعدمه ثانيا ، وإذا رأيت قصر الممدود فى المقصورتين أو مد المقصور فى الممدودتين فبينه مع ذكر الخلاف إن كان ، ودونك مطالع الأربع على الترتيب المذكور

نأتْ دار ليلى وشط المزار فَعيناكَ ما تطعمان الكرى[1]

إما تَرى رأسىَ حاكى لونه طُرَّة صبح تحت أذيال الدجا[2]

آذنتنا بينها أسماء رب ثاو يُمَل منه الثواء

بكر الامير لغربة وتنائى فلقد نسيتُ برامتين عزائى[3]

الباب الخامس

فى تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع مذكر سالم وجمع مؤنث سالم وجمع تكسير :

ينقسم الاسم من حيث الكمية والعدد إلى مفرد ومثنى وجمع ، ويتشعب الجمع من حيث سلامة الواحد فيه وعدم سلامته إلى سالم بنوعيه

---

(١) ذكر القصيدة برمتها وشرحها القالى راجع الأمالى جـ٢ ص ٢٢٧

(٢) مطلع القصيدة التى مدح بها الشاه وأخاه اسماعيل ابنى ميكال ، شرح بعضها البغدادى فى الخزانة رقم ١٧٨ وشرحت فى المواهب الفتحية جـ٢ ص ٢٣ ما بعدها

(٣) مطلع القصيدة التى مدح بها عبد العزيز بن مروان وهما معاصريه من الشعراء

وتكسير ، فهذه أقسام خمسة نذكر كلا منها فى فصل على حدة

والقسم الأول الذى هو المفرد لا يتعلق به هنا أحكام تصريفية، وذكره إنما هو تكملة للأقسام ، أما الأقسام الأربعة الأخرى فالكلام فيها على ما ينشأ بحدوثها من التغيرات العارضة على مفردها عند تكونها منه ، لكن المثنى وجمعى السلامة تحصل بحروف مخصوصة تقع رديفة للمفرد ، فالتغيرات العارضة بها منوطة بآخره ، وجمع التكسير يحصل بتغيير يعرض على جوهر المفرد نفسه ـ فن هذا وجب فى الثلاثة الأولى التعرض لأقسام الاسم الخمسة الماضية الناشئة من ملاحظة آخره، لا فى جمع التكسير وإن وقعت فيه على سبيل الاتفاق والمصادفة لأن المقصود فيه بناء المفرد لا حرفه الأخير ، وهاك الفصول الخمسة :

الفصل الأول فى المفرد

المفرد : مادل على واحد أو واحدة ، كرجل وامرأة وظبى وقلم

الفصل الثانى فى المثنى

المثنى : مادل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف أو ياء ساكنة بعدهما نون، نحو : رجلين وامرأتين ـ فالتثنية للأسماء تكون بجلب الزيادتين المذكورتين عقب المفرد الذى يراد تثنيته ـ وتقدم أن أقسامه باعتبار آخره خمسة ويختلف حالها عند التثنية فلنذكر كيفية تثنية كل منها .

تثنية الصحيح

لا يغير آخر الاسم الصحيح فى التثنية فيقال فى تثنية غلام وأخت وفئة ومَرّة وألْية وخُصْية : غلامان وهكذا قال تعالى (بين الأختين ،

فمالكم فى المنافقين فئتين ، الطلاق مرتان) وقال عنترة العبسى .

متى ماتلقنى فردين ترجُفْ روانف أليتيكَ وتستطارا[١]

وقال الكميت بن ثعلبة الأسدى الفقعسى :

بلى أيْرُ الحمار وخُصْيتاه أحبُّ إلى فزارة من فَزارِ[٢]

وقد سمع حذف تاء التأنيث فى اللفظين الأخيرين قال خطام المجاشعى

كأنّ خُصْيَيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثِنتا حنظل[٣]

وقال الشاعر :

كأنّما عطيةُ بن كعب ظعينة واقفة فى ركب

ترتج ألياه ارتجاج الوَطْب[٤]

---

(١) الروانف جمع رانفة طرف الألية الذى يلى الأرض عند الوقوف ، وتستطارا يحتمل أن يكون مجزوما بحذف النون فضمير التثنية إما أن يعود إلى الروانف لأنها مثناة فى المعنى على حد (فقد صغت قلوبكما) أو إلى الأليتين ، ويحتمل أن يكون مبنيا لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فالضمير للمخاطب ، والبيت من شواهد الرضى على الكافية ،راجع الخزانة شاهد ٥٦٩ ، ومن قصيدة يتوعد فيها عمارة بن زياد العبسى لما بلغه تهدده ، مشروحة فى الخزانة ، وكذا رغبة الآمل على الكامل ج ٢ ص ٤٣ وما بعدها

(٢) الغرض من البيت تعيير بنى فزارة بأكل أير الحمار وخصيتيه ، والبيت من شواهد الرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٧٠ وهو ثالث أبيات قيلت فى هذه المسبة ذكرها فى الخزانة ، والتنبيه على أوهام القالى ص ١٢٢

(٣) ظرف العجوز الجراب الذى تحفظ فيه أدواتها ، والحنظل معروف ، والبيت فى الحماسة (باب الملح) وهو من شواهد المفصل والرضى راجع الخزانة بعد شاهد ٥٧١

(٤) الظعينة المرأة ، والارتجاج الاضطراب ، والوطب زق اللبن ، وقيد الظعينة بالوقوف فى الركب لأنه حين التبختر وإظهار عظم عجيزتها ، والبيت من شواهد أدب الكاتب كتاب تقويم اللسان (باب ماينقص منه ويزاد فيه ويبدل بعض حروفه بغيره) والمفصل ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٧١

فقال بعضهم إن حذف التاء منهما للضرورة ، وقال آخر إنهما مثنيا خُصْى وألى لأنها وردا وإن كانا أقل استعمالا من خُصية وألية ، وقيل غير هذا

تثنية الشبيه بالصحيح

يبق آخره فى التثنية كالصحيح تماما ، فيقال فى تثنية دلو ، وعدوّ ، وثدي ، وأحوَذي : دلوان ، وعدوان ، وثديان ، قال الشاعر :

وصدر مشرق النحر   كأنْ ثدييه حقان [1]

وأحوذيان ، قال حُميد بن ثور الهلالى :

على أحوَذِيينَ استقلتْ عشية   فما هى إلا لمحةٌ وتغيب [2]

تثنيه المنقوص

تبق ياء المنقوص عند التثنية ، وإن كانت محذوفة قبلها للتنوين وجب ردها ، وفى كلتا الحالين يجب فتح الياء قبل علامة المثنى فيقال فى تثنية الساعي : الساعيان ، وفى الداعي، الداعيان ، قال دِثار بن شَيْبان النمرى

فقلتُ ادْعِي وأدعوَ إنّ أندى   لصوت أن ينادي داعيان [3]

تثنيه المقصور

يثنى المقصور بقلب ألفه واواً أو ياء على التفصيل الآتى تخلصاً من

---

(١) البيت من شواهد النحاة فى تخفيف كأن راجع سيبويه ج ١ ص ٢٨١ ، والمفصل ، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٨٧١

(٢) الأحوذى السريع ، وأراد بالأحوذيين جناحى القطاة ، واستقلت ارتفعت أي أن القطاة طارت بجناحين سريعين فلا تقع عينك عليها إلا لحظة واحدة تغيب عنك بعدها ، والبيت من شواهد شرح المفصل ج ٤ ص ١٤١ وهو من قصيدة يصف فيها القطاة

(٣) أندى أبعد صوتا ، يخاطب حليلته المذكورة فى بيت قبله ، والبيت من قصيدة فى مدح الزبرقان وهجاء بغيض ، مذكورة فى الأغانى أخبار الحطيئة ج ٢ ص ١٩٠ وما بعدها

الساكنين : ألف المقصور وعلامة المثنى « الألف أو الياء الساكنين » ولهذا التزم تحريك الواو والياء المنقلبة إليهما الألف . وإن كانت ألفه محذوفة قبل التثنية للتنوين وجب ردها ومعاملتها معاملة الثابتة ، ولا يسوغ بعد هذا قلب الواو والياء ألفا مع تحركهما وانفتاح ماقبلهما لوجود مانع من القلب بعدهما وهو ألف التثنية لما معروف في باب القلب ، والياء محمولة على الألف لأنها فرعها، على أنهما لو قلبت إحداهما ألفا لوجب حذف هذه الألف جريا على سنة التخلص من الساكنين اللذين أولهما حرف مد كما تراه في جمع المقصور جمع مذكر سالم ، فكان يحصل اللبس بين المثنى والمفرد عند إضافة المثنى ، وذلك أنه إذا قيل: عصان ورحان مثلا بحذف الألف فالنون كفيلة بدفع اللبس بين المثنى والمفرد ، فإذا أضيفا فأن النون تذهب لأجلها فيقال : عصا ورحا محمد مثلا ، فلم يدر المقصود أهما مثنيان أم مفردان؟

فإذا تمهد هذا فاعلم أن المقصور إما أن يكون ثلاثياً أو مرتقياً عن الثلاثة وهما متغايران في الحكم ـ فلنذكرهما في مطلبين

المطلب الأول في المقصور الثلاثي

المقصور الثلاثي : إما أن تكون ألفه منقلبة عن أصل واو نحو عصا أو ياء نحو فتى، وهذا إنما يكون في الأسماء المتمكنة التي لاتكون ألفها أصلا في الوضع ـ وإما أن تكون أصلا بحسب الوضع وهذا في المسمى به من الحروف والأسماء المبنية نحو بلى ومتى وعلى وإلى وإذا وألا « الاستفتاحية » إذ لاتقع التثنية فيهما إلا بعد عروض التسمية بهما ليصير الحرف اسما معربا والاسم المبني معربا ، فندرجا ضمن المقصور وتجرى عليهما التثنية لأن القصر من

خصائص المتمكن كما سبق فى المقصور ، والتثنية كذلك لما هو معروف ، ولا يخفى أن حدوث التسمية بهما لم يغير أصالة ألفهما ، وإنما كسا الحرف والاسم المبنى ثوب التمكن فى الاسمية حتى ساغ للصرفيين أن يعدوا ماألفه أصلية ضمن أنواع المقصور الذى تجرى فيه التثنية ، وبهذا يدفع ما قد يقال : كيف أيتم دخول الحرف والاسم المبنى فى أنواع المقصور سابقاً ثم ذكرتم فى باب تثنية المقصور ماألفه أصلية ومن المعلوم أن أصالة الألف إنما تكون فيهما لاغير ؟ - وإما أن تكون مجهولة الأصل وهذا إنما يكون فى الأسماء المعربة المستورة الحال لأن الألف فيها منقلبة عن غيرها ولكن لايعرف عين ما انقلبت عنه ، ومن أمثلته الددا « اللهو » والخسا « الفرد » والزكا « الزوج » قال الكميت

لأدنى خسا أو زكا من سنيك ... إلى أربع فبقون انتظارا[1]

فهذه الكلمات معربة ولألفاتها أصل ، غير أنه لم يعثر عليه لعدم التصرف ولهذا اختصت باسم مجهولة الأصل - واعلم أن ألف المقصور الثالثة لايمكن أن تجىء لغير هذه الأحوال الثلاثة

وهاك أحكام المقصور فيها .

فالمقصور ذو الألف المنقلبة ترجع ألفه إلى أصلها عند التثنية ولايحتاج

---

(١) لأدنى متعلق برجوك فى بيت قبله ، أى رجوك سيدا لأقل مايعبر عنه بخسا وزكا وهو سنة أو سنتان إلى أن صار لك أربع سنين ، وقوله فبقون أى انتظروك ، وانتظارا مفعول مطلق ، والبيت فى ألفاظ ابن السكيت باب العدد ، ومن قصيدة فى مدح أبان بن الوليد بن عبد الملك ذكر بعضها فى الخزانة شاهد ٢٢

هذا إلى التعليل، فتقلب ياء إن كانت منقلبة عنها نحو هدى فتقول : هديان ، وشذ فى حمى حِموان لأنه من حيث المكان ، وتقلب واواً إن كانت منقلبة عنها نحو عصا فيقال:عصوان بدليل قولهم عصوته «ضربته بالعصا» ، وقفا قفوان لقولهم قفوته «اتبعته من خلفه» ، ومناً لغة فى المن «الرطلين» . قال الشاعر :

وقد أعددتُ للعذال عندى　　　عصاً فى رأسها منوا حديد

ورجا « ناحية » رجوان قال عبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص

فلا يُرمى بى الرجوان إنى　　　أقل القوم من يغنى مكانى [1]

وشذ فى رضا رضيان لأنه من الرضوان ـ خلافاً للكسائى الذى يوجب قلب ألف الواوى ياء متى كان مكسور الأول كالربا والحجا والجبا « ماجمع فى الحوض من ماء » . أو مضمومه كالضحا والعلا والسها فراراً من اجتماع ثقل صدر الكلمة بالكسر أو الضم وثقل عجزها بالواو ـ قال الرضى (وعموم قلب كل ثالثة أصلها واو واواً أشهر) [2]

فان ورد ما يجعل الألف ذات وجهين فلا مانع من أحدهما نحو رحا ، لقولهم رحيت ورحوت « أدرت الرحى » إلا أن الياء أكثر ، ولذا غلبت فى التثنية قال المهلهل التغلبى .

---

(١) من شواهد أدب الكاتب كتاب تقويم اليد مايكتب بالألف والياء من الأسماء ، قال الجواليقى (يقال فلان لايرمى به الرجوان إذا كانت لا تقطع دونه الأمور ، يقول ليس مثلى من يطرح وتقطع الأمور دونه ، فقل من يقوم مقامى ويغنى غنائى ويسد مسدى) ومن شواهد شرح المفصل جـ٤ ص ١٤٧ ، ومن قصيدة قالها لأخيه مروان .

(٢) شرح الكافية تثنية المقصور .

كأنا غُدوةً وبنى أبينا   بجنب عُنَيزة رحيا مُدير[1]

والمقصور ذو الألف الأصلية اختلفوا فى حكم ألفه عند التثنية على أقوال أربعة : فقيل تقلب ياء مطلقاً لأنها أخف من الواو ، وقيل واواً مطلقاً لأنها أشهر فى التثنية ، وقيل إن أميلت فى الاستعمال قلبت ياء كمتى وبلى وإلا قلبت واواً كالباقى ، وهذا التفصيل من القبول بمكان . ولذا عول عليه ابن مالك فى الألفية كما سنرى ، وقيل إن أميلت أو قلبت ياء فى موضع ما قلبت ياء وإلا فواواً ـ فعلى هذا تقلب أيضاً ألف على وإلى ياء بخلاف إذا وألا — والمقصور ذو الألف المجهولة حكمه ما تقدم فى ذى الألف الأصلية بالتفصيل تماماً للأسباب المذكورة بدون تفرقة ما .

المطلب الثانى فى المقصور الزائد على ثلاثة أحرف

تقلب ألفه عند التثنية ياء مطلقاً رابعة أولا ، وسواء أكانت الرابعة منقلبة عن أصل واو نحو ملهى أو ياء نحو الأولى قال تعالى (استحق عليهم الأوليان) ، أم أصلية باعتبار الحال الأولى قبل التسمية التى هى الطريق لإجراء التثنية وذلك فى الحروف والأسماء المبنية نحو حتى ومهما ، أم زائدة للإلحاق نحو أرطى ، أم زائدة للتأنيث نحو حبلى والأنثى والحسنى والقصرى ، قال تعالى (فللذكر مثل حظ الأنثيين ، إحدى الحسنيين) ، وقال علقمة الفحل

---

(٢) قوله : وبنى أبينا ، أراد بهم بكر بن وائل ، وعنيزة واد باليمامة ، وتشبيه قبيلته معهم بالرحيين لتكافئهم فى ذلك اليوم فأنه لم يكن لبكر على تغلب ولا لتغلب على بكر ، والبيت من شواهد أدب الكاتب وشرح المفصل الموطن السابق ، ومن قصيدة فى الأغانى (حرب بكر وتغلب) جـ ٥ وفى الأمالى جـ ٢ ص ١٢٩ ومابعدها ، والكامل مع الرغبة جـ ٥ ص ١٧٩ ومابعدها (باب من تكاذيب الأعراب) ، وذكر بعضها فى معجم البلدان (عنيزة)

إلى الحرث الوهاب أعملتُ ناقتي　　لكلكلها والقُصْرَيَيْن وجيب[1]

وسواء أكانت الخامسة منقلبة نحو مصطفى، أم زائدة للتأنيث نحو زِبَعْرى «السيء الخلق» ، أم للإلحاق نحو حبنطى ـ وكذا السادسة منقلبة نحو مستدعى ، وللتأنيث نحو خِلِيفَى ، وللتكثير نحو كمثرى ـ والسابعة نحو أربُعاوى «نوع من القعود»

وإنما وجب قلب الألف الزائدة على ثلاثة ياء مطلقاً لأن الألف إن كانت منقلبة عن الياء فأمرها ظاهر ، وإن كانت عن واو فللحمل على الفعل ، لأن الواو متى وقعت فيه رابعة فصاعدا بعد فتح وقبل علامة التثنية وجب قلبها ياء لقاعدة في الإبدال معروفة ، وإن كانت زائدة للتأنيث أو الإلحاق أو التكثير فللجرى على نمط الكلمات المتداولة ولم تتطرف الواو رابعة فصاعدا فيها ـ وشذ من الرباعي مِذْرَوان «جانباً الألية» في قول عنترة .

أحولى تنفض استك مذْرَوَيْها　　لتقتلنى ؟ فهأنذا عُمارا[2]

قال الرضى (وإنما قيل مذروان لا مذريان لأنهم إنما يقلبون الألف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية، وههنا لم تثبت ألف قط حتى تقلب ياء إذ هو مثنى لم يستعمل واحده)[3]

---

(١) أعملت ناقتي سقتها سوقا حثيثا ، والكلكل الصدر ، والقصريان الضلعان الثان تليان الخاصرة بين الجنب والبطن ، والوجيب الخفقان والاضطراب ، وهذا البيت يلى بيتا تقدم في ص ١٤٧ مع الإرشاد للقصيدة وسببها ومراجعها .

(٢) تنفض استك مذرويها كناية عن التهديد والوعيد، وعمارا مرخم عمارة، والبيت من شواهد شرح المفصل، والكامل جـ ٢ ص ٤٢ والبيت قبل البيت السابق في ص ١٨٠

كاشذ من الخماسى زبَعْران وقهقران وخوزلان بحذف الألف . لكن خالف الكوفيون فى هذا فأجازوا قياساً حذف الألف الزائدة خامسة فصاعدا للزيادة والطول .

الخلاصـــة

يستفاد مما فات أمران (الأول) أن ألف المقصور تقلب ياء فى ثلاث مسائل : الأولى إذا كانت ثالثة منقلبة عن ياء ، الثانية إذا كانت ثالثة أصلا أو فى حكم الأصل وهى المجهولة إن أميلتا على الصحيح ، الثالثة إذا كانت رابعة فأكثر مطلقاً . وتقلب واواً فى مسألتين الأولى إذا كانت ثالثة منقلبة عن واو ، الثانية إذا كانت ثالثة أصلا أو فى حكمه مع عدم الإمالة على الصحيح (الثانى) الشاذ فى تثنية المقصور من الثلاثى اليائى حوان ، والواوى رضيان خلافاً للكسائى ، ومن الرباعى مذروان ، ومن الخماسى زبَعْران وقهقران وخوزلان خلافاً للكوفيين ، وإلى كيفية تثنية المقصور إجمالا أشار ابن مالك بقوله :

آخر مقصور تثنى اجعله يا إن كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذى اليا أصله نحو الفتى والجامد الذى أميل كمتى
فى غير ذا تقلب واوا الألف وأولها ماكان قبلُ قد أُلِف[1]

تثنيـة الممدود

ليست همزة الممدود بساكنة حتى تتعارض مع علامة المثنى الساكنة مثل ألف المقصور ، ثم إن همزة الممدود قد تبقى وقد تقلب واواً لأغراض

(١) أى أول ما انقلبت إليه الألف من واو أو ياء ما ألف فى باب المعرب

خاصة تختلف باعتبار حقيقتها ، وقد سبق أن الممدود يتنوع باعتبار الهمزة إلى أربعة أنواع : الأول ماهمزته أصلية ، والثانى ماهمزته زائدة للتأنيث ، والثالث ماهمزته منقلبة عن أصل ، والرابع ماهمزته منقلبة عن ياء مزيدة للإلحاق ،

وهذه الأنواع الأربعة تتغاير أحكامها من حيث وجوب بقاء الهمزة أو قلبها واواً ، وجواز الأمرين مع رجحان أحدهما – وهاك بيان أحكام الأنواع الماضية على الترتيب السابق مع بيان الحكمة فى حكم كل منها

النوع الأول : وهو ماهمزته أصلية نحو قرّاء ، ووضاء ، يجب إبقاء همزته فى التثنية فيقال : قراءان ووضاءان ، وإنما وجب إبقاء الهمزة لقوتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها ، وشذ قراوان

النوع الثانى : وهو ماهمزته زائدة للتأنيث نحو صحراء وعمياء وبطحاء ، يجب قلب همزته واواً فيقال : صحراوان وعمياوان قال ﷺ (أفعمياوان أنتما ؟ ألستما تبصرانه ؟) [1] وبطحاوان قال الفرزدق :

وأنت ابن بطحاوى قريش فإن تشأ تكن من ثقيف سيل ذى حدب غمر [2]

(١) روى عن أم سلمة قالت كنت عند رسول الله ﷺ وعنده ميمونة بنت الحرث إذ أقبل ابن أم مكتوم فدخل عليه وذلك بعد ما أمرنا بالحجاب ، فقال رسول الله ﷺ احتجبا منه فقلنا : يارسول الله أليس أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ، فقال رسول الله ﷺ الحديث أخرجه الترمذى وأبو داود .

(٢) فى الجاهلية قريش البطحاء الذين كانوا ينزلون الشعب بين أخشبى مكة . وقريش الظواهر الذين كانوا ينزلون خارج الشعب ، فأكرمهما قريش البطاح ، فالمراد بالمثنى المفرد على ماقال العرب الرقمتان والرامتان وأمثال ذلك ، وقيل غير هذا ، والحدب من الماء تراكبه فى جريه ، والغمر الماء الكثير ، والبيت أول بيتين أنشأهما فى مدح عبد الرحمن بن عبد الله الثقفى والى الكوفة لخاله معاوية أملا فى نيل الجائزة السنية التى مناه بها على مدحه ببيتين يتقلان أفواه الرواة ، راجع العقد الفريد الزبرجدة فى الأجواد والأصفاد (أصفاد الملوك على المدح)

وإنما وجب قلب الهمزة فى هذا النوع لئلا تقع بين ألفين فيكون كتوالى ثلاث ألفات ، ولايعترض بوجود هذا المحذور فى الهمزة الأصلية فقوتها كفيلة بدفع مثل هذا عنها ولقصد الفرق بينها وبين الأصلية ، ولم يعكس الحال لضعفها بالزيادة ، وإنما كان القلب إلى الواو دون الياء للمبالغة فى الهرب من اجتماع الأمثال لأن الياء قريبة من الألف فى الخفة ، ولأن الهمزة والواو متقاربان فى الثقل ، وأوجب السيرافى بقاء الهمزة إذا كان قبلها واو نحو عشواء وحواء فيقول: عشواءان وحواءان، تباعداً من اجتماع واوين بينهما ألف وهى حاجز خفيف - وقد سمع شذوذاً التصحيح والقلب ياء فى حمراء قالوا: حمراءان وحمرايان ، كما سمع حذف الألف والهمزة معاً إذا كانتا فوق الأربعة قالوا فى قاصعاء وعاشوراء وخنفساء وقرفصاء : قاصعان إلى آخره ، وأجاز الكوفيون القياس على هذه الأمثلة فى الحذف للزيادة والطول فى الكلمة - ولايغيب عنك أنهم رأوا مثل هذا فى تثنية ألف التأنيث المقصورة الزائدة إذا كانت خامسة فصاعداً كما سبق لهذا التعليل أيضاً فهذا نهج لهم خاص بهم .

النوع الثالث : وهو ما همزته منقلبة عن أصل واو ككساء أو ياء كحياء ، يجوز فيه الوجهان السابقان مع رجحان الإبقاء على القلب واواً ، والسبب فى جواز الوجهين أن الهمزة حينئذ لما كانت منقلبة عن أصل فلها صلة بالأصلية وذلتها ليست من بنية الكلمة فلها شبه بالزائدة ، ووجه ترجيح الإبقاء شدة قربها إلى الأصلية - وسمع شذوذاً قلبها ياء قالوا فى كساء: كسايان ، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائى الذى يرى القياس للتخلص من اجتماع ثقيلين مكتنفى الكلمة وهما الكسرة أولها والواو آخرها،

ولا يخفى أنه فى هذا موافق ماسبق له فى تثنية المقصور الذى على هذا النمط، ومما شذ أيضا قولهم ثنايان قال الرضى (وإنما صححوا ثنايين لأنهم إنما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة كما فى كساء ورداء، ثم فى التثنية إما أن يصححوا الهمزة أو يقلبوها واواً، وههنا لم يتطرف الياء حتى تقلب همزة، إذ لم يستعمل واحد ثنايين، فالألف والنون ههنا لازمان كما فى مذروان، فثنايان كسقاية وعماية) . [1]

النوع الرابع: ماهمزته منقلبة عن ياء الإلحاق نحو علباء ومُزاء فيجوز فيه الوجهان مع رجحان القلب على الإبقاء، والوجه فى جواز الأمرين نظير ماتقدم، وإنما ترجح القلب لأن الهمزة ليست منقلبة عن أصل بل منقلبة عن حرف مزيد للإلحاق بأصل. فنسبتها إلى الزائدة للتأنيث أقرب من الأصلية

الخلاصــــة

يستنتج مما فات أمران (الأول) أن همزة الممدود تبقى فى التثنية إن كانت أصلا، وتقلب واواً إن كانت زائدة، ويترجح بقاؤها إن كانت منقلبة عن أصل، وقلبها واواً إن كانت منقلبة عن حرف الإلحاق (الثانى) الشاذ فى تثنية الممدود من الأصلية قَرَاوان، ومن الزائدة عشواءان وحواءان خلافا للسيراف، وحمراءان وحمرايان، وكذلك قاصعان وعاشوران وخنفسان وقرفصان خلافا للكوفيين، ومن المنقلبة كسايان خلافا للكسائى، وثنايان - وإلى كيفية تثنية الممدود مع التنبيه على الشاذ من المقصور والممدود يشير الناظم بقوله

وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علباء كساء وحيا

بواو او همز وغير ماذكر صحح وماشذ على نقل قُصر

---

(١) شرحه على الكافية تثنية الممدود، قال فى اللسان (وعقلت البعير بثنايين غير مهموز لأنه لا واحد له، وذلك إذا عقلت يديه جميعاً بحبل أو بطرفى حبل) .

تكميل

مما ينبغي التنبيه عليه هنا كيفية تثنية محذوف الآخر اعتباطا ، لأن محذوف الآخر لعلة تصريفية تقدم في المنقوص والمقصور المنونين ، إذ ينحصر فيهما .

فمحذوف اللام اعتباطا قد ترد لامه في التثنية وربما لا ترد ، والمرجع في هذا إلى حاله في الإضافة ، فما رد هناك رد هنا ومالا فلا ـ وقد ردت في الإضافة لام أسماء أربعة من الأسماء الستة المعروفة وهي : أب وأخ وحم وهن ، إذ قالوا : أبوك إلى آخره ، فيقال هنا : أبوان إلى آخره أيضاً قال تعالى (كما أتمها على أبويك ، فأصلحوا بين أخويكم) ـ بخلاف الاسمين الباقيين وهما (ذو وفو) إلا أن ذو تثنى كحالها في الإضافة ، وأما فو فتثنى بقلب واوها ـ العين ـ ميما ، والسبب في التفرقة بينهما أن (ذو) لازم الإضافة دائما فواوه متحصنة من الحذف لسلامته من التنوين بخلاف (فو) فأنه ربما لا يضاف فتسقط واوه حينئذ لالتقائها ساكنة مع التنوين ويستبدل بها الميم حتى لا يصير المعرب على حرف واحد ، فيقال : فم ، وقد تضاف معها أيضا فأجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده ، ولا يقال : إن علامة التثنية حافظة واو فو من الحذف لأمنها حينئذ من التنوين ، لأن نون التثنية عوض عن التنوين المنافي للواو ، وقد كثر استعمالا رد اللام في تثنية ذات قال تعالى (ذواتا أفنان)

ولم ترد في الإضافة اللام في نحو : يد ، ودم ، وغد ، وحر ، وابن ، فكذلك لا ترد في التثنية ـ قال الشاعر :

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه [1]

---

(١) هذا البيت قد ذكره صاحب اللسان مع أبيات أخرى غير منسوبة إلى قائل معين

وأما يديان في قول الشاعر

يديان بيضاوان عند مُحَلِّم ... قد تمنعانك أن تضام وتهضما (١)

فإما شاذ ، أو ضرورة ، أو على لغة من قال يدى كرحى - وبمثل هذا أجابوا عن دميان في قول على بن بدال السلمى

فلو أنا على حجر ذبحنا ... جرى الدميان بالخبر اليقين (٢)

الفصل الثالث في جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم : هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء ونون نحو : المحمدون والصالحين ، واختص هذا الجمع من بين الجموع بأعرابه بالحروف كالمثنى ، ولذا سمى بالجمع الذى على حد المثنى أو المعرب بحرفين ، فيتكون هذا الجمع بعروض الزيادتين المذكورتين على آخر المفرد عند جمعه - والمفرد باعتبار آخره يختلف حاله فيه كما تقدم في المثنى .

جمع الصحيح

لا يغير آخر الصحيح عند الجمع نحو : قوله تعالى (التائبون العابدون الآية)

---

(١) بيضاوان نقيتان من الدنايا ، وعند بمعنى اللام ، ومحلم رجل ، والبيت من شواهد المفصل على شذوذ رد اللام في المثنى وكرره شارحه في باب جمع التكسير على نفى دلالة حركة العين في المثنى على الحركة في المفرد جـ ٥ ص٨٣ وباب النسب على الضرورة في رد اللام جـ ٦ ص ٥ وباب الإعلال على أن اللام ياء جـ ١٠ ص٥٦ ، ومن شواهد الرضى على الكافية على أن يدى لغة في يد راجع الخزانة شاهد ٤٥٦ وعلى الشافية باب النسب على شذوذ رد اللام ، راجع شرح الشواهد رقم ٥٥ ، وفي شطر البيت الأخير روايات مختلفة .

(٢) الجحر الشق في الأرض ، وقوله جرى الدميان إلخ أراد بالخبر اليقين ظهور العداوة المعروف عند العرب أن دم المتباغضين لا يمتزج ، والبيت مذكور مع البيت السابق في المراجع السابقة ، وهو ثالث أبيات رواها ابن دريد والزجاجى في الأمالى

جمع الشبيه بالصحيح

يعامل كالصحيح تماما فيقال فى جمع أُمّي ونِضْو «الهزيل» : أميون، قال تعالى «ومنهم أميّون» وأشفقت على النِضْوين، ولا تستثقل الضمة أو الكسرة على الواو أو الياء فى هذا كله، لأن سكون ماقبلهما قواها لتحمل الحركتين على مافهمت عند الكلام عليه سابقاً .

جمع المنقوص

تحذف ياء المنقوص عند جمعه، وذلك لأنها تضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضمة والكسرة ثقيلتان على الياء المكسور ما قبلها طرفا، إذ ياء المنقوص مع علامة الجمع فى حكم الطرف لعدم لزوم العلامة . فأذا ماحذفت حركة الياء التقى ساكنان : ياء المنقوص وعلامة الجمع، ووجب عملا بقاعدة التخلص من الساكنين حذف الياء، ثم تبقى الكسرة التى قبلها إن كانت علامة الجمع ياء للمناسبة وتقلب ضمة إن كانت واواً للمناسبة أيضا، إذ لو بقيت فبقاء الواو معها عسير فى النطق وقلبها ياء لأجلها مؤد إلى اللبس بين الرفع وغيره، وإنما لم تحذف ياء المنقوص فى المثنى للزوم فتحها قبل علامته والفتحة خفيفة .

فتقول فى جمع المتقى والعادى والقالى والباقى والمصلى والساهى: المتقون رفعا والمتقين نصباً وجراً وهكذا قال تعالى (وأولئك هم المتقون، فأولئك هم العادون، إنى لعملكم من القالين، ثم أغرقنا بعد الباقين، فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) فأصل المتقون المتقيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء ثم قلبت الكسرة التى قبلها ضمة لمناسبة الواو، ومثلها العادون وهكذا . وأصل القالين القاليين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين، ومثلها الباقين، وهكذا

جمع المقصور

تحذف ألف المقصور عند جمعه مع بقاء الفتحة السابقة عليه دليلا ، وذلك أن المقصور عند اتصال علامة الجمع الساكنة به ترجع ألفه إلى أصلها من الواو أو الياء فراراً من التقاء الساكنين ، وإذا التزم تحريكهما فيجب قلبهما ألفاً قبل علامة الجمع لتحركهما وانفتاح ماقبلهما مع عدم المعارض ثم تحذف هذه الألف عملا بقاعدة التخلص من الساكنين ولا لبس حينئذ بخلاف المثنى على ماعرفت ، فيقال فى جمع الأعلى والمصطفى والأشقى : الأعلوْن رفعا والأعلَين نصباً وجراً وهكذا قال تعالى (وأنتم الأعلون ، إنهم عندنا لمن المصطفَين) وقال امرؤ القيس

وقاهم جَـــدُّهم ببنى أبيهم وبالأشقَيْنَ ماكان العقاب[1]

فأصل الأعلون الأعلوُون تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم حذفت الألف ، وأصل المصطفين المصطفوِين عمل فيه مثل ماسبق ، وبعض الصرفيين لايرى لهذا التطويل فى التصريف جدوى فيعتبر ألف المقصور محذوفة لالتقاء الساكنين بمجرد التلاقى مع علامة الجمع الساكنة بدون ملاحظة رجوعها إلى أصلها حيث كانت النتيجة واحدة وهذا رأى حسن . وأيّاما كان فأن الفتحة التى قبل الألف تبقى مشعرة بها ولا تقلب ضمة لمناسبة واو الجمع ولا كسرة لمناسبة يائه لئلا يلتبس جمع المقصور بالمنقوص . ولا فرق بين أنواع الألف فى هذا عند البصريين ، وأجاز الكوفيون قلب الفتحة لمناسبة علامة الجمع إذا كانت الألف زائدة فقط

---

(١) جدهم حظهم وهم بنو أسد . وبنو أبيهم بنو كنانة لأن أسدا وكنانة أخوان ، والبيت من مقطوعة تقدم منها بيت يلى هذا البيت فى ص ١٧٠ وذكر هناك سببها

لأنها أقل شأناً من الأصلية قال الرضى (والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جواز فيقولون: العيسون بضم السين والعيسين بكسرها)[١]

وإلى كيفية جمع المقصور يشير ابن مالك بقوله

واحذف من المقصور فى جمع على حـــد المثنى ما به تكملا
والفتح ابق مشعرا بما حذف . . . .

جمع الممدود

حكم الممدود فى جمعه كحكمه فى التثنية فيقال فى قَرّاء وحمراء وسقّاء وعلباء، علماً لمذكر: قرّاؤون وحمراوون وسقاؤون أو سقاوون وعلباؤون أو علباوون

تكميل

كثر ماسمع هذا الجمع للثلاثى محذوف اللام المعوض عنها هاء التأنيث فيما لم يجمع منه جمع تكسير مع أنه خلاف القياس، ولهذا غيروا أوائل بعض هذه الجموع تنبيهاً على أنها ليست فى الحقيقة جمع سلامة، فكثر الكسر لمفتوح الفاء كسنة، وسمع فى بعض مضمومها كقُلَةَ وثبة ولم يسمع فى كرة وظبة، أما مكسورها كمئة وفئة وعضة ورئة فلم يسمع فيه التغيير، وقد ضبط ذلك السجاعى بقوله

فى الجمع تكسر فاما كان مفردُه محذوف لام ومفتوحا كنحو سنه
والكسر أبق به إن مفرد كسرا واضم أو اكسر لدى المضموم نحو ثبه

الفصل الرابع فى جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم هو: مادل على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء

---

(١) شرحه على الكافية جمع المذكر

نحو هندات ـ فخرج نحو عُفاة ونحاة فأن الألف غير زائدة ، ونحو أقوات ومواقيت فأن التاء أصلية ، فهذا كله وما يشاكله من جمع التكسير

فيتكون جمع المؤنث بإلحاق المفرد الألف والتاء المزيدتين، ويجرى على آخر المفرد بأقسامه الخمسة فى هذا الجمع ماجرى عليه فى التثنية بقاء وتغييراً [1]

فيقال فى جمع زينب ومى وسعدى وسماء: زينبات وميات وسعديات وسماوات قال تعالى (سبع سماوات) ـ نعم يتخلف جمع المؤنث عن المثنى فى المفرد المختوم بالتاء فقط ، وذلك لأن التاء تبقى فى المثنى لعدم منافاتها علامته وتحذف فى جمع المؤنث للاستغناء عنها بتاء الجمع الدالة على التأنيث سواء أكانت هذه التاء زائدة نحو فتاة ، أم عوضا عن أصل فاء كعدة أو عين كأقامة أو لام كسنة، أم بدلا من اللام كأخت وبنت ، وبعد حذفها يعامل آخر المفرد كما لو كان آخراً فى الوضع على نظام ماتقدم بالتفصيل فى أقسام المفرد الخمسة فيقال فى جمع عَطِرَة « طيبة العرق » وهدية ونادية وصلاة وفتاة وعَفَرْناة وقراءة وعدة وإقامة وسنة وأخت وبنت · عطرات وهكذا قال محمد بن عبد الله بن نمير الثقفى

تضوع مسكا بطنُ نَعمان أن مشت ... به زينبٌ فى نسوة عطِرات [2]

---

(١) من هذا تعرف أنه قد اتحد حكم الصحيح والشبيه به والممدود فى الأبواب الثلاثة : المثنى والجمعين ـ والمقصور والمنقوص فى المثنى وجمع المؤنث

(٢) نعمان واد بينه وبين مكة نصف ليلة مرت عليه فى نسوة زينب شقيقة الحجاج وفاء لنذر عليها بعد شفاء أبيها أن تمشى إلى البيت الحرام ، وكان يهواها محمد فقال عند ذلك قصيدة مطلعها هذا البيت راجع القصيدة فى الأغانى أخبار النميرى جـ ٦ ص ١٩٢ ومابعدها ، والكامل مع الرغبة جـ ٥ ص ٢٣ ومابعدها وص ١١٣ ومابعدها

وقال خلف بن خليفة مولى قيس بن ثعلبة

وقد حضرت رسلُ المهرجا ن وصفّو كريم هدياتها [١]

ونادياتٍ وقال تعالى «حافظوا على الصلوات، ولا تكرهوا فتياتكم» وقال الشاعر

حملتُ أثقالى مُصمّماتها غُلْبَ الذفارى وعفرْنياتها [٢]

وقراءات وعدات وإقامات ـ وكذا جمع سنة وما بعدها من حيث حذف التاء. أما من جهة رد المحذوف فلها حكم آخر، قال الرضى «والثلاثى المحذوف اللام المعوض عنها التاء على ثلاثة أضرب: إما مفتوح الفاء ورد اللام فى جمعه بالألف والتاء أكثر كهنوات وسنوات وضعوات فى هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام أيضا كنوات وهنات . . . وإما مكسور الفاء وترك الرد فيه أكثر كثات ورثات لثقل الكسرة وقد جاء عِضوات، وإما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم أثقل الحركات» [٣]

وقد التزم رد اللام فى جمع أخت دون بنت قال تعالى «حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم» مع تساويهما فى نفس اللام المحذوفة «الواو». وفى المبدل منها وهو التاء، حملا للجمع المؤنث فى كل منهما

---

(١) من مقطوعة قالها لما صفت هدايا المهرجان بين يدى والى العراق يزيد بن عمر الفزارى، راجع الشعر والشعراء، وعيون الأخبار كتاب الإخوان (الهدايا)

(٢) المصمات الصابرات على السير الماضيات فيه، وغلب جمع أغلب غليظ العنق فالمراد من الذفارى الاعناق على سبيل المجاز المرسل، والعفرنيات جمع عفرناة الصلبة القوية، والبيت من قصيدة فى الحماسة (باب السير والنعاس)

(٣) شرحه على الكافية جمع المؤنث السالم .

على جمع مذكره المكسر فى إخوة وأبناء ، فقد ردت اللام بذاتها فى إخوة ، وانقلبت فى أبناء همزة ما يجعلها كالمعدومة

وقد اقتصر ابن مالك فى كيفية جمع المؤنث على ما يتعلق بالمقصور فقط من الأنواع الخمسة المعروفة . ثم ذكر حكما عاما فى المختوم بالتاء فقال:

. . . . وإن جمعته بتاء وألف[1]

فالألف اقلب قلبها فى التثنية وتاء ذى التا ألزمنّ تنحيه

من خواص جمع المؤنث السالم

إذا استوفى مفرد هذا الجمع شروطا خمسة . وهى : أن يكون اسما ثلاثياً ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها ، سواء أكان مقرونا بالتاء أم خاليا منها ـ فأما أن يكون مفتوح الفاء أولا

فأن كان مفتوح الفاء وجب فتح عينه إتباعا لفائه سواء أصحت لامه أم اعتلت نحو دعد وجفنة وحسرة وظبية . قال تعالى «كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات » وقال الشاعر

بالله ياظبيات القاع قلن لنا ليلاىَ منكن أم ليلى من البشر[2]

ولم تقلب الياء فى ظبيات ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمعارضة ألف الجمع ، ونقل ابن جنى عن بعض العرب تسكين عين الجمع متى كان معتل اللام فراراً من ثقل الحركة على حرف العلة مع تقدم الفتحة عليه .

وأما رفَضَات فى قول ذى الرمة :

---

(١) نعم أجاز عالدعود الضمير فى جمعه للاسم المختم بالألف مطلقا فدخل الممدود مع المقصور

(٢) القاع ما انبسط من الأرض السهلة ، والبيت مجهول القائل ، راجع الخزانة شاهد ٦

أبت ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبه   خُفُوقاً ورفَضَاتُ الهوى فى المفاصل(١)

وزفْرات فى قول عروة بن حزام العذرى

تحملت زفْراتِ الضحى فأطقتها   ومالى بزفرات العشى يدان(٢)

فضرورة حسنة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير كما فى نسْباً فى قول الراجز

ياعمرو يابن الأكرمين نسْبا   قد نحب المجد عليك نحْبا

وإن كان مكسور الفاء أو مضمومها جاز إسكان العين للتباعد من ثقل الكسرتين والضمتين، وفتحها، واتباعها الفاء أيضاً لكن يشترط لجواز الإتباع ألا تكون اللام واواً فى مكسور الفاء ولا ياء فى مضمومها وذلك نحو هند وكسرة ولحية، ونحو جُمْل وبردة وخطوة، وفتح العين فى جمع معتل اللام من لحية وخطوة لا يوجب قلب اللام ألفاً لما تقدم. فإن كانت اللام واوا فى مكسور الفاء نحو ذروة ورشوة، أو ياء فى مضمومها نحو دمية وزبية امتنع الإتباع فيهما اتفاقا لثقل الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء. ولو قلب الحرفان من جنس الحركة قبلهما حصل الالتباس، وإنما يجوز الوجهان الآخران: السكون والفتح، وشذ نادرا قولهم جِرِوات. فإذا فقد شرط من هذه الشروط الخمسة فلا يتغير شكل عين المفرد فى الجمع

---

(١) أبت امتنعت جواب إذا فى بيت قبله، وذكر جمع ذكرى، وخفوقا مفعول ثان لعود، ورفضات الهوى: تفرقه وتفتحه فى المفاصل، والبيت من شواهد شرح المفصل، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٠ ومن قصيدة طويلة.

(٢) الزفرات جمع زفرة خروج النفس بأنين، وأضافها الى هذين الوقتين لأنه يقوى الهيام فيهما، ويدان طاقة وقدرة. والبيت من قصيدة فى أول النوادر للقالى، وفى الأغانى جـ ٢ ساسى، وخزانة الأدب شاهد ٢٣٠.

وهاك بيان محترز الشروط مع بيان السبب - لا يتغير شكل عين المفرد في:

(الأول) إذا كان صفة نحو ضخمة وجلفة وحُلوة للفرق بينها وبين الاسم، ولم يعكس الحكم لأنها لثقلها أولى بالسكون وندر كهلات، وإنما جاز أهلات في قول المُخَبَّل السعدى

فهم أهلات حول قيس بن عاصم إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا (١)

لأن وصفيتها عارضة فروعى الأصل، وقال بعضهم إن مثل هذا لغة يقاس عليها. وإنما التزم فتح عين لجبات جمع لَجْبَة «الشاة قليلة اللبن» لورود المفرد بالوجهين إلا أن الفتح أشهر فحمل الجمع على الأشهر. وغلب فتح عين ربعات جمع رَبْعة «الذى ليس بالقصير ولا بالطويل» لورود الفتح في المفرد، وقيل لأن وصفيته عارضة فروعى الأصل (الثانى) إذا كان غير ثلاثى نحو زينب وسعاد لعدم الحاجة (الثالث) إذا كان محرك العين نحو شجرة ونَبِقة وسَمُرة لعدم الحاجة أيضاً، وإسكان عين الجمع لنبقة وسمرة تابع لإسكان عين المفرد لأنه جائز فيهما لا أنه متجدد في الجمع (الرابع) إذا كانت العين معتلة سواء أكانت مدة نحو تارة ودُولة وبيعة لعدم جواز تحريك المد، وندر عِيَرات جمع عير قال الكميت:

عِيَراتُ الفَعال والحسب العَوْ د إليهم محطوطةُ الأعكام (٢)

أم كانت لينا نحو روضة وعورة وبيضة قال تعالى (في روضات الجنات،

---

(١) أدلجوا: ساروا الليل كله، والكوثر الجواد، والبيت من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ١٩١ والمفصل، والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٢

(٢) عيرات جمع عير الإبل حاملة الميرة، والفعال الكرم والسؤدد، والعود القديم، والأعكام جمع عكم: العدل فيه المتاع، بكسر الفاء وسكون العين فيهما، والبيت من شواهد المفصل، ومن قصيدة في مدح آل البيت راجع الهاشميات.

ثلاث عورات) ـ ولم يجز تحريك اللين حذرا من ثقل الحركة على الواو والياء المفتوح ما قبلهما ، وهذيل تحركهما بالفتح قياساً عندهم قال شاعرهم :

أخو بَيَضات رائح متأوب رفيقٌ بمسح المَنْكِبين سبوح [1]

وبلغتهم قرىء (ثلاث عَوَرات) ـ وإنما لم تقلب الواو والياء عندهم ألفاً مع تحركهما وفتح ما قبلهما لعروض حركتهما ـ (الخامس) إذا كانت العين مدغمة فى اللام نحو : جنة وحجة (بتثليث الفاء فيهما) لأن تحريك العين يؤدى إلى الفك الأثقل من الإدغام

ويستنتج مما فات أن المخالف للقياس يكون أحد أنواع ثلاثة :

(الأول) النادر نحو جِروات وكهلات وعِبَرات (الثانى) ما وقع فى الضرورة نحو رفضات وزفرات (الثالث) ما يكون لغة قوم نحو : ظبيات وأعلات وبيضات ـ وإلى هذا كله أشار ابن مالك بقوله :

والسالمَ العين الثلاثى اسما أنل إتباع عين فاءه بما شُكل

إن ساكن العين مؤنثاً بدا مختتما بالتاء أو مجردا

وسكن التالىَ غيرَ الفتح أو خففه بالفتح فكلا قد رووا

ومنعوا إتباع نحو ذِروه وزُبية وشذ كسر جِروه

ونادر أو ذو اضطرار غير ما قدمته أو لأناس انتمى

---

(١) يصف الشاعر ظليما بأنه أخو بيضات ليدل على سرعته فى السير ، والرائح السائر ليلا ، والمتأوب نهارا ، ورفيق بمسح المنكبين عالم بتحريكهما فى السير ، وسبوح حسن الجرى ، والغرض تشبيه جمله به ، والبيت من شواهد المفصل والرضى على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٣ والجاربردى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٦٦

الفصل الخامس فى جمع التكسير

جمع التكسير مادل على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير صيغة مفرده لفظاً أو تقديراً نحو أعلام وفلك. نخرج بقولنا (أكثر) المثنى، وبقولنا: «بتغيير صيغة مفرده» جمعا التصحيح المذكر والمؤنث فأن دلالتهما على الجمعية بسبب الزيادة اللاحقة طرف مفرديهما. وذلك أن واو الجمع أفادت الجمعية مع الفعل فكذلك فى الاسم وحملت الياء عليها كما حمل جمع المؤنث على المذكر فى هذا. ثم قد صار كل منهما مع الزيادة مغايراً لصيغة مفرده، لكن المدار فى تكوين جمعيتهما على نفس الزيادة حتى لو طرأ معها تغيير آخر فأنه لايستدعى الخروج عن التصحيح إلى التكسير نحو: قاضُون ومصطفَيْن وجفَنات بالفتح لأن التغيير فى الأولين للإعلال وفى الثالث للإتباع فلا دخل له فى الجمعية، ألا ترى بقاءها مع افتراض عدمه بخلاف التغيير المنوط به جمع التكسير فأنه يتوقف عليه وإن لم يكن إلا بالزيادة فى الطرف فقط نحو: صِنو وصنْوان، لأن هذه الزيادة لاتدل على الجمعية فى الفعل حتى تعتبر سببا لها فى الاسم، فالجمعية ليست بالزيادة بل بالتغيير الحادث بسببها وذلك هو سبيل التكسير

ولايخفى أن جمع التكسير ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر، فالتغيير المذكور فى التعريف صورى. وإنما قلنا لفظاً أو تقديراً ليعم النوعين: فاللفظى نحو أعلام والتقديرى نحو فُلْك.

والتغيير اللفظى ينقسم بحسب الاستعمال إلى ستة أقسام لأنه إما بالزيادة فقط كصِنو وصنوان، أو النقص فقط كتُخَمَة وتُخَم، أو الشكل فقط كأَسَد وأُسُد، أو الزيادة وتبديل الشكل كعَلَم وأعلام، أو النقص وتبديل الشكل

كرسول ورسُل، أو بالثلاثة كغلام وغلمان . أما التغيير السابع الذى تقتضيه القسمة العقلية وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط فلم يقع

والتغيير المقدر فى كلمات معدودة أنهاها بعضهم إلى سبعة وهى : فلك وعِفتّان « الجافى القوى » ، وهِجان « كرام الإبل » ، ودِلاص « براق » ، وإمام، وكِناز « مكتنز اللحم » وشِمال قال عبد يغوث الحارثى

ألم تعلما أن الملامة نفعها قليل وما لومى أخى من شِماليا [1]

فهذه الكلمات مشتركة بين الواحد والجمع مع اتحاد الصورة فيقدر عند ملاحظة الجمعية حلول حركة مفيدة لها بدل حركة المفرد . ففلك مفرداً كقفل وجمعاً كبُدْن ، وعفتان مفرداً كسِرحان ، وجمعاً كغلمان، وهجان وما بعدها مفردات كلجام وجموعا ككرام ـ هذا رأى سيبويه فلم يجعلها كجنب قال تعالى (وإن كنتم جنباً فاطهروا) ونظائرها من الكلمات المستعملة مع الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، ذلك لأنهم ثنوها فقالوا : فلكان إلخ والتثنية قبل الجمع فلا مناص من رعاية التغيير المقدر عند الجمع قال سيبويه (ويدلك على أن دِلاصا وهجانا جمع لدلاص وهجان ، وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم : هجانان ودلاصان ، فالتثنية دليل فى هذا النحو) [2]

---

(١) قليل ضد كثير ويستعمل بمعنى النفى وهو المراد هنا ، والشمال الطبع للواحد والجمع ، وجملة (ومالومى إلخ) معطوفة على أن وصلتها ، والبيت من شواهد شرح المفصل جـ ٥ ص ٥٠ والرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٦٩ ، ومن قصيدة قالها بعد أن أسر يوم الكلاب الثانى (كلاب تيم واليمن) مسطورة فى المفضليات والأغانى جـ ١٥ ساسى ، وذيل الأمالى للقالى ص ١٣٢ وما بعدها ، وخزانة الأدب شاهد ١١٥

(٢) الكتاب (باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة إلخ جـ٢ ص ٢٠٩)

ومما ينبغى معرفته قبل الكلام على تقسيم جمع التكسير معرفة حكمه من حيث القياسية والسماعية

كلمة فى قياسية جمع التكسير

لقد وقع الخلاف بينهم فى جمع التكسير على غرار خلافهم السابق فى المصدر فجمع تكسير الثلاثى يرى بعضهم أنه سماعى بأسره حتى عدوه من مباحث متن اللغة ، والصحيح أنه قياسى وأن معنى القياسية فيه ما سلف فى مصدر الثلاثى ، ولذا قال ابن يعيش فى الكلام على جمع الثلاثى وما ينقاس فيه (والمراد بقولنا إنه القياس أنه لو ورد اسم ولم يعرف كيف جمعه لكان القياس أن يجمع على المنهاج المذكور)[1] — وأما جمع غير الثلاثى فقياسى مطرد

تقسيم جمع التكسير إلى قلة وكثرة

ينقسم جمع التكسير باعتبار مدلوله إلى قسمين :

(الأول) جمع قلة وهو ما وضع للعدد القليل من ثلاثة إلى عشرة ، والحدان داخلان، وألفاظه على الصحيح أربعة وهى: أفعِلة وأفعُل وفِعْلة وأفعال نحو : أزمنة وأنسر وفتية وأجمال ، جمعها ابن مالك فى قوله :

أفعِلة أفعُل ثم فِعْلَه ثُمَّتَ أفعال جموع قله

ويدل على وضعها للقلة أمران: الأول : تصغيرها على لفظها بخلاف جموع الكثرة التى ترد إلى واحدها وتصغير الجمع يدل على التقليل، الثانى غلبة استعمالها فى تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت

(الثانى) جمع كثرة وهو ما وضع للعدد الكثير من أحد عشر إلى ما لا نهاية له ، وألفاظه على الصحيح ثلاثة وعشرون منها ستة عشر لغير منتهى الجمع وهى:

---

(١) شرحه على المفصل جموع الثلاثى المجرد ج ٥ ص ١٥

فُعْل وفُعُل وفُعَل وفِعَل وفُعَلة وفَعَلة وفَعْلى وفِعَلة إلى آخر ما يأتى ، ومنها سبعة تمتاز باسم صيغة منتهى الجمع وهى : فواعل وأخواتها ، وقد أشار بعضهم إلى ضبط الأولى بالأمثلة مع التنبيه على الثانية إجمالا فقال :

فى السفن الشهب البغاة صور مرضى القلوب والبحار عبر
غلمانهم للأشقياء عمله قطاع قضبان لأجل القيله
والعقلاء شُرَّد ومنتهى جموعهم فى السبع والعشر انتهى

فجملة أوزان التكسير - سبعة وعشرون - وجمعا القلة والكثرة مختلفان مبدأ وغاية ، فإذا ورد أحدهما فى مقام الآخر فإن كان بناء الآخر مفقوداً فى الوضع فاستعمال أحدهما مكان الآخر حينئذ حقيقة على سبيل الاشتراك المعنوى بين المعنيين السابقين كالحيوان للإنسان والفرس ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً - فنيابة جمع القلة وضعاً عن الكثرة كأرجل وأعناق وأفئدة وأفواه وآذان قال تعالى (وأرجلكم إلى الكعبين ، فوق الأعناق ، وأفئدتهم هواء ، أيديهم فى أفواههم ، وفى آذانهم وقر) - ونيابة جمع الكثرة عن القلة وضعاً كرجال وجموع وقلوب وصِرْدان ، وإن لم يكن بناء الآخر مفقوداً فاستعمال أحدهما فى مكان الآخر مجاز ويسمى ذلك بالنيابة فى الاستعمال ، فنيابة القلة كأقلام بدل قلام فى قوله تعالى (ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام) لأن المقام لجمع الكثرة ، ونيابة الكثرة كقروء بدل أقراء فى قوله تعالى (ثلاثة قروء) لأن ثلاثة تعين جمع القلة ، وإلى النيابة الوضعية بين الجمعين أشار ابن مالك بقوله

وبعض ذى بكثرة وضعاً يفى كأرجل والعكس جاء كالصُّفِى

إلا أن تمثيله بالصفى جمع صَفاة « الصخرة الملساء » لنيابة الكثرة عن القلة وضعاً غير مسلم لورود جمع القلة وهو أصفاء ، ولتعلم أن النوعين

المذكورين للنيابة إنما يتحققان بين بعض جموع الثلاثي المجرد وكذا المزيد فيه المقيس على غير صيغة منتهى الجموع، لأن ما يجمع قياساً على منتهى الجموع من مزيد الثلاثي ومن الرباعي مجرداً ومزيداً والخماسي كذلك مما يلزم فيه نيابة الكثرة عن القلة وضعاً لعدم ورود القلة فيها كما ستقف عليه مفصلا

وما تقدم من الفرق بين الجمعين مبدأ وغاية هو رأى الجمهور، واختار السعد أن مبدأ كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فيتحدان مبدأ لا غاية فلا ينوب عنده جمع الكثرة عن القلة مطلقا لصدقه على مادون العشرة حقيقة، وإنما ينوب جمع القلة عن الكثرة على التفصيل المتقدم وضعاً أو استعمالا. ويترتب على هذا الخلاف قبول الاعتراف بثلاثة أثواب فيمن أقر أن عنده ثياباً مثلا عند السعد لا الجمهور - هذا مايتعلق بجمع التكسير

أما جمعا السلامة فالجمهور على أنهما موضوعان للعدد القليل حقيقة، قال ابن يعيش (لأنهما على منهاج التثنية والتثنية قليل فكانا مثله)[١]

ويدل على ذلك ماروى أن النابغة لما أنشده حسان قوله :

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما[٢]

قال له: قللت جفانك وسيوفك - لكن استظهر الرضي أنهما موضوعان لمطلق الجمع المتحقق في القلة والكثرة حقيقة بالاشتراك المعنوي فقال (والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما)[٣]

---

(١) شرحه على المفصل في تقسيم الجمع الى قلة وكثرة جـ ٥ ص ١٧

(٢) الغر البيض يريد بياض الشحم ، وقيد بالضحى لأنها معدة للضيوف ومهما كين الحي بالفداء ، يصف قومه بالندى والبأس، والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص١٨١ ، وشرح المفصل والرضي على الكافية راجع الخزانة شاهد ٥٩٤

(٣) في المكان نفسه .

لكن لم يترتب على هذا الخلاف أثره فى التصغير فأن الرضى وافق الجماعة على تصغير جمعى السلامة كالقلة فى عدم الرجوع إلى المفرد اكتفاء باحتمالها للقلة ، وبما هو مشترك بحسب وضعه وصالح حقيقة للقليل والكثير أسماء الجموع اتفاقا ـ ومما يجب التنبه له أن القلة والكثرة الماضيتين فى كل ماتقدم من التكسير والتصحيح وأسماء الجموع إنما تعتبران عند تنكير هذه الأنواع ، أما عند تعريفها بأل أو الإضافة فهى صالحة للأمرين على احتمالى الجنسية أو الاستغراقية .

ويجمل بنا قبل الكلام على أبنية نوعى جمع التكسير أن نبين النهج الذى سنسلكه والسبب الداعى إليه فنقول :

كانت طريقة المتقدمين ومتابعيهم من المتأخرين فى هذا الباب أن يذكروا المفردات أولا ثم جموعها المقيسة والسماعية من القلة والكثرة ثانيا ، لكن بعض المتأخرين ومنهم ابن مالك عكسوا الأمر فذكروا الجموع أولا ثم المفردات المقيسة فيها والسماعية ثانياً ، ووجهة الأولين أن المفرد سابق على الجمع وجودا فهو أصل له والمتأخرين أن الجمع هو المقصود بالذات فى هذا الباب ، وليس يخاف أن مسلك الأولين أقرب فائدة فى المطلوب لأن الشأن السؤال عن جمع المفردات لا عن مفرد الجموع : ومسلك الأولين مؤد إلى المقصود بدون عناء . أما مسلك المتأخرين فانه يحوج الناظر إلى تقليب الجموع ليصطاد المفرد المراد جمعه فيها فيعرف حينئذ جمعه ، وفى ذلك تعب كثير لاسيما إذا كان الجمع ذا مفردات كثيرة نحو (فِعال) الذى يقاس فى ثلاثة عشر وزنا للفرد مع كثرة مفرداته السماعية ، لكننا مع هذا كله سنقتفى طريقة ابن مالك لأنها التى بأيدى الطلاب فى مقررهم :

أبنية جموع القلة

سلف أن أبنية القلة على الصحيح أربعة :

الأول ـ (أفْعُل) وينقاس في نوعين (الأول) فَعْل بشرطين أن يكون اسما صحيح العين نحو نسر ودلو وظبي فيقال في جمعها : أنسر إلى آخره وما كان من هذا الجمع معتل اللام فتكسر عينه ويصير منقوصا . فلا يقاس هذا الجمع في الصفة نحو ضخم ، وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية ولا في معتل العين نحو باب وبيت وسوط لثقل الضمة على العين المعتلة واواً أو ياء وإن سكن ما قبلها لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى ، ولهذا شذ قياسا واستعمالا أقْوُس في قول الأزرق العنبري .

طِرْنَ انقطاعة أوتار مُحظْربة ۞ في أقوس نازعتها أيمن شملا[1]

وأثوب في قول معروف بن عبد الرحمن .

لكل عيش قد لبستُ أثوبا ۞ حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا[2]

---

(١) البيت من شواهد شرح المفصل جـ ٥ ص ٣٤ ثم استشهد به ثانيا على جمع شمال على شمل في جـ ٥ ص ٤١ ، وكذا الرضي على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٦٧ وسيبويه جـ ٢ ص ١٩٤ قال الأعلم (وصف طيرا فشبه صوت طيرانها بسرعة بصوت أوتار انقطعت عند الجذب والنزع عن القوس وأوقع التشبيه على الانقطاع لأنه سبب الصوت المشبه به وأنث الانقطاع لتحديد المرة الواحدة منه . والمحظربة المحكمة الفتل الشديدة . والأقوس جمع قوس ، وقوله نازعتها أيمن شملا أي جذبت هذه الى ناحية وهذه الى ناحية أخرى لأن جاذب الوتر تخالف يمينه شماله في جذبها وتنازعها)

(٢) الشاهد في أثوب من الشطر الأول راجع سيبويه جـ ٢ ص ١٨٥ وشرحه الأعلم بقوله (والمعنى أني قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حلوه ومره) والبيت من أرجوزة مذكورة في مجالس ثعلب (الجزء الثامن) ص ٤٢٩ وما بعدها .

وقياساً فقط لكثرة الاستعمال أعين قال تعالى (وتلك الأعين) ، ويشترط لكثرة هذا الجمع فى الثلاثى شرطان : صحة الفاء وعدم التضعيف ، فيقل مثل أوجه وأكف لأن الكثير فى الأمرين أفعال كأوقات وأوقاف وأوصاف وأفذاذ وأفنان وأجداد، (الثانى) الرباعى بشروط أربعة :

أن يكون اسما وقبل آخره مدة ومؤنثا وخاليا من علامة التأنيث نحو عَناق وذراع وعُقاب ويمين ، فلا يقاس هذا الجمع فى الصفة كشجاع ولا فيما لا مدة قبل آخره كزينب ولا فى المذكر ، وشذ جمع غراب ومكان وشهاب وطحال وعَتاد « عدة الحرب » وجنين ولا فى المقرون بعلامة التأنيث كسحابة ـ وإلى هذا الجمع وما ينقاس فيه أشار الناظم بقوله

لفَعْل اسما صح عينا أفْعُل ... وللرباعىّ اسما أيضا يُجعل

إن كان كالعناق والذراع فى ... مد وتأنيث وعد الأحرف

وقد سمع أفْعُل لغير القياسى كثيرا من هذا: أجبل وأضبع وأقفل وأضلع

الثانى ـ (أفعال) ـ وينقاس هذا الجمع فى كل اسم ثلاثى لا يستحق الجمع على أفعل إما لأنه على فَعْل ولكنه معتل العين كباب ويوم وميت وحى قال تعالى (سبعة أبواب . وتلك الأيام ، أموات غير أحياء) أو لأنه على غير فَعْل ويدخل فى ذلك بقية أوزان الثلاثى المجرد التسعة ما عدا فُعَلا فيشمل نحو بصر وضغث وحُلم وعضد وكتف وإنى وإبل وعنق قال تعالى (لا تدركه الأبصار ، أضغاث أحلام ، آناء الليل ، فوق الأعناق)

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأوزان الخمسة الأخيرة لا تجمع قياساً إلا على أفعال فقط، فجمع قلتها ناب عن جمع كثرتها وضعا ، اما فُعَل فقياس جمعه فِعلان نحو صرد وجرذ ونغر وخزز فيقال فى جمعها صردان إلى آخره قال امرؤ القيس

تخطفُ خِزّانَ الشَّرَبّة بالضحى   وقد جَحَرَتْ منها ثعالبُ أورال[١]

وقد التزم هذا الجمع لذلك الوزن لجمع كثرته عما ناب عن قلته وضعا بعكس ما سبق، وسيجيء تتميم الكلام على هذا الجمع فى جموع الكثرة، وعلى ذلك لجمع كل من فَعْل الاسم الصحيح العين ومن فُعَل على أفعال شاذ قياساً، فمن الأول جمع أنف وحمل وزند وفرخ على آناف وأحمال وأزناد وأفراخ قال تعالى «وأولات الأحمال» وقال الأعشى

وُجِدتَ إذا اصطلحوا خيرهم   وزَندك أثقب أزنادها[٢]

وقال الحطيئة يستعطف أمير المؤمنين عمر

ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ   زغب الحواصل لا ماءٌ ولا شجر[٣]

ومن الثانى جمع رطب وربع فصيل الربيع، ولهذا كله أشار الناظم بقوله

وغيرُ ما أفْعُل فيه مطرد   من الثلاثى اسما بأفعال يرد

وغالبا أغناهم فِعْلانُ   فى فعل كقولهم صِرْدان

---

(١) الضمير فى تخطف للعقاب، وخزان جمع خزز (ذكر الأرانب) وجحرت دخلت جحرها، والشربة وأورال موضعان، يصف العقاب التى شبه بها فرسه، والبيت من القصيدة التى أولها (ألا عم صباحا) وشرحت فى المواهب الفتحية.

(٢) البيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص ١٧٦ قال الأعلم (أى إذا اصطلحت القبائل كنت خيرها وأدعاها إلى الصلح واجتماع الكلمة وضرب ثقوب الزند مثلا لكثرة خيره وسعة معروفه)، وشرح المفصل جـ٥ ص ١٦ ومن قصيدة فى مدح سلامة ذى فائش أحد ملوك اليمن.

(٣) كنى بالافراخ عن أولاده الضعفاء، وذو مرخ واد بالحجاز، والزغب جمع أزغب، والزغب بالتحريك أول ما يبدو من ريش الفرخ. والبيت من شواهد شرح المفصل جـ٥ ص ١٦ والكامل جـ١ ص٣٠٢ ومن مقطوعة قالها بعد أن هجا الزبرقان فاستعدى عليه أمير المؤمنين فحبسه ـ كانت سببا فى العفو عنه

وما حفظ فيه أفعال من غير الوزنين السابقين فَعيل قال ابن خالويه (فأما على أفعال فقد جاء شريف وأشراف وشهيد وأشهاد ونصير وأنصار وهو قليل)[١]

الثالث (أفْعِلة) وينقاس في كل مفرد استوفى شروطا أربعة وهي: أن يكون اسما مذكرا رباعيا ثالثه مدة، سواء أكان مفتوح الفاء أم لا وكانت مدته ألفا أم لا نحو زمان وخِوان وحُوار وعمود ومصير «المعى» وجنين قال تعالى «وإذ أنتم أجنة» وقد التزم هذا الجمع إذا كانت مدة المفرد المذكور ألفاً وكان مضعف اللام أو معتلها مع فتح فائه أو كسرها فالمضعف نحو سنان وزمام وبَتات وعنان، والمعتل نحو قَباء ورِشاء ورواء قال الشاعر:

إني إذا ما القوم كانوا أنجيهْ   واضطرب القوم اضطراب الأرْشِيَهْ
وشُدّ فوق بعضهم بالأرْوِيَهْ   هناك أوصيني ولا توصي بِيَه[٢]

ولقد سلفت أمثلة كثيرة لمعتل اللام في الممدود القياسي فانظرها ثمة، ومتى انتفى أحد الشروط الأربعة فلا يكون الجمع قياسيا، وشذ جمع الصفة في ذليل وعزيز وشحيح ونجي، وجمع المؤنث في عُقاب، وجمع غير الرباعي سواء أكان ثلاثياً كقدح ونجد وخال وقن وواد قال تعالى (فسالت أودية) أم كان خماسيا كرمضان، وجمع ما ليس ثالثه مداً كجائزة «الخشبة الممتدة في أعلى السقف» وناحية، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

---

(١) كتاب ليس ص ٧٠

(٢) أنجية جمع نجي أي صاروا فرقا، والأرشية الحبال، واضطرابها عند الاستقاء عليها من الآبار، والأروية الحبال، والشد بها خوف السقوط عند غلبة النعاس، والبيتان من شواهد المغني (الباب الخامس الجهة السادسة النوع الثامن) على أنه إذا ورد خبر إن جملة إنشائية أول، والبيتان في ديوان الحماسة (باب الحماسة)

في اسم مذكر رباعي بمد ثالث أفعلة عنهم اطرد
والزمه في فَعال أو فِعال مصاحبَي تضعيف أو إعلال

ويستفاد مما سبق في جمعي القلة الأول والثالث أن الفاصل بين مفرديهما بعد الاشتراك في كونه اسما رباعيا ثالثه مدة إنما هو التذكير والتأنيث، فالمؤنث قياسه أفْعُل والمذكر أفعلة للفرق بينهما، فأن كان المفرد ذا وجهين جاز فيه الجمعان قياسا على الاعتبارين، ولذا في الصبان (واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبلة وأطرقة وألسنة وأسلحة وإن اعتبر التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح، والبعير يقع على الذكر والأنثى سمع صرعتني بعيري فيقال على الأول أبعرة وعلى الثاني أبعر، فارضي)

الرابع (فِعْلة) ولا يقاس هذا الجمع في شيء من أوزان المفرد وإنما حفظ في ستة أوزان: فَعْل نحو شيخ وجار وثور وقاع وفَعَل نحو فتى وولد وأخ وفِعَل نحو ثِنى — الثاني في السيادة، وفَعال نحو غزال وفُعال نحو غلام وفَعيل نحو صبي وخصي فتقول في جمعها: شيخة إلخ قال تعالى (إذ أوى الفتية، فأن كان له إخوة، كسراب بقيعة) ولعدم القياس فيه قال ابن السراج إنه اسم جمع ولهذا رد الناظم عليه فقال:

فُعْل لنحو أحمر وحمرا وفِعْلة جمعا بنقل يدرى

إلا أنه كان الأوفق في النظم تقديم عجز البيت على صدره لتصل جموع القلة فأن فُعْلا أول جموع الكثرة وليس ثمة ضرورة إلى ذكره قبل فِعْلة.

أبنية جموع الكثرة

سلف أنها ثلاثة وعشرون: ستة عشر لغير منتهى الجموع والباقي لها.

الأول ـ (فُعْل) وقد ذكر في الشطر الأول من البيت الماضي، وينقاس في نوعين : أفعل ومؤنثه فعلاء سواء أكانا متقابلين بأن كان أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث كأحمر وحمراء أو انفردا لمانع خلق كآدر ورتقاء ، فأن كانا منفردين لمانع الاستعمال خاصة نحو آلى وعجزاء في أشهر اللغات ففي قياسية هذا الجمع خلاف والمشهور اعتبار القياسية ، فعلى ما تقدم يقال في جمع أصم وأبكم وأعمى وأسود وبيضاء وحمراء وحوراء وعيناء : صم إلى آخره قال تعالى « صم بكم عمى ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ، وحور عين » وقد مضت في الصفة المشبهة أمثلة كثيرة للنوعين وما يتعلق بهما قياسا وتقابلا وانفراداً ، وإذا كانت عين هذا الجمع ياء وجب كسر فائه لسلامتها خوف انقلابها واواً للضمة وهي ثقيلة مع ثقل الجمع وذلك نحو عين السابقة ، ويجوز ضم عين هذا الجمع في الشعر بثلاثة شروط : صحة عينه ولامه وعدم تضعيفه ، وقد سمع هذا الجمع في غير النوعين السابقين ـ من ذلك بدنة وأسد ونفوق « الضفدعة الصياحة » وحاج وبازل وعائذ قال تعالى « والبدن جعلناها » وقال الأعشى

الواهب المائة الهجان وعبدها   عوذا تزجى خلفها أطفالها (1)

الثاني ـ (فُعُل) وينقاس في المفرد المستوفي شروطاً أربعة وهي أن

---

(1) الهجان كرام الإبل البيض ، وإضافة العبد إليها لقيامه برعيها ، وعوذ ذا حديثات النتاج حال من الهجان ، وتزجى تسوق ، والبيت من شواهد سيبويه على عطف العبد على المائة مع عدم إضافته الى ما فيه أل راجع جـ ١ ص ٩٤ ومن شواهد الرضى على أن ضمير المعرف باللام في التابع يجعله كالمعرف باللام راجع الخزانة شاهد ٢٩٤ ومن قصيدة تقدم منها بيت يلي هذا البيت في ص ١٧٤

يكون اسما رباعيا بمدة قبل لامه صحيح اللام سواء أكان بعد هذا مذكراً أم لا ومفتوح الفاء أم لا وصحيح العين أم لا ، إلا أنه إذا كانت المدة ألفا اشترط فيه مع الشروط المذكورة ألا يكون مضاعفا فيقال فى جمع قَذال وذراع وعمود وسبيل وسرير ومصير وصحيفة وخوان وسيال « شجر له شوك » وعيان « حديدة الفدان » : قُذُل إلى آخره قال تعالى « فاسلكى سبل ربك ، سرر مرفوعةٌ ، فى صحف مكرمة » . ومتى تخلف أحد الشروط المذكورة فلا يقاس هذا الجمع فلا تجمع الصفة وشذ جمع صَناع « المرأة المتقنة » ونذير وعَوان ، نعم استثنوا منها ما كانت على فعول بمعنى فاعل فجمعها قياسى نحو صبور وغفور وفخور قال طرفة .

ثم زادوا أنهم فى قومهم   غُفُرٌ ذنبهم غير فُخُرْ (١)

ولا غير الرباعى وشذ جمع سقف ورهن ونمر ، ولا الخالى من المد ولا معتل اللام ولا المضاعف مع كون المدة ألفاً وشذ جمع عِنان وحِجاج « العظم الثابت عليه الحاجب » ووطاط « الضعيف » وقد حكموا بالندرة فى جمع ما مدته ألف إذا كان مضموم الفاء نحو غراب وقراد وكراع « مستدق الساق من الغنم والبقر » . ويجوز تخفيفاً إسكان عين هذا الجمع إن كانت صحيحة أو ياء إلا أن الياء متى سكنت وجب قلب ضمة الفاء كسرة لما فات قريباً ، فأن كانت العين واوا وجب تسكينها لثقل الضمة على الواو فى الجمع الثقيل ولا يستباح بقاؤها إلا فى النظم ويمتنع التسكين فى المضعف .

---

(١) يصفهم بالعفو وترك الفخر بذلك بعد وصفهم بالجرأة والإقدام قبل . والبيت من شواهدهم فى أبنية المبالغة على بناء عليها بعد جمعها راجع سيبويه ج ١ ص ٥٨ والمفصل والرضى راجع خزانة الأدب شاهد ٦٠٧

وبالتأمل فى جمع الاسم الرباعى ذى المد قبل الآخر يعلم أنه ينقاس على وزنين فى جمع القلة أفعلة للمذكر منه وأفعُل للمؤنث ، أما فى الكثرة فقد اطرد على وزن واحد وهو فُعُل المذكور . وإليه يشير الناظم بقوله

وفُعُـل لاسم رباعى بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد
مالم يضاعف فى الأعم ذو الألف . . . . . .

الثالث (فُعَل) ويطرد فى نوعين : الأول ـ فُعْلة اسما كقربة ومدة وزبية وزلفة «القطعة» وسورة وقوة وصورة قال تعالى (زلفا من الليل، بعشر سور، أحسن صوركم) فأن كان صفة فلا يجمع وشذ فى بهمة « الرجل الشجاع» ـ الثانى ـ فعلى أنثى الأفعل نحو الكبرى والعليا قال تعالى (إنها لإحدى الكبر) بخلاف نحو حبلى وشذ جمع رؤيا ، وقد سمع الجمع من غير النوعين المذكورين كجمع نوبة وقرية وبَدرة وعدو ونُفساء وتُهَمة وتخمة

الرابع (فِعَل) ويطرد فى المفرد الذى على وزن فِعْلة اسما نحو كسرة وفرية ولحية وحلية وحجة وبيعة وشيعة قال تعالى (ثمانى حجج، صوامع وبيع، دينهم شيعا) فلا يجمع الصفة وشذ جمع صِمّة « الرجل الشجاع » كما شذ جمع ماليس على فِعلة نحو ذكرى وقصعة وضيعة ومعدة وقامة وحاجة وتارة وعدو و حدأة ولِثة ـ ولا يغيب عن ذهنك ماتقدم فى المقصور القياسى أن اختلاف هذين الجمعين فيما ينقاسان فيه تابع لاختلاف حركة الفاء لمفرديهما كسراً وضما كما ترى، وأن المفرد لو ورد مكسور الفاء ومضمومها صلح الجمعان له كما فى الأمثلة المذكورة ثمة ، وأن كلا من الجمعين قد شارك الآخر فيما يخصه من بعض الأمثلة ـ هذا . وإلى الجمعين المذكورين يشير الناظم بقوله

. . . . . . وفُعَل جمعاً لفُعْلة عرف

ونحو كبرى ولفِعْلة فِعَل   وقد يجيء جمعه على فَعَل

الخامس (فُعَلة) وينقاس فى الوزن الذى على وزن فاعل معتل اللام للمذكر العاقل نحو : ناح ورام وداع وعاف وعاد وبان وآس فتقول فى جمعها : نحاة إلى آخره قال القاسم بن حنبل المرى .

بناة مكارم وأساة كلم   دماؤهم من الكَلَب الشفاء[1]

فلا يجمع غير الوصف ، وشذ جمع باز ، ولا ما ليس على فاعل وشذ جمع كمى ، ولا صحيح اللام وشذ جمع هادر « الذى لا يعتد به » ولا ما للمؤنث نحو عادية ، ولا ما ليس للعاقل نحو أسد ضار .

السادس (فَعَلة) وينقاس فى الوصف المستوفى الشروط الخمسة الماضية مع إبدال الصحة باعتلال اللام فقط نحو كامل وساحر وكافر وفاجر وخازن فتقول فى جمعها : كملة إلى آخره قال تعالى (وجاء السحرة أولئك هم الكفرة الفجرة . وقال لهم خزنتها) ، ومن هذا جَوَلة وخَوَلة جمعى جائل « ذاهب فى الأرض » وخائل « متكبر » إلا أن هذين الجمعين لم يعلا شذوذا، غير أنه يقل هذا الجمع فى المضاعف قال ابن خالويه (ليس فى كلام العرب من المضاعف فاعل و فَعَلة إلا شاب و شببة و بار و بررة و عاق و عققة)[2] وشذ جمع ما ليس على فاعل كسيد وخبيث، وإلى هذين الجمعين أشار الناظم بقوله

فى نحو رام ذو اطراد فُعَلَه   وشاع نحو كامل وكمله

السابع : (فَعْلى) وينقاس فى فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك كقتيل

---

(١) الكلم الجرح ، والكلب شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب ، ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك ، والبيت فى الحماسة (باب الأضياف والمديح)

(٢) راجع كتاب ليس ص ٧٠

أو توجع كجريح أو تشتت كأسير وحمل على فعيل السابقة فى القياس ما أشبهه فى المعنى من أوزان ستة وهى : فعِل كزمن وأفعل كأحمق وفيعل كميت وفاعل كهالك وفعيل بمعنى فاعل كمريض قال تعالى (وإن كنتم مرضى) وفعلان كسكران وروبان قال بشر بن أبى خازم الأسدى .

فأما تميمٌ تميم بن مُرّ فألفاهم القوم روبى نياما[1]

وماسوى ذلك يرجع إلى السماع كجمع كيّس وإلى هذا أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن

ـ الثامن ـ فِعَلة ويكثر فى فُعْل اسما صحيح اللام نحو قرط وجحر وخرج وكوز ودب ، بخلاف الصفة كحلو ومعتل اللام كعضو ، ويقل فى غيره من فَعْل نحو غمر وجب، وقمع وفِعْل نحو قرد وحسل فيحفظ فيهما كما يحفظ فى غيرهما كجمعهم ذكرا وهادرا، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

لفُعْل اسما صح لاما فِعَله والوضع فى فَعْل وفِعْل قلّله

ـ التاسع ـ فُعّل وينقاس فى الوصف الذى على فاعل أو فاعلة صحيحى اللام نحو صائم وصائمة . فخرج غير الوصف كحاجب العين وجائزة البيت ، وغير صحيح اللام كقاض ، وندر جمع خريدة وأعزل ،

ـ العاشر ـ فُعّال وينقاس فى الوصف الذى على فاعل فقط صحيح اللام ، وندر جمع فاعلة كصادّة فى قول القطامى :

---

(١) ألفاهم وجدهم ، وروبى خثراء النفس مستثقلون نوما أو شربوا الرائب فسكروا ، والبيت من شواهد أدب الكاتب على أن مادة روبة منها روبى (باب المعرفة المسمون بالصفات وغيرها) ، ومن قصيدة قالها بعد يوم النسار والجفار تفخر بقومه على بنى تميم وعامر ، مذكورة فى مختارات شعراء العرب .

أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صداد[1]

كما ندر الجمعان المذكوران فى معتل اللام نحو سار وغاز قال تعالى (أو كانوا غُزّى) وإلى هذين الجمعين أشار الناظم بقوله

وفُعّل لفاعِل وفاعله وصفين نحو عادل وعاذله
ومثله الفُعّال فيما ذُكِرا وذان فى المعل لاما ندرا

ـ الحادى عشر ـ فِعال وينقاس فى ثلاثة عشر وزنا : الأول والثانى فَعْل و فَعْلة اسمين نحو كعب وثوب ودلو وقصعة أو وصفين نحو : صعب وخدلة « ممتلئة الساقين والذراعين » بشرط ألا تكون الفاء أو العين ياء وإلا فجمعهما على فِعال قليل نحو يعر « الجدى يربط فى الزبية » وضيف وضيعة وقد سمع جمع عية « مايضع الرجل فيها متاعه » ـ الثالث والرابع ـ فَعَل وفَعَلة اسمين غير معتلى اللام ولا مضعفيها كجمل ورقبة بخلاف بطل وفتى وطلل، وشذ طلال وحسان ـ الخامس والسادس ـ فِعْل وفُعْل اسمين نحو ذئب وريح ودهن ورمح بخلاف جِلف وحُلو ـ السابع والثامن ـ فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحى اللام نحو ظريف وسمينة وخفيفة قال تعالى (بقرات سمان) بخلاف نحو جريح وبخلاف نحو غنى ومؤنثه ـ والخمسة الباقية فَعْلان ومؤنثاه فَعْلى وفَعْلانة كغضبان وغضبى ، وسيفان وسيفانة ، وفُعْلان ومؤنثه كخمصان وخمصانة ـ وقد التزموا هذا الجمع دون غيره من جموع التكسير لفعيل ومؤنثها السابقين إذا كانا واوى العين صحيحى اللام ولم يرد ذلك إلا فى ثلاث كلمات وهى : طويل وقويم « حسن القامة » وصويب

---

(١) من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى وقد ذكرت مع شرحها وسببها بالتفصيل فى رغبة الآمل على الكامل جـ ١ ص ١٩٦ وما بعدها .

«صائب». وأما العويص فقد صار اسما وقد أشار الناظم إلى هذا كله بقوله:

فَعْل وفَعْلة فِعَال لهما ... وقلّ فيما عينه اليا منهما
وفَعَل أيضاً له فِعال ... مالم يكن في لامه اعتلال
أو يك مضعفا ومثل فَعَل ... ذو التا وفِعْل مع فُعْل فاقبل
وفي فعيل وصف فاعل ورد ... كذاك في أنثاه أيضا اطرد
وشاع في وصف على فَعْلانا ... أو أنثييه أو على فعلانا
ومثله فُعلانة والزمه في ... نحو طويل وطويلة تفي

إلا أنه لا يؤخذ منه الاطراد في الخمسة الأخيرة لأن الشيوع لا يستلزمه مع أنه وافق على الاطراد في التسهيل، ومما يحفظ فيه هذا الجمع الوصف الذي على فاعل ومؤنثه نحو راع وقائم وآم قال تعالى (حتى يصدر الرعاء. فإذا هم قيام، واجعلنا للمتقين إماما) وعلى أفعل ومؤنثها نحو أعجف وعجفاء، قال تعالى (سبع عجاف) وعلى فَعال كجواد قال تعالى (الصافنات الجياد)، وعلى فيعل كخير، وعلى فِعْلة نحو حلة «مجاور مقيم» قال عبد المطلب:

لا هُمّ إن المرء يمـ ... ـنع رحله فامنع حلالك[1]

وكذلك يحفظ في الاسم الذي على فعول كخروف. وعلى فَعُل نحو: سبع وعلى فَعِيل نحو نمر، وغير هذا مما يطول بنا سرده.

ولتعلم أن المعروف في الجموع إنما هو (فِعَال) المذكور أما (فُعَال) فالمعروف فيه أنه من أبنية المصادر والمفردات، نعم قد ورد جمعاً نادرا في كلمات محصورة قالوا: رُبَاب جمع رُبّى «الشاة حديثة النتاج» وفرار

---

(١) أول كلمة قالها وهو آخذ بحلقة باب الكعبة يستنصر الله على أبرهة وجنده في حادث الفيل المعروف راجع سيرة ابن هشام.

جمع فَرِير « ولد الظبية » وتؤام جمع توءم ، وعُرام جمع عَرْم كعراق جمع عرق « وهما العظم أُكِل لحمه » ورخال جمع رخل ، وظؤار جمع ظئر وبساط جمع بُسْط « الناقة المتروكة مع ولدها » وقد نظمها صدر الأفاضل بقوله :

ما سمعنا كلما غير ثمان هن جمع وهي في الوزن فُعَال

فُرَّاب وفرار وتؤام وعرام وعـراق ورخال

وظؤار جمع ظئر وبساط جمع بُسْط هكذا فيما يقال [1]

ـ الثاني عشر ـ فُعول ويقاس في أربعة أوزان : الأول فَعِل اسما نحو كبد ونخذ ونمر وهذا الجمع كاللازم لهذا الوزن في الكثرة ، أما في القلة فقياسه أفعال وجاء نادرا جمعه في الكثرة على فُعُل نحو نمر ، فعلم مما مضى أن لنمر جمعين قياسيين وهما : أنمر ونمور ، وسماعيين هما : نمار ونمر ـ والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين : مفتوح الفاء وليست عينه واوا نحو كعب وشذ جمع فوج وقوس ، ومكسورها نحو : ضرس ولص ، ومضمومها بشروط ثلاثة : ألا تكون عينه واوا ولا لامه ياء ولا مضعفا نحو جند وبرد ، فخرج نحو حوت ومُدْي « مكيال » وخف ، ويحفظ في فَعَل نحو شجن وندب « الخطر » وذكر وطلل ، وسمع في جمع شاهد وبدرة وإلى هذا أشار الناظم بقوله

وبفُعول فَعِل نحو كبد يخص غالبا كذاك يطرد

في فَعْل اسما مطلق الفا وفَعَل له . . . .

---

(١) هذا الحصر اقتصار على المشهور منها راجع شرح القاموس للقرافي (رخل) والشهاب على درة الغواص في الوهم ٨٤ ، والمزهر النوع الأربعين ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها ، وحاشية يس على التصريح الجمع الحادي عشر من أبنية الكثرة فعال ، والألوسي في تفسير قوله تعالى (حتى يصدر الرعاء) ـ والصحيح أن فعالا من أسماء الجموع لا الجموع كما ستعرف عند الفرق بين الجمع واسمه في الخاتمة

غير أنه يؤخذ منه أنه مطرد فى فَعَل أيضا والصحيح ماتقدم .

ـ الثالث عشر ـ فِعْلان وينقاس فى أربعة أوزان من الأسماء (الأول) فُعَل كصرد وسبق الكلام فى جموع القلة عليه (الثانى) فُعَال كغراب (الثالث) فُعْل واوى العين كحوت ونون وعود (الرابع) فَعَل ولوى العين أيضا كقاع وساج ونار وخال وجار ـ ويقل فى غير هذه الأوزان فقد سمع من الأسماء فى نحو غزال وخروف وظليم وحائط ونسوة وولد ، وفى صنو ونظائره وقد جمعها ابن مالك فى قوله :

للحِسْل والخِرص فى التكسير فِعْلان وهكذا قل خشفان وخيطان
رئد وشقد وشيح هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان [1]

ولا يخفى أن الجمع لهذه الكلمات يوافق مثناها صورة لكنهما يختلفان فى الإعراب والتنوين كما لا يخفى ـ ومن الصفات فى نحو شجاع وشيخ وأخ ، وإلى الانواع القياسية خلا الأول الذى سبق الكلام عليه فى القلة أشار الناظم بقوله :

. . . . وللفُعال فِعْلان حصـــل
وشاع فى حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل فى غيرهما

غير أن التعبير بالشيوع لا يوافق الواقع على الصحيح كما تقدم .

ـ الرابع عشر ـ فُعْلان وينقاس فى ثلاثة أوزان من الاسم وهى : فَعْل كظهر وبطن وفَعَل صحيح العين كذكر وجمل وفعيل كرغيف وكثيب ومصير ، بخلاف الصفة فى الثلاثة كضخم وبطل وجميل ، وبخلاف معتل العين من فَعَل كقود ، ويحفظ هذا الجمع فى فاعل وصفا نحو راكب وفارس

---

(١) الحسل ولد الضب ، والخرص سنان الرمح ، والخشف الغزال ، والخيط قطيع النعام والرئد المثل ، والشقد ولد الحرباء ، والشيح نبت ، والصنو المثل ، والقنو الكباسة

وأفعل فعلاء كأسود وأبيض وأعمى - وإلى هذا الجمع أشار الناظم بقوله :

وفَعْلا اسما وفِعيلا وفَعَل غير معل العين فُعْلان شمل

- الخامس عشر - فُعَلاء وينقاس في المفرد المستوفي شروطا ثمانية وهي : أن يكون على فعيل وصفا لمذكر عاقل غير مضاعف ولا معتل اللام دالا على سجية مدح أو ذم وبمعنى اسم الفاعل سواء أكان اسم الفاعل على زنة فاعل نحو كريم وبخيل قال الله تعالى (حنفاء لله ، رحماء بينهم) ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين وطويل فأنها جمعت على فِعال ، أو كان على وزن مُفْعِل كسميع ، أو على مفاعل كخليط قال تعالى (وإن كثيرا من الخلطاء) وقد فات أمثلة لهذه الأنواع الثلاثة في اسم الفاعل وأبنية المبالغة .

لخرج ماليس على فعيل بأن كان على زنة فاعل فلا يقاس وقد ورد قليلا قال ابن خالويه (ليس في كلام العرب فاعل وجمعه فعلاء إلا شاعر وشعراء وإنما جاز أن يجمع شاعر على شعراء وفعلاء جمع فعيل لا فاعل لأن من العرب من يقول شعُر الرجل إذا قال شعراً كما يقال شعَر ، ومن قال شعُر فالقياس أن يجيء الوصف على فعيل فتجنبوا ذلك لئلا يلتبس بشعير ثم أتوا بالجمع على ذلك الأصل ، وهذا دقيق جداً فاعرفه لأني ما أعلم أنه استخرجه أحد ، وعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء ، وأما علماء فليس جمعاً لعالم ولكنهم قالوا رجل عالم وعليم وعلامة فعلماء جمع عليم) (١)

أو كان على فُعال كشجاع وبعضهم رأى القياس فيه أو فَعال كجبان أو فَعْل كسمح ، أو فعول كودود ورسول - وماليس وصفاً كنصيب ، وما المؤنث كشريفة قال الرضي (وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء نحو : نسوة فقراء وسفهاء) (٢)

---

(١) راجع كتاب ليس ص ٧٠ (٢) شرحه على الشافية جمع التكسير للصفة

وما ليس لعاقل نحو مكان فسيح ، وما كان مضاعفاً كشديد ، أو معتل اللام كغنى ، وشذ تقواء وسخواء وسرواء . وما لا يدل على سجية ، وما ليس بمعنى اسم الفاعل كجريح وشذ قتلاء وأسراء وسجناء وجلباء ودفناء .

ـ السادس عشر ـ أفعلاء ويتوب قياماً عن فُعَلاء في المضاعف والمعتل اللام من فعيل المتقدمة كشديد وغنى قال تعالى (أشداء على الكفار ، أغنياء من التعفف) ، فلو كان المفرد مما ورد في لامه الوجهان: تحقيق الهمزة وتخفيفها نحو النبيّ فأن الجمعين يقاسان فيه على حسب الاستعمالين قال تعالى (إذ جعل فيكم أنبياء) وقال العباس بن مرداس السلمى

يا خاتم النُّبَآء إنك مرسل   بالحق كل هدى السبيل هداكا[1]

وشذ جمع نصيب لأنه اسم ، وصديق وهين لعدم التضعيف والإعلال ، وظنين لأنه بمعنى اسم المفعول ، وإلى هذين الجمعين أشار الناظم بقوله

ولكريم وبخيل فُعَلا   كذا لما ضاهاهما قد جعلا

وناب عنه أفعلاء في المعل   لاما ومضعف وغير ذاك قل

ومن هنا يبدأ الكلام على صيغ منتهى الجموع مضافة إلى ماسبق ، وينبغى قبل الكلام عليها أن نلفت نظرك إلى أن المميز لها إجمالا عن الجموع السالفة وجود ألف الجمع فيها مسبوقة بحرفين ومشفوعة بحرفين أو ثلاثة ، سواء أكانت مفتوحة الأول مطلقا أم مضمومته ولا تكون إلا معتلة اللام نحو أسارى وقدامى ، وسواء أكانت مجردة من التاء أم مختومة بها نحو ملائكة نعم إن النحوى إذا ذكر صيغ منتهى الجموع فيما لا ينصرف فأنه يقصد بها

---

(١) البيت من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ١٢٦ والمبرد في الكامل جـ ٦ ص ١٢٥ وهو من قصيدة قالها للنبي ﷺ يوم حنين راجع سيرة ابن هشام

الممنوعة من الصرف للصيغة المخصوصة عنده فيخرج منها مضموم الأول وإن كان ممنوعاً من الصرف لألف التأنيث المقصورة ، والمختوم بالتاء لأنه مصروف، فاصطلاح النحوى أخص من الصرفى، على أننا سنقتصر على سبع من الصيغ ونترك (فُعالى) تبعاً لابن مالك وهاك بيانها :

ـ السابع عشر ـ فواعل وينقاس فى سبعة أنواع وهى: اسم على فوعل كجوهر ومثله المختوم بالتاء كصومعة أو على فاعِل كطابع أو فاعِلاء كقاصعاء أو فاعَل نحو كاهل ، ووصف على فاعل لمؤنث لاتدخله تاء الفرق كحائض ولمذكر غير عاقل كصاهل ، ولفظ على وزن فاعلة اسما نحو ناصية وصاعقة قال تعالى (ويرسل الصواعق ، يؤخذ بالنواصى) ومن ذلك حوائج جمع حاجة مخفف حائجة ولهم كلام آخر فى هذا الجمع [1]

أو صفة نحو : قاعدة وخالفة وصافة قال تعالى (والقواعد من النساء ، مع الخوالف ، عليها صواف) وشذ جمع فاعل صفة للمذكر العاقل كنواكس فى قول الفرزدق

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم　　　خضع الرقاب نواكس الأبصار [2]

---

(١) راجع ألفاظ ابن السكيت باب الحوائج والدرة الوهم ٥٤ والأشباه (الفن السابع) والكامل مع الرغبة جـ٣ ص ١٤٥ والمواهب الفتحية جـ١ ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٢) خضع روى بضم الضاد جمع خضوع مبالغة خاضع أى متواضع ، وبسكونها جمع أخضع أى فى عنقه تطامن خلقة . والبيت من شواهد سيبويه جـ٢ ص ٢٠٧ وشرح ابن يعيش جـ ٥ ص ٥٦ والرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٧٤ وقد روى نواكسى جمع سلامة لجمع التكسير ، وبه استشهد الرضى على الكافية ، راجع الخزانة شاهد ٣٠ والبيت من قصيدة يمدح بها آل المهلب ويخص من بينهم يزيد

قال المبرد (وفى هذا البيت شىء يستطرفه النحويون وهو أنهم لايجمعون ما كان من فاعل نعتاً على فواعل لئلا يلتبس بالمؤنث، لا يقولون ضارب وضوارب وقاتل وقواتل لأنهم يقولون فى جمع ضاربة ضوارب وقاتلة قواتل، ولم يأت ذلك إلا فى حرفين أحدهما فى جمع فارس فوارس لأن هذا مما لا يستعمل فى النساء فأمنوا الالتباس، ويقولون فى المثل هو هالك فى الهوالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبداً إلا فى ضرورة)[1]

لكن البغدادى تعقب هذا الحصر فى خزانة الأدب[2]

وإلى هذا الجمع وما ينقاس فيه وما ورد شاذاً أشار ابن مالك بقوله:

فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله وشذ فى الفارس مع ماثله

الثامن عشر (فعائل) وينقاس فى كل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره سواء أكان مفتوح الفاء أم لا ومدته ألفاً أم لا وختم بالتاء أم لا، فالمقرون بالتاء خمسة وهى: فعالة مثلثة الفاء نحو سحابة ورسالة وكُناسة، وفعولة كحلوبة، وفعيلة كشريفة قال تعالى (وحلائل أبنائكم) - غير أنهم قد استغنوا عن هذا الجمع فى بعض كلمات على فعيلة قال الرضى على الشافية (وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصغار وكبار وسمان فى صغيرة وكبيرة وسمينة ولم يقولوا نسوة كبائر وصغائر وسمائن) وقد تقدم قريباً فى فُعلاء أنهم استغنوا عنه أيضاً بفعال فى جمع صغير وصبيح وسمين - والخالى من التاء

(١) الكامل جـ ٤ ص ١٨٩ ونقل فى العقد الفريد فى الياقوتة فى العلم والأدب (باب نوادر من النحو)

(٢) فزاد تسع كلمات فالمسموع جمعه على فواعل إحدى عشرة كلمة راجع شاهد ٣٠

خمسة أيضاً : فعال مثلث الفاء مفتوحها نحو شَمال « الريح » ومكسورها شِمال « الطبيعة أو مقابل اليمين » ومضمومها عُقاب ، وفعول كعجوز ، وفعيل كسعيد « علم امرأة » فتلك عشرة كاملة ، فلا يجمع الثلاثي وشذ جمع حُرة وضَرة وعَلّة « رطبة حمراء شديدة الحلاوة » ولا المذكر وشذ جمع دليل ونظير ووصيد « فناء البيت » وجزور ، وإلى هذا الجمع أشار الناظم بقوله :

وبفعائل اجمعن فَعَاله　　　وشبهه ذا تاء او مُزَاله

التاسع عشر (فَعالى) وينقاس في خمسة أوزان فَعْلاة كموماة « الفلاة » وفِعلاة كسعلاة ، وفِعْلية كهرية « مايتعلق بأصول الشعر مثل النخالة » وفَعْلُوة كعرقوة . وما حذف أول زائديه من نحو حَبَنْطى وقلنسوة

العشرون (فَعَالَى) وينقاس في ثلاثة أوصاف فَعْلان وفَعْلى وفُعلى نحو سكران وسكرى وحبلى ، ويشترك هذا الجمع مع سابقه في نوعين وهما فعلاء اسما أو صفة لا مذكر لها نحو صحراء وعذراء وفَعلى اسما كدعوى ، وسيما في ذي الألف المنقلبة نحو مِدْرى . وبهذا تبين أن الأول ينقاس في سبعة والثاني في خمسة فالنسبة بينهما العموم والخصوص الوجهي ، على أن الجمع الثاني يراه العلماء متفرعا عن الأول قال الرضي (والدليل على أن ألف فَعَالَى في الأصل ياء أنا لو سمينا بحَبَالى وصغرناه لم نفعل به مافعلنا بحُبارى وذلك أنا جوزنا هناك حُبَيّرى وحُبَيّرا كما بين في التصغير بل يجب ههنا أن تقول حُبَيّل بحذف الألف المتوسطة كما تقول في تصغير جوار ومساجد علمين جوير ومسيجد)[1] . ومما يجب ملاحظته أن القياسية لبعض الأنواع المذكورة كثر فيها الخلاف بينهم ، وإلى بعض مايتعلق بالجمعين أشار الناظم بقوله

(١) شرحه على الشافية جمع التكسير لما آخره ألف التأنيث وهذا ملخص ابن يعيش

وبالفَعالِى والفَعالَى جمعا   صحراء والعذراء والقيسَ اتبعا

الحادى والعشرون (فَعالِىّ) وينقاس فى كل اسم ثلاثى ساكن الوسط آخره ياء مشددة مزيدة لغير النسب المجدد بأن لاتكون للنسب أصلا ككرسى وكركى وقُمرى وبَردى ونوتى أوللنسب المنسى كبُختى ومَهْرى (وذلك أن المهرى فى الأصل المنسوب إلى مَهْرة بن حيدان ثم كثر الاستعمال حتى صار اسما للنجيب من الإبل). فخرج متحرك الوسط نحو عربى، ومانسبه متجدد نحو تركى ومصرى - وعلامة ياء النسب المتجدد دلالة اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب إليه، وأما التى لغيره فيختل اللفظ بسقوطها ويصير مما لا معنى له، وقد ورد هذا الجمع لنحو صحراء على مقتضى الأصل فى الشعر قال الوليد بن يزيد بن عبد الملك

لقد أغدو على أشقــــرَ يغتال الصحاريّا [1]

قال الرضى فى مبحث جمع التكسير (والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الأقصى ولا سيما إذا لم تكن فى الواحد حتى تحتمل فى الجمع للمطابقة كما فى كرسى وكراسى ... فيبقى إذن صحار كجوار سواء فى جميع أحوالها، والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى درجة ثالثة وهى قلب الياء ألفاً لصيرورته كدعاو بسقوط المد الذى كان قبل ألف التأنيث فتقول صحارى وعذارى وصلاقى ... وقد ألحق بباب صحارى وإن لم يكن فى المفرد ألف التأنيث لفظان وهما: بخاتى ومهارى يجوز فيهما الأوجه الثلاثة والتشديد أولى ولا يقاس عليهما)

---

(١) يغتال يقطعها بسرعة والبيت من شواهد شرح المفصل جـ٥ ص ٨٠ والرضى على الكافية راجع الخزانة ٣ ص٢٣٣ والشافية راجع الشواهد رقم ٦١ وذكر فى القاموس (الصحراء)

ومن هذا الكلام ظهرت الصلة بين الجموع الثلاثة على وجه تفريع بعضها عن الآخر ، وإلى هذا الجمع أشار الناظم بقوله :

واجعل فَعالِيّ لغير ذى نسب ۝ جدد كالكرسى تتبع العرب

الثانى والعشرون (فَعالِل) وينقاس فيما زادت أصوله على ثلاثة فيشمل الرباعى والخماسى مجردين ومزيداً فيهما فهذه أنواع أربعة لا تجمع إلا على فعالل، فهى مما ناب فيها جمع الكثرة عن القلة وضعا ، الأول الرباعى المجرد كجعفر ، الثانى الخماسى المجرد كسفرجل ويجب فى جمعه حذف خامسه لتأتى صيغة الجمع نعم إذا كان رابع الحروف مشبها للزائد إما بكونه بلفظه كنون خَدَرْنق « العنكبوت » أو بكونه من مخرجه كدال فرزدق لأنها من مخرج التاء فأن سيبويه يجيز حذفه دون الخامس لكن على ضعف ما لم يكن الحرف الخامس مشبها للزائد أيضاً بأحد الوجهين المذكورين نحو قُذَعمل وإلا تعين حذفه ، الثالث الرباعى المزيد فيه سواءاً كانت زيادته بحرف كدحرج أم بحرفين كتدحرج أم بثلاثة كاحرنجام ويجب فى جمعه حذف الزيادة مطلقا إلا إذا كانت لينا قبل الآخر فأنها تثبت ثم إن كانت ياء سلمت نحو قنديل وغُرْنيق وإلا قلبت ياء نحو عصفور وفردوس وسرداح ويصير الجمع على فعاليل، فأن لم تكن لينا فأنها تحذف نحو كَنَهْوَر وهَبَيّخ ، الرابع الخماسى المزيد نحو قبعثرى وخندريس يجب حذف زائده فوق حذف خامسه على ما عرفت فى مجرده . ومما يجب معرفته أن جمع الخماسى بنوعيه مستكره والشأن فيه جمع السلامة .

الثالث والعشرون (شبه فعالل) فى العدد والهيئة وإن خالفه فى الوزن التصريفى كفاعل وأفاعل وفياعل وهكذا ، وينقاس فى مزيد الثلاثى غير ما مضى

ذكره فى جموع الكثرة قبل صيغ منتهى الجموع : من باب أحمر وحمراء وكبرى وقائم ورام وذراع وقضيب وجفنة إلى آخره ، فنى ماعدا هذا يجمع قياساً على شبه فعالل لافرق بين مازيادته واحدة كمسجد وصيرف وجوهر وعلق أم اثنتين كمنطلق وإملاء أم ثلاثة كمستخرج أم أربعة كاستخراج ، وسواء أكانت للإلحاق كصيرف أم لا - وبهذا استبان أن صيغ منتهى الجموع الخمسة السابقة على (فعالل) مندمجة حقيقة فى شبه فعالل وإنما أفردت بالذكر لاختصاص أوزانها بأنواع مفرداتها الخاصة مع أنها من مزيد الثلاثى ، فكان الغرض بذكر شبه فعالل تدارك مابقى من مزيد الثلاثى وإدخاله تحت جمع عام هو شبه فعالل ، فماتراه من الأحكام الآتية قدر مشترك بين كل مايصدق عليه اسم هذا الجمع - وعلى هذا فاعلم أن الزيادة الواحدة تبقى كمسجد ومساجد ومافوقها إن لم يختل بوجودها بناء الجمع على شبه فعالل وفعاليل بقيت وإلا حذفت، فتبقى الزيادتان فى نحو حيزوم « الصدر » قال على كرم الله وجهه .

(أشدد) حيازيمك للموت فأن الموت لاقيكا[1]

وتحذف واحدة من نحو منطلق وألندد «شديد الخصومة» وحيزبون « عجوز » وحبنطى واثنتان من نحو مستدع واستخراج (علما) إذ لا عبرة بهمزة الوصل، وإيثار بعض الزائد بالبقاء وحذف البعض الآخر راجع إلى الموازنة بينها فأما أن يكون للبعض مزية على البعض الآخر أولا فهذان قسمان:

القسم الأول : ما للبعض فيه مزية على البعض وتلك المزية إما من جهة المعنى واللفظ أو من جهة اللفظ فقط ، (فالمزية) من الجهتين لمثل الميم على النون

---

(١) قال البيت وبعده آخر لما أتى له بابن ملجم وقد عرف عنه نية الغدر به، قال المبرد (والشعر إنما يصح بأن تحذف أشدد) راجع الكامل مع الرغبة جـ ٧ ص ١٢٨

فى نحو منطلق وعلى السين والتاء فى مستدع فتبق الميم ويحذف ما عداها للمزيتين : المعنوية وهى دلالتها على معنى المشتق واللفظية وهى الصدارة ، ولمثل همزة القطع والياء على النون فى ألندد ويلندد « شديد الخصومة » فالمعنوية دلالتهما على معنى فى مثل هـــذا الموقع واللفظية الصدارة ، (والمزية) من الجهة اللفظية على وجهين : إما بأن بقاءه وحذف الآخر تأتى معه صيغة الجمع دون حذفه الذى لا يتأتى معه صيغة الجمع إلا مع إضاعة الثانى وذلك كالواو فى حيزبون وعيطموس ، فبعد حذف الياء تقلب الواو ياء كواو عصفور ويقال حزابين بخلاف حذف الواو فأنه محوج إلى أن تحذف الياء وتقول حزابن إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل . وإما بأن بقاءه دون الآخر يؤدى إلى النظير كالتاء فى استخراج دون السين فأن تخاريج كتماثيل دون سخاريج التى لا مثيل لها

القسم الثانى : وهو ما تكافأت فيه الزيادتان كالنون والألف فى سرندى وماذكر معه سابقاً فى ألف الإلحاق المقصورة الخامسة من أمثلة كثيرة لأنهما زيدتا لإلحاق الثلاثى بالخماسى فلا فضل لأحدهما على الآخر . فالحاذف مخير بين أن يحذف النون فتقلب الألف ياء ويقول سراد وعلاد أو الألف فيقول سراند وعلاند ، وإلى الجمعين السابقين أشار بن مالك بقوله

وبفعاليلَ وشبهه انطقا	فى جمع مافوق الثلاثة ارتقى
من غير ما مضى ومن خماسى	جرد الآخر انف بالقياس
والرابعُ الشبيه بالمزيد قد	يحذف دون مابه مأتم العدد
وزائدَ العادى الرباعى احذفهما	لم يك لينا إثره اللذْ ختما
والسين والتا من كمستدع أزل	إذْ بينا الجمع بقاهما مخل

والميم أولى من سواه بالبقا   والهمز واليا مثله إن سبقا
والياء لا الواو احذف ان جمعت ما   كحيزبون فهو حكم حتما
وخيروا فى زائدى سرندى   وكلّ ما ضاهاه كالعلندى

ولعل من المستحسن أن نذكر تعليقة لابن قاسم يتضح منها إجمالا مآخذ ما فصلناه فى الجمعين من الألفية قال (إعلم أن قول المصنف وبفعالل إلخ يشمل الرباعى فأكثر مزيداً أو غيره ولكن الرباعى لايحتاج فى جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ، ولما احتاج الخماسى المجرد إلى الحذف بينه بقوله ومن خماسى إلى آخر البيتين، ثم ذكر حكم رباعى الأصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادى إلخ ، ثم ذكر حكم الحذف فى الثلاثى المزيد بقوله والسين والتاء إلخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفى غيره بقوله إذ بينا الجمع إلخ ، فأفاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع من الثلاثى المزيد وغيره ، ثم بين ماهو الأولى بالحذف بقوله والميم أولى إلخ)

خاتمة فى مسائل تتعلق بالجمع

الأولى ـ يجوز فى صيغ منتهى الجموع التعويض بياء قبل آخرها عن المحذوف من حروف المفرد فيها لاجل صيغتها على ما تبين سابقا ، سواء أكان المحذوف أصلا بأن كان المفرد خماسى الأصول كسفرجل فتقول سفاريج، أم زائدا بأن كان ثلاثيا مزيدا كمنطلق ومستدع فتقول مطاليق ومداعىّ ، أم أصلا ومزيدا بأن كان خماسى الأصول مزيدا فيه كقبعثرى فتقول قباعيث ، ومحل جواز التعويض بالياء ما لم يكن محلها مشغولا بياء أخرى تقتضيها صيغة الجمع إما لانها كانت موجودة بذاتها فى المفرد كأهْجِيرَى ولغّيزى فتقول أهاجير ولغاغيز ، وإما لأنها قلبت عن ألف المفرد نحو

احرنجام فتقول حراجيم أو واو، نحو خيتعور فتقول ختاعير

الثانية ـ أجاز الكوفيون فى صيغ منتهى الجموع زيادة الياء قبل الطرف فى مفاعل كما أجازوا حذفها من مفاعيل قياسا فى الأمرين نثراً استدلالا على الأول بقوله تعالى (ولو ألقى معاذيره) وعلى الثانى بقوله تعالى (وعنده مفاتح) ويمنع البصريون الأمرين إلا فى الضرورة فيقولون المعاذير جمع معذار، والمفاتح جمع مفتح، ووافق ابن مالك فى التسهيل الكوفيين إلا أنه استثنى من النوع الأول فواعل فى الأوصاف.

الثالثة ـ قد وقع الشذوذ فى الجموع كثيراً لمخالفتها الأقيسة وأكثره فى الثلاثى كما سلف على غرار ما تقدم فى المصادر ـ ولنذكر لك هنا بعض أمثلة أخرى من الشاذ نقرن معها ماينبغى أن يكون قياساً دونها لتعرف ذلك فى غيرها مما يماثلها، فمن ذلك أراهط فى جمع رهط كقول سعد بن مالك البكرى

يا بؤسَ للحرب التى وضعت أراهط فاستراحوا [1]

والقياس أرْهُط ورهوط، وأهال وليال فى جمع أهل وليلة إذ حق مفردهما أن يكون أهلاة وليلاة، وأباطيل فى جمع باطل لأن مفرده القياسى إبطيل، وأعاريض فى جمع عروض « آخر تفعيلة من الشطر الأول » لأن مفرده القياسى إعراضة أو إعريضة أو أعروضة، وأكارع فى جمع كُراع ومفرده القياسى أكرع، وأحاديث ومحاسن ومشابه ومذاكير فى جمع حديث وحُسن وشبه وذكر، ومفرداتها القياسية أحدوثة ومحسن ومشبه

---

(١) وضعت أراهط اسقطتهم فلم يكن لهم ذكر شرف فى هذه الحرب فالكلام على تقدير مضاف أى ذكر، فاستراحوا أى من مكابدتها كالنساء، والبيت من شواهد شرح المفصل ج ٥ ص ٧٧ وهو من قصيدة يعرض فيها بالحرث بن عباد البكرى لما تجنب حرب البسوس فى الحماسة (باب الحماسة)

ومذكور أو مذكار، وغير ذلك مما كثر جدا وكان من الأسباب الحاملة بعضهم لجعل الجمع من مباحث اللغة، وقد اختلف العلماء في تشخص المفرد لهذا الجموع فالجمهور على أنه المنطوق به والجمع على غير القياس، وذهب سيبويه إلى أنه المهمل وقد استغنى بجمعه القياسى عن جمع المنطوق به، وقال ابن جنى إنه المنطوق به لكن بعد تحويله إلى صورة تجعله مفرداً قياسياً للجمع الوارد، والحق فى هذا الخلاف بجانب الجمهور على أن هذا الخلاف لم يجل بطائل

وكل هذا فى الجموع التى وجد واحد من لفظها لا يطابقها قياسا، فأن هناك جموعا أخرى لم يوجد من مادتها مفرد ألبتة، وذلك نحو نسوة ونحو عبابيد وعباديد «الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه» فتلك الجموع لا خلاف بينهم فى أن واحدها مقدر وأنه يكون عند التقدير على حسب القياس، وقد ذكر أمثلة كثيرة السيوطى فى المزهر [١]

الرابعة ـ لا يجمع قياساً جمع تكسير اسما الفاعل والمفعول المبدوءان بالميم الزائدة لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى فبابهما التصحيح. وقد جاء قليلا التكسير فى اسم المفعول الثلاثى نحو ميمون وملعون ومكسور ومشئوم، قال الأخوص اليربوعى

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة　　ولا ناعب إلا ببين غرابها [٢]

وقالوا أيضاً فى (مُفْعِل) المذكر نحو مفطر مفاطير، وفى (مُفْعَل) نحو منكر مناكير فالتزموا زيادة الياء فيهما للتنبيه على أن تكسيرهما خلاف الأصل ـ

---

(١) راجع النوع الاربعين ضوابط واستثناءات إلخ (الجموع ولا يعرف لها واحد)

(٢) البيت فى ذم بنى دارم لقتال بينهم وبين بنى يربوع وهو من شواهد شرح المفصل جـ ٥ ص ٦٨ ومن شواهد النحاة على الجر بالتوهم فى ناعب كما فى سيبويه جـ ١ ص ١٥٤، ٤٤٨ وشرح المفصل جـ ٧ ص ٥٧ والرضى على الكافية وراجع الخزانة شاهد ٢٧٨ والمغنى الباب الرابع أقسام العطف (العطف على التوهم)

أما (مُفْعِل) المختص بالمؤنث فلغلبة تجرده عن التاء التزموا تكسيره نحو مرضع وطفل ومشدن « استغنى عنها ولدها » وجوزوا فى جمعه زيادة الياء لتكون عوضا عن الهاء المقدرة وقد استعمل الوجهين فى جمع مطفل أبو ذؤيب الهذلى

وإن حديثا منكِ لو تبذُلينه جنى النحل فى ألبان عُوذ مَطافل
مطافيلَ أبكار حديث نِتاجُها تُشاب بماء مثل ماء المفاصل[1]

الخامسة ـ فى الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى ، وذلك للاشتراك بينها فى الدلالة على ثلاثة فأكثر وإن كان ذلك فى الجمع واسمه بحسب الوضع وفى اسم الجنس الجمعى بحسب الاستعمال ـ وقبل التفرقة بينها ينبغى أن نعرف كل واحد منها ونذكر طرفا عنه

فالجمع هو مادل على ثلاثة فأكثر وضعاً والغالب فيه وجود مفرد له من مادته وربما لايكون على ماتقدم تفصيله . واسم الجمع ما دل كذلك إلا أن الغالب فيه العكس ـ فمن الغالب قوم ورهط ونفر وإبل وغنم وطائفة وجماعة وأسماء العدد ، ومن القليل ركب ورجْل « جماعة الراجلين » وصحب وشرب وطلب وشهد وسَفْر وضأن وجامل « القطيع من الإبل » وباقر « جماعة البقر » . واسم الجنس الجمعى ماوضع للماهية صالحاً للقليل والكثير ويفرق بينه وبين مفرده عند قصد التنصيص على الوحدة بالياء قليلا كوحش

---

(١) جنى النحل عسله ، والعوذ جمع عائذ وهى الحديثة النتاج ، ومطافل معها أطفالها ، وأبكار جمع بكر وضعت بطنا واحدا ، وجملة تشاب صفة لألبان ، والمفاصل الحجارة الصلبة المتراصفة والمعنى أن حلاوة حديثك لو تفضلت حلاوة العسل فى اللبن الشهى المشروب بالماء الصافى ، والبيت الأول من شواهد الرضى راجع شرح الشواهد رقم ٧٧

ووحشي وزنج وزنجي ، وبالتاء سماعا فى المصنوعات. وغالباً فى المخلوقات وقياساً فى المصادر ، وربما عكس الأمر فى التاء فتلحق الجنس دون الواحد ، وقد مضى تفصيل هـذا مع التمثيل فى آخر الكلام على المؤنث بالتاء ـ ذلك هو الشأن فى اسم الجنس الجمعي وقد يعرض له فى الاستعمال مايوجب إطلاقه على معنى الجمع كالكلِم والأكَم «المواضع المرتفعة» إلا أن هذا قليل ـ

وإذا تمهد هذا فهاك الفرق بين الثلاثة عند جمهور البصريين

الفرق بين الجمع واسم الجمع مع اشتراكهما فى المعنى بحسب الوضع أن للجمع صيغا معدودة واسم الجمع يرد على خلافها لأنه مفرد لفظا . ثم ماكان من أسماء الجموع معدوم المفرد من مادته فأمره واضح، وماكان منها له واحد من لفظه فليس بجمع أيضاً لأمور ثلاثة : الأول تصغيره على لفظه كرُكَيْب قال أُحَيحة بن الجُلاح

والشرُّ مما يتبع القواضيا   أخشى رُكيبا أو رُجيلا عاديا (١)

وجموع الكثرة إنما تصغر بردها إلى مفردها ، وجموع القلة محصورة ، الثانى النسب إليه على لفظه ، الثالث جواز عود ضمير الواحد إليه . قال تعالى: «أعجاز نخل منقعر» بخلاف الجمع المكسر مطلقاً فى الأمرين ـ وأما الفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي فمن الناحيتين: اللفظية كاسم الجمع ، والمعنوية ،

---

(١) القواضي المقضية أى الشر يتبع الأمور المقضية المحتمة ، والتصغير فى ركيب ورجيل للتقليل فكثيرهما أولى بالخشية ، وعاديا ظالما صفة رجيل وصفة ركيب محذوفة لدلالة الثانى عليه ، والبيت من شواهد شرح المفصل جـ ٥ ص ٧٧ والرضى على الشافية راجع شرح الشواهد رقم ٧٩ والبيت مع آخر قبله قالهما لما بنى أطمه الضحيان بعد المستظل راجع الأغانى جـ١٣ ساسى ونقله عنه البغدادى فى الخزانة شاهد ٢٢٧

أما اللفظية فهي الأمور الثلاثة السابقة في اسم الجمع لأن اسم الجنس الجمعي مفرد لفظاً كاسم الجمع ولهذا قالوا إن تُخماوتُهما جمعا تخمة وتهمة وإن كان الفرق فيهما بالتاء لا تمييز بين الجمع والمفرد وذلك لعدم جواز عود الضمير المذكر إليهما ، وأما المعنوية فهي أن الجمع موضوع ليدل على آحاد ثلاثة فأكثر واسم الجنس موضوع لمجرد الماهية صالح للقليل والكثير فيقع لفظ التمر والضرب والروم على الواحد وغيره وإن طرأ على بعض كلماته في الاستعمال أحيانا ما جعلها قاصرة على ثلاثة فأكثر كما سلف فذلك لا يضر .

بقي الفرق بين اسمي الجمع والجنس الجمعي . وقد عرفت أنهما مشتركان في عدم ورودهما بلفظ الجمع فنقول إنهما بعد هذا الاشتراك يختلفان في اللفظ والمعنى : أما لفظا فاسم الجمع لا يتميز من واحده بالتاء أو بالياء ، وأما معنى فاسم الجمع يدل وضعاً على ثلاثة فأكثر بخلاف اسم الجنس الجمعي في الأمرين هذا كله رأي جمهور البصريين . فقد خالف الكوفيون في اسم الجنس الجمعي وعدوه ضمن جموع التكسير وقد رد عليهم بفساد ذلك من جهة اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فبالأمور الثلاثة السابقة وأما المعنى فبتغاير المدلولين على ما سبق . كما خالف الأخفش في اسم الجمع الذي على وزن فَعْل وواحده على فاعل كركب فزعم أنه جمع مكسر ولكنه رد عليه بما تقدم من الأمور الثلاثة الفارقة لفظاً بين الجمع واسمه ، وبأنه يلزمه الاعتراف بذلك في غير هذا الوزن مما لا يقول به دفعاً للتحكم ، يقول الرضي على الشافية : (ومقتضى مذهب الأخفش وإن لم يصرح به أن يكون مثل صُحبة في صاحب ، وظُؤار في ظئر ، وجامل في جمل ، وسَراة في سريّ ، وفُرْهة في فاره ، وغَزِيّ في غاز ، وتُؤام في توأم ، وغَيَب وخدم وأَهَب في خادم وغائب وإهاب ، وبَعَد في بعيد ،

ومشيوخاء ومعيوراء ومأتوناء فى شيخ وعير وأتان ، ومعيز وكليب فى مَعز وكلب ، ومشيخة فى شيخ ، وعَمَد فى عمود ، كل ذلك جمع مكسر إذ هى مثل رَكْب وسَفْر ونحوهما لأن للجميع من تركيبه لفظاً يقع على مفرده)

ولايخفى أن هذا الخلاف المتقدم من الكوفيين والأخفش مع جمهور البصريين حقيق يترتب عليه الأثر فى المعاملة اللفظية والتأدية المعنوية . فالكوفى يلزمه إعطاء اسم الجنس الجمعى حكم الجمع والأخفش إعطاء اسم الجمع حكم الجمع، وقد عرفت أن الحق فى جانب البصريين بما تقدم من شهادة الاستعمال العربى الذى يتحتّم أن يكون حكمه مُسمطا على الجميع .

ومن المناسب فى هذا المقام استيفاء الكلام على بقية أنواع اسم الجنس تزيدا فى الإيضاح بعد معرفة النوع الأول منه وهو اسم الجنس الجمعى ، فالنوع الثانى منه يسمى باسم الجنس الإفرادى وهو ماصدق على القليل والكثير ولم يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء كعسل ولبن وماء وخل وتراب وإنما لم يفرق فيه بهما لأن أفراده لا تتميز من بعضها حتى يؤتى بعلامة الوحدة ، وزاد بعض المتأخرين نوعا ثالثا سموه باسم الجنس الآحادى وهو ما أريد به واحد غير معين وذلك نحو أسد والخلاف فى تعريفه أشهر من أن يذكر ـ هذه هى أنواع اسم الجنس الثلاثة وقد عرض الكلام فيها استطرادا فلنعد إلى ما كنا بصدده .

إنك إذا تأملت فيما تقدم سابقاً ترى فيه مخالفة لما فى كثير من الكتب كجمع الجوامع وشرحه للسيوطى وكشروح الألفية وحواشيها على كثرتهما فى شيئين : (الأول) فى تعريف اسم الجنس الجمعى ففى جميع هذه الكتب مايستفاد منه أن اسم الجنس الجمعى هو مادل على ثلاثة فأكثر وفرق بينه

وبين واحده بالياء أو بالتاء وقد سلف أنه موضوع لمجرد الماهية ودال على الواحد وغيره إلى آخره (الثانى) إدخال المصادر فى اسم الجنس الجمعى فقيها كلها مايؤخذ منه تصريحاً أنها من اسم الجنس الإفرادى وقد ذكرناها ضمن اسم الجنس الجمعى ـ أما الأمر (الأول) فأنى قد عولت فيه على كتب المتقدمين كسيبويه وأئمة المتأخرين كالزمخشرى فى مفصله وابن الحاجب فى شافيته وشروحهما وما على شروحهما من حواش أو تعليقات وفوق هذا فأنهم لم يلحقوا فى اسمه وصفه بالجمعى كما لم يلحقوا فى النوع الثانى وصفه بالإفرادى فكأن الوصف المميز عندهم بين هذين النوعين التفرقة بعلامة الوحدة وجوداً أو عدماً ، فما وجدت معه فهو الأول الذى يصفه المتأخرون بالجمعى وما لم توجد معه فهو الثانى الذى يصفه المتأخرون بالإفرادى . على أن هذا ليس أمراً جوهرياً ولذا لم أجعله أمراً ثالثاً فى المخالفة : إنما الجوهرى هو الخلاف فى مدلول اسم الجنس الجمعى فالمتقدمون ومن وافقهم من المتأخرين على أن اسم الجنس الجمعى موضوع لمجرد الماهية الصالحة للواحد وغيره ومستعمل كذلك ولا ضرر فى عرو الإطلاق خاصة على ثلاثة فأكثر لبعض ألفاظه فتلك خصوصية لها كافات ، والمتأخرون بعد هؤلاء يرون أنه موضوع للماهية كما قال أولئك إلا أنه مستعمل دائما فى مدلول الجمع بدليل إلحاقهم به وصفه بالجمعى . ولهذا الماورد عليهم التنافى بين كلمة جنس التى تفيد بجرد الماهية وكلمة جمعى التى توجب الدلالة على معنى الجمع تخلصوا بقولهم جنس وضعاً جمعى استعمالا فاعترض عليهم ثانياً بلزوم المجاز دائما فأجابوا بأنه يستعمل فى الأفراد من حيث تحقق الجنس فيها لا من حيث خصوصها فهو حقيقة ، ومن الغريب أنهم بأسرهم أضافوا الجواب الأول

فى دفع التنافى إلى الرضى مع أنه ماذكر وصف جمعى قط فى أى موطن عرض فيه ذكر هذا النوع ، وكل ماذكره فى شرحه على الكافية عند مباحث الكلم والتأنيث والمجموع والعدد وفى شرحه على الشافية أواخر جمع التكسير خال من وصف هذا النوع بالجمعى ، ولم يوفه حقه إلا فى مبحث المجموع ولهذا كان يحيل عند كل حديث عنه فى المواطن السابقة على باب المجموع .
ولم أقف على أول من نسب للرضى هذا الجواب فربما كان فى الوقوف عليه تقريب لمعرفة السبب فى هذا العزو ، وغاية مايفهم من الرضى أن اسم الجنس قد تعرض له الدلالة على معنى الجمع فى بعض كلماته كالكليم والأكم وذلك لا يستوجب أنه ألحق باسم الجنس وصف الجمعى . ولا أرى داعياً للإطالة فى ذلك لأنه شأن يتصل بالاسم ولاينجم عنه غرض خاص ، إنما الذى يجب أن يلاحظ هو الخلاف فى المسمى ، فالمتقدمون ومن معهم يرون اسم الجنس الجمعى فى الاستعمال صالحاً للواحد وغيره بخلاف المتأخرين وحسبك بهذا أثراً ونتيجة لهذا الاختلاف ، ولايفوتنا فى هذا المقام التنبيه على أن هذا الخلاف لا يستتبع الخلاف فى اسم الجنس الإفرادى لأن التفاوت فيه قلة وكثرة راجع إلى الكيفية لا الكمية لكن قد عاد عليه فقط وصفه بالإفرادى وليس لهذا غرض منشود ، هذا هو الأول ـ وأما الأمر (الثانى) فقد آثرت فيه أيضاً رأى المتقدمين ومتابعيهم من المتأخرين ، ويعضد هذا فى النظر كون المصدر المختوم بالتاء اسماً للمرة . ولايعقل جعل التاء فيه للوحدة إلا حيث كان للمصدر المجرد من التاء أفراد تمايز فيؤتى بالتاء لتعيين الواحد فيكون من قبيل التفاح والجوز لا من قبيل الماء والتراب مما اختلطت أفراده وتعذر تمايزها ، وإلا فلامسوغ لدخول التاء فيه حينئذ ، وهذا اتجاه مستقيم .

قواعد وتطبيقات

١ — معلوم أن المقصور لاتكون ألفه أصلا فى الوضع لأن الأصالة إنما تكون فى الحروف والأسماء المبنية ، وهما بمعزل عن المقصور ، فأنى للصرفيين بعد هذا فى الكلام على تثنية المقصور يعدون ضمن أنواعه ما ألفه أصلية ؟ ادفع هذا التناقض ، وما حكمة بقاء ألفه وقلبها فى التثنية واوا أو ياء محركتين ، مع أن التقاءها بعلامة التثنية الساكنة كان داعيا لحذفها اتباعا لقانون التخلص من الساكنين ؟ ولم انقلبت الألف إلى أصلها إذا كانت ثالثة فقط وانقلبت ياء مطلقا فى غيرها ؟ وما وجهة الكسائى فى إيجابه قلب الألف الثالثة التى أصلها الواو ياء متى كان المقصور مضموم الفاء أو مكسورها ؟ ووجهة الكوفيين فى تجويزهم حذف ألف المقصور الزائدة خامسة فصاعداً قياسا ؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة شاذة فى تثنية المقصور إلا أن الأول ألفه ثالثة والثانى رابعة والثالث خامسة ، ووضح إجابتك بالتفصيل مع التمثيل .

٢ — اذكر حكم تثنية أنواع الممدود مع تعريف سبب تخالفها فى الحكم ، وبين نظرية السيرافى فى وجوب بقاء الهمزة التى للتأنيث إن كان قبل الألف واو ، ونظرية الكسائى فى قياسية قلب الهمزة المنقلبة عن أصل ياء متى كان أول الممدود مكسورا ولم قيد هنا بالكسر وعمم فى المقصور مسويا بين الكسر والضم ؟ ونظرية الكوفيين فى جواز حذف الألف والهمزة الزائدتين معاً إذا كانتا فوق الأربعة مع عدم منافاة الألف علامة التثنية ؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة شاذة فى تثنية الممدود إلا أن همزة الأول أصلية والثانى زائدة والثالث منقلبة .

٣ — ما السبب فى حذف ياء المنقوص وألف المقصور عند جمع المذكر السالم دون التثنية ؟ ولم أوثرت الألف ببقاء الفتحة السابقة عليها دليلا دون الياء التى قلبت كسرتها السابقة عليها مراعاة لعلامة الجمع ؟ ومتى جوز الكوفيون التغاضى عن الفتحة السابقة على الألف فقلبوها حركة مناسبة لعلامة الجمع ؟ وما وجهة ذلك عندهم ؟

٤ — ما الذى وافق فيه حكم جمع المؤنث السالم كلا من المثنى وجمع المذكر السالم سلامة وتغييرا فى أنواع المفرد الخمسة ؟ وما الذى خالفهما فيه ؟ ثم اذكر أى نوع من أنواع المفرد الخمسة قد اتحد حكمه فى الثلاثة وأيها اتحد فى اثنين منها ، وهل منها ما تخالف حكمه فى الثلاثة ، وضح ذلك بالتفصيل

٥ — متى تسلم عين المفرد من تغيير شكلها فى جمع المؤنث السالم ؟ ومتى يجب تغيير هذا الشكل بحركة تابعة لحركة الفاء ؟ ومتى يمتنع التغيير بالاتباع بخصوصه ؟ ومتى يجوز إبقاء شكلها أو تغييره بحركة تابعة أو غير تابعة ؟ وكيف ينطق الهذلى بنحو بيضات وعورات بتحريك حرف العلة وفتح ما قبله دون قلبه ألفا ؟ ثم اذكر ثلاثة أمثلة لجمع المؤنث السالم حاد فيها عن القياس عند الجمهور ، وحكم على الأول بالشذوذ وعلى الثانى بالضرورة وعلى الثالث بأنه لغة قوم مخصوصين ، مع التوجيه عند كل مثال فى اختصاصه باسمه — أجب عن كل ذلك مع الإيضاح والاقتباس للأحكام من الخلاصة .

٦ — من أقسام الإطناب التوشيع (الإتيان بمثنى مفسر باسمين أو جمع مفسر بأسماء) وقد لهج به الشعراء ، فلنكتف بذكر بيتين من قصيدتى ابن الرومى والبحترى فى المثنى لتستعرض القصيدتين مطبقا على كل مفرد ما طرأ عليه فى مثناه منهما مستشهدا على كلامك من الألفية ، ودونكهما على هذا الترتيب :

وإن مضى سيفه أو جد عزمته تأخر الماضيان : السيف والقدر

فى حلتى حبر وروض فالتقى وشيان: وشى ربى ووشى برود

٧ — بين مفردات الجموع السالمة الآتية مع الإرشاد إلى ما بقى مفردها سالما وما طرأ عليه تغيير ، ثم ما نوع ذلك التغيير ؟ ولتستشهد على كل ما تذكر بالألفية إن كان فيها الاستشهاد، قال تعالى (إن المسلمين والمسلمات الآية ، فلا تكونن من الممترين ، قوما عمين ، قوم طاغون ، لعهدهم راعون ، الذين جعلوا القرآن عضين ، آيات مبينات ، حرمت عليكم أمهاتكم الآية ، فيهن خيرات ، محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ، فانفروا ثبات)

٨ — على أى اعتبار انقسم جمع التكسير إلى قلة وكثرة وما صيغ كل منهما ؟ وما الدليل على هذا التخصيص ؟ ومتى ينوب أحدهما عن الآخر وضعا أو استعمالا مع التفرقة بين النيابتين فى المعنى ؟ وهل النيابة من الطرفين بنسبة واحدة عند كل من الجمهور والسعد ؟ وإذا كانت مختلفة بينهما فما سر هذا الاختلاف وما نتيجته ؟ وما حال جمع السلامة بنوعيه من جهة القلة والكثرة؟ اشرح مختارك من الخلاف الوارد فيه مع ذكر ثمرة الخلاف إن كانت ، وهل على الخلافين المتقدمين فى جمعى التكسير والسلامة مطلق الجمع نكرة أو معرفة ؟ أجب عن كل ما تقدم مع الشرح بالتمثيل

٩ ـ يشترك جمعا القلة: أَفْعُل وأَفْعِلة فى الاسم الرباعى ذى المدة قبل الآخر ، فم تميز مفرد كل منهما عن الآخر؟ وماسر تخصيص كل بما قيس فيه ؟ ومتى يصلح لهما معاً المفرد المذكور ؟ ـ وكذلك يشترك جمعا الكثرة : فُعَلَة و فَعَلة فى وصف على زنة فاعل ،فما الذى يتبين بهمفردأحدهما من الآخر؟ـ وكذلك جمعا الكثرة فُعَلاءو أَفْعِلاء فى وصف على فعيل بمعنى فاعل فما المميز لمفرد كل منهما عن الآخر ؟ وهل يتأتى صلاحية المفرد لهما؟ وضح إجابتك على كل ماتقدم مع التمثيل وذكر مأخذك من الخلاصة .

١٠ — قد ورد جمع الكثرة على (فعل) بضم الفاء مع ضم العين مرة وسكونها أخرى ، فمتى يكون كل من الضم للعين والسكون أصليا للجمع أو عارضا أحدهما بدل الآخر؟ وهل التبادل بين الشكلين ميسور فى النثر والنظم ؟ أجب عن ذلك معتمداً على الألفية أولا . واستنتاجك من معلوماتك العامة ثانيا . مع الاستشهاد على كل ما تجيب به بالكلام العربى الموثوق به

١١ — اذكر أنواع المفرد المقيس جمعها على فِعْلان ، وأىّ هذه الأنواع لم يتجاوز هذا الجمع فكان جمعه إذاً مما ناب عن القلة وضعا ؟ وكيف تفرق بين هذا الجمع إذا كان مفرده على فِعْل كصِنْو وبين المثنى لهذا المفرد مع اتحاد صورتهما تماما ؟ اذكر المفردات التى على هذه الزنة المجموعة هذا الجمع

١٢ — قد يكون كل من فعيل أو فعول اسما أو صفة ، وكل منهما إما لمذكر أو لمؤنث ، والمؤنث قد يكون مختوما بالتاء وقد يكون مجرداً منها ، والصفة قد تكون بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول ، فما قياس الجمع لكل هذا ؟ وما الذى يصلح منها لجمعى القلة والكثرة ؟ وما الذى يختص بأحدهما ؟ أجب عن هذا بالتفصيل مع الإيضاح بالتمثيل والاستشهاد بكلام الناظم

١٣ — ما صيغ منتهى الجموع ، وحكمة اختصاصها بهذا الاسم ؟ ولماذا زاد الصرفيون على النحاة فيها مضمومة الفاء والمختومة بالتاء على ماعرفت ؟ وهل لهذا الخلاف نتيجة ؟ ومتى يجب فى التوصل إلى صيغها حذف الخامس من الخماسى المجرد دون رابعه ومتى يتعين العكس ومتى يتساويان فيكتفى بحذف أحدهما ؟ وإذا كان المفرد من مزيد الثلاثى بحرفين فمتى يبقيان ومتى يلزم حذف أحدهما ؟ وإذا كان من مزيده بثلاثة أو أربعة فما الذى يلزم حذفه وما الذى يبقى ؟ وضح اجابتك عن ذلك مشفوعة بالتمثيل مستخلصا لها من الخلاصة .

١٤ — بين نوع جموع التكسير الآتية من جهة القلة والكثرة واذكر مفرداتها وهل جموعها قياسية أو سماعية علل لما تختار ، وبين نوع التغيير الذى فى كل جمع ، وإن كان فى بعض الجموع نيابة وضعية أو استعمالية فاذكرها مع التوجيه لما تقول : قال الله تعالى (ادخلوا الباب سجدا ، قلوبنا غلف ، وإذ أخذ الله ميثاقكم لا تسفكون دماءكم الآية ، قل إن كان آباؤكم الآية ، يأيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية ، اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن الآيتين ، أبكارا عربا أترابا ، إن فى ذلك لآيات لأولى النهى)

١٥ — ما أصناف الأسماء التى يقلب آخرها واوا وجوبا أو جوازا ؟ والتى يقلب ياء وجوبا فى كل من التثنية والجمع المصحح بنوعيه ؟ وكيف تثنى وتجمع الجمعين السابقين لكل من المنتهى بياء قبلها ساكن صحيح أو معتل ، وبياء قبلها حركة ، وبتاء قبلها ساكن ، وبهمزة قبلها ألف أصلية أو ألف زائدة مسبوقة بحرف علة يشبه الصحيح ؟ — ثم ثن واجمع الألفاظ الآتية جمعا قياسيا مع الشكل لكل من المثنى والجمع بأنواعه الثلاثة ، على ألا يعول تأنيث اللفظ دون جمعه جمع مذكر فلك أن تسمى به مذكرا ، وعلى ألا يعول تذكيره دون جمعه جمع مؤنث فلك أن تسمى به مؤنثا ، وعلى ألا تذكر فى جموع التكسير السماعى ، وهاك الألفاظ :

سيد ، سعى ، أعزل ، عزب ، عيد ، خال ، علة ، أدب ، صعب ، سليمى ، ذات ، مشتاة ، عى ، قراء ، رؤية ، رؤيا ، ثريا ، صبور ، حسان ، أرطاة ، بيداء ، رجا ، أولى ، أعلى ، سدى ، رداء ، عطشى ، قوباء ، حى ، ظمآن ، علياء ، حسناء ، عيا ، معزى ، فتاء ، حبة ، فلاة ، سلامى ، كلية ، نمى ، صلا ، رشوة ، مدية ، بشرى ، مكرمة ، خاتمة ، حسنى .

١٦ — افرق بين كل من الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى من الجهتين : اللفظية والمعنوية عند جمهور البصريين ، وماثمرة مخالفة الكوفيين والأخفش لجمهور البصريين أولا ومخالفة المخالفين بعضهما بعضا ثانيا ؟ ثم رجح ما تختار من هذه الأقوال بالدليل ، ثم وازن بين المتقدمين والمتأخرين فى ماهية اسم الجنس الجمعى . واستخلص من الموازنة أثرا ناشئا عن المغايرة بينهما وأيد ما تصطفيه من الرأيين ، وهل ينسحب الخلاف المذكور على اسم الجنس الإفرادى ؟ وإن لم يكن فما وجهه؟ ومن أى الاسمين المصدر ؟ رشح ما ترتضيه بالبرهان ، وافرق بين اسم الجنس الإفرادى والآحادى موجها التسمية فى كل منهما ، مثل لجمع لا مفرد له من مادته وبنيته غير خاصة بالجمع ، ولاسم جمع له مفرد اتفقوا على أنه اسم جمع ، ولاسم جنس جمعى قد اقترن بالتاء وخلا منها واحده

١٧ — جرت العادة فى كتب اللغة عند ذكر مايدل على معنى الجمع للفظ أن تقول: جمعه كذا وكذا إلى آخره ، ولأضرب لك مثالين مختلفين بإرشادك إلى نظائرهما ، الأول : قالوا فى جمع شيخ: شُيُوخ، وشِيُوخ ، وأشياخ، وشِيخَة، وشِيَخَة، وشِيخان ، ومَشْيَخَة ، ومَشِيْخَة ، ومِشْيَخَة ، ومَشِيخَة ، ومَشْيُخاء ، ومشْيوخاء ، وأشاييخ ، ومشايخ - الثانى قالوا : فى جمع حمامة : حمام

فهل تلك العادة تتلاءم والاصطلاح الصرفى الذى يميز بين الجمع واسم الجمع ، والذى يقسم الجمع إلى قلة وكثرة وقياسى وسماعى ، كما يميز بين كل من الجمع واسمه ، وبين اسم الجنس الجمعى - إن كنت لا ترى ذلك فبين الحقيقة فى هذين المثالين وأشباههما حسب الاصطلاح الصرفى بالتفصيل الوافى ؟

تم هذا الكتاب يوم الأحد ٢٠ من ذى القعدة سنة ١٣٥٨هـ و ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٩م بتوفيق الله ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، ومن اقتدى بهداهم إلى يوم الدين ؟

فهرس القوافى لأبيات الشواهد

الصفحة

اللام

الميم

النون

الياء

فهرس الكتاب

الصفحة　　　　الموضوع

الصفحة — الموضوع

الصفحة الموضوع

الصحيفة	الموضوع

الصفحة	الموضوع